جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محددات ودوافع سلوك التجوال السياسي في الجزائر

دراسة حالة منتخبي بلدية أقني قغران بولاية تيزي وزو

2017-2007

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة وإدارة محلية

إعداد الطالب:
محمد أمقران موكاح

إشراف الأستاذة:
د. حمدي ناجية

لجنة المناقشة:

د.بلهواري كريمة .....**رئيسا**
د. حمدي ناجية.....**مشرفا**
أ. فلوس فازية.....**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية 2017-2018

شكر و عرفان

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

اللّهم اجعل أول عملي هذا صلاحا، وأوسطه فلاحا، وآخره نجاحا...

أولا وقبل كل شيء نشكر الله على توفيقه لنا في إنهاء هذا العمل

ولا يسعني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة

***** د ـحمدي نجية *****

على ما بذلته من جهد وصبر وعلى ملاحظتها العلميّة القيّمة

وعظيم الشكر للأساتذة في لجنة التحكيم مع وافر الامتنان والعرفان.

دون أن ننسى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

محمد أمقران موكاح

الإهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلـــى روح والدي طيّب الله ثراه

إلـــى أمي الغالية، أرجو من الله أن يمد في عمرها

إلـــــــى زوجتي وأبنائي لينة، سعيد، صادق، إيمان، نسيم

إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم

إلى كل رجل مخلص يحب الخير لهذا الوطن

محمد أمقران موكاح

مـقـدمـــة

مقدمة

عرفت الجزائر بعد الانفتاح السياسي واعتماد دستور 1989 الانتقال من النظام الأحادي إلى النظام الديمقراطي التعددي يكون فيه التنافس على أساس الأفكار والبرامج السياسية، وقبول الاختلاف والرأي الآخر أساس العمل السياسي. وقد عرفت التجربة الديمقراطية في بدايتها تأسيس أكثر من ستين حزبا سياسيا، توالت الإجراءات القانونية المنظمة لعملها تبعا للتطورات والظروف المرحلية التي مرت بها الساحة السياسية الجزائرية.

تميزت الممارسة الحزبية بظهور سلوكات سياسية سلبية طبعت العمل الحزبي في الجزائر، أهمها ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي ظهرت بصفة جلية بعد أول انتخابات تشريعية معتمدة سنة 1997. فقد حصل الانشقاق في جبهة القوى الاشتراكية، وفي التجمع الوطني الديمقراطي. ثم حركة النهضة، وحزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحركة مجتمع السلم. ثم برز سلوك تغيير الانتماءات الحزبية للمنتخب الحزبي على مستوى الهيئات المنتخبة الوطنية والمحلية منذ 2007، وهو ما عرف بظاهرة التجوال السياسي، والتي أخذت في التفاقم حتى أصبحت سلوكا سياسيا يطبع المشهد السياسي الجزائري.

1-<u>أهمية الدراسة:</u>

تكمن أهمية الموضوع في:

-الكشف عن واقع ظاهرة التجوال السياسي ومدى استفحالها في المجالس المنتخبة.

-الكشف عن الإجراءات القانونية المحاربة لها، ومدى فاعليتها وتأثيرها.

2-أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الموضوعية:

✓ استفحال ظاهرة التجوال السياسي بالجزائر، مما يستوجب ضرورة دراستها، لمعرفة أسبابها والعوامل المتحكمة فيها، والرغبة في الوصول إلى تحديد العوامل التفسيرية لها.

- ✓ محاولة فهم الدوافع التي تحمل المنتخب على التجوال السياسي.
- ✓ الرغبة في المساهمة في مجال الدراسات السياسية، خاصة مع ندرة الكتابات المتعلقة بالتجوال السياسي باعتباره سلوكا سياسيا يستحق الدراسة.

ب- <u>الأسباب الذاتية</u>

لم يكن اختيار الموضوع من باب الصدفة. باعتبار الباحث مناضل في إحدى الأحزاب السياسية، وملاحظة بعض السلوكيات التي يتميز بها بعض الأعضاء في مجال النضال الحزبي. ومن بينها ظاهرة التغيرات المتتالية لبعض المناضلين لانتماءاتهم الحزبية، مما طرح الكثير من التساؤلات عن أسباب هذه الظاهرة. وكانت الرغبة شديدة لدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية وموضوعية.

- الميول إلى دراسة وفهم هذا النوع من المواضيع المتعلقة بالسلوك السياسي.

<u>3-هدف الدراسة:</u>

- يعتبر التجوال السياسي شكل من أشكال السلوك السياسي الذي يطبع العمل السياسي، والذي لم ينل نصيبه في الدراسات الأكاديمية نظرا لعدم انتشاره واقتصاره على ممارسات فردية في الدول الغربية كما سنبينه من خلال هذه الدراسة، بينما شهدته بعض الدول بحضور متفاوت لها.

ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ظاهرة التجوال السياسي في الجزائر والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة والبحث عن التفسيرات النظرية لها، ثم التأكد من صدقية هذه التفسيرات النظرية بإسقاطها على نماذج واقعية للتجوال السياسي في الجزائر.

4- الدراسات السابقة:

بسبب حداثة ظاهرة التجوال السياسي لم نقف فيه على دراسات علمية أكاديمية سابقة، لهذا تم الاعتماد على بعض الإصدارات البحثية، والتقارير التي كتبت حول الموضوع سنوردها على النحو التالي:

أ) الدراسات الغربية:

1. تقرير أجراه "**كارول بورايي**" (Carole POIRIER) من منطقة كبيك بكندا. والثاني هو"**بليز لامبير كييلم**" (**Blaise** Lambert KYELEM) من بوركينا فاسو، تحت عنوان:" الترحال أو الانتجاع السياسي الما بعد انتخابي والانضباط الحزبي في الفضاء الفرنكفوني"[1]

تحدثا فيه عن التجوال السياسي في البلدان الفرنكوفونية، شملت 22 بلدا من أمريكا الشمالية، أوروبا وإفريقيا، وتطرقا فيه إلى تجارب التجوال السياسي، وعواقب هذا التجوال، وكيف تمت المعالجة القانونية للظاهرة في هذه البلدان، وتأثير التجوال على آراء المواطنين حول المنتخبين المتجولين، وأخيرا اقتراح بعض الحلول لهذه الظاهرة.

2. دراسة أجراها **بنجمان بوماكاني** (Benjamin BOUMAKANI) لفائدة المجلة الفرنسية للقانون الدستوري تحت عنوان" منع الانتجاع السياسي للبرلمانيين، حالات افريقية" [2]تطرق من خلالها إلى وضعية التجوال السياسي في البلدان الإفريقية مبرزا أهم البلدان التي أدرجت تغييرات في دساتيرها من أجل معالجة هذه الظاهرة بإضافة مواد دستورية جديدة

[1]–Carole POIRIER et Blaise Lambert KYELEM ,**Nomadisme ou transhumance politique post–électoral et discipline de parti dans l'espace francophone** ,(BRUXELLES:2012)

[2] -Benjamin BOUMAKANI, « **La prohibition de la « transhumance politique » des parlementaires. Etude de cas africains** », Revue française de droit constitutionnel 2008/3 (n° 75).

تمنع التجوال السياسي خاصة لدى البرلمانيين، إلا أن هذه الدراسة اعتمدت على وصف الظاهرة والمعالجة القانونية لها من طرف البلدان المتضررة من سلوك التجوال السياسي.

3. مقال **رقية دياباتي** (Rokia DIABATE) في موقع سلات افريك (SlateAfrique) تحت عنوان" الانتجاع السياسي ممارسة مخجلة"[1]تطرقت فيه إلى ظاهرة الانتجاع السياسي وأثرها السيئ على الديمقراطية الناشئة في مالي وربطت الظاهرة بضعف التنشئة السياسية لدى الأحزاب السياسية المالية.

4. مقال نشر في موقع **لي إيكو دو فاسو**(Les échos du fasso) تحت عنوان الترحال السياسي سرطان الديمقراطية[2] وصف فيها زيادة وتيرة التجوال السياسي إبتداءا من 1991 بعد إقرار التعددية السياسية في بوركينافاسو، كما أشار إلى تدهور دور الإيديولوجية والقناعات السياسية كحافز للانخراط في الأحزاب السياسية وبروز المصلحة الشخصية كدافع للانضمام أو الانسحاب من الحزب السياسي. وخلص إلى أهمية محاربة هذه الآفة.

ب-الدراسات العربية:

1. دراسة للباحثة **ليندا إيدربيرغ** "جنوب إفريقيا: دراسة حالة في تغيير الولاء الحزبي[3]، تطرقت فيه إلى تجربة جنوب إفريقيا بخصوص ظاهرة التجوال السياسي أين حدثت

---

[1]- Rokia DIABATE ,« **Transhumance politique : Une pratique honteuse** » , http://www.slateafrique.com/141739/transhumance-politique-une-pratique-honteuse, à jour le 04/04/2013 à 16:56, visité le 09-08 2018 à 18h

[2]– les Echos Du Fasso, «**Nomadisme politique: le cancer de la démocratie**», http://lesechosdufaso.net/transhumance-politique-une-histoire-rocambolesque-qui-hante-le-burkina-faso-et-qui-doit-prendre-fin/ à jour le 26- 05- 2016, visité le 09- 08- 2018 à 19h

[3]– ليندا إيدربيرغ، " **تبديل الانتماءات الحزبية داخل البرلمان" شبكة المعرفة الانتخابية** (2005-2006) http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcy/pcy_za تاريخ الزيارة (2018/04/25)

عملية عكسية. فبعد أن كان التجوال مُجَرَّمًا قانونًا، ألغي التجريم لاعتبارات سياسية، وفتحت الأبواب أمام التجوال السياسي.

2. دراسة "**حازم عمر**" ظاهرة الانشقاقات الحزبية ومستقبل الديمقراطية في مصر"[1]. تطرق الباحث إلى مراحل ومحددات الانشقاقات الحزبية والتفسيرات النظرية لها بدراسة حالات داخل الأحزاب المصرية بالتطبيق على أحزاب الوطني الديمقراطي الحاكم قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير وكذلك الوفد الجديد والحزب العربي الديمقراطي الناصري، وتلتقي دراسة حازم عمر مع هذه الدراسة من خلال اعتباره التجوال السياسي كأحد أشكال الانشقاق الحزبي، إلا أن هذه الدراسة اعتبرت الانشقاق أحد أسباب التجوال، وتناولت التجوال كظاهرة سلوكية.

وتطرق بعض الكتاب المغاربة لهذه الظاهرة بمجموعة من المقالات أهمها:

- **مصطفى بن شريف**، "الترحال السياسي وأثره على الانتداب الانتخابي في التشريع والقضاء"، تطرق فيها إلى تاريخ التجوال السياسي في المغرب والمعالجة القانونية لهذه الظاهرة. وهي دراسة وصفية لهذه الظاهرة.[2]
- **أحمد مفيد**، "الترحال السياسي قراءة سوسيوقانونية"[3]، تطرق فيها الباحث إلى التجوال السياسي في المغرب والمعالجة القانونية التي اعتمدها الدستور وقانون الأحزاب، والانتقادات الموجهة لها.

---

[1] - مونيكا ويليام، "**ظاهرة الانشقاقات الحزبية: دراسة حالات من الأحزاب المصرية**"، **شبكة المركز العربي للأبحاث والدراسات**، (2أوت 2016) http://www.acrseg.org/40321 تاريخ الزيارة (2018/05/01)

[2] – **مصطفى بن شريف**، "الترحال السياسي وأثره على الانتداب الانتخابي في التشريع والقضاء"، **شبكة بلادي أون لاين**http://www.bladionline.com/?p=50041،**تاريخ الزيارة** (2018/04/27).

[3]- أحمد مفيد، "الترحال السياسي قراءة سوسيوقانونية" **شبكة الإتحاد الاشتراكي**"، (2010/05/05)https://www.maghress.com/alittihad/108197 تاريخ الزيارة ،(2018/04/24

- **أحمد إنفي**،" الترحال السياسي وسوق القيم"[1]والذي تطرق إلى ظاهرة التجوال السياسي في المغرب وارتباطها بانهيار منظومة القيّم لدى الناشطين في الحقل السياسي.
- **عبد العالي حامي الدين**، "حول ظاهرة الترحال السياسي"[2]وصف فيها ظاهرة التجوال السياسي في المغرب.

ج) <u>الدراسات الجزائرية</u>

- **دراسة أحمد الأمين سويقات** تحت عنوان: " الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية"، أطروحة دكتوراه[3]،ثم أفردها بمقال حول "الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب". اعتبر فيها ظاهرة التجوال السياسي كأخطر مظاهر الانشقاقات الحزبية. ودعم هذا الموضوع ببعض الإحصائيات حول الظاهرة في الجزائر، ثم تحدث عن أسبابها، كغياب الديمقراطية الحزبية، ورغبة المنتخب في الحصول على منصب، زيادة إلى رغبة الأحزاب القوية البقاء في السلطة باستقطاب هؤلاء النواب. واعتبر أن نتائج الظاهرة خطيرة على تماسك الأحزاب، وتساهم في اهتزاز ثقة المواطن في العمل السياسي وتحدث اختلالات على مستوى موازين القوى داخل البرلمان.

وتلتقي دراسة الباحث مع هذه الدراسة في وصف ظاهرة التجوال السياسي، إلا أنه اعتمد في دراسته على إحصائيات أمانة المجلس الشعبي الوطني، التي لم يتأكد من صحتها في أرض الواقع، الأمر الذي استدركته هذه الدراسة من خلال إجراء مقابلات مع بعض مسؤولي الأحزاب

---

[1]– محمد انفي، الترحال السياسي وسوق القيم، مجلة **إكسير**، http://ixiir.com/articles/%D9%.html .تاريخ الزيارة (01-05-2018)

[2]-عبد العلي حامي الدين، "حول ظاهرة الترحال السياسي"، **جريدة هسبريس الإليكترونية**"، (19 جويلية 2011) https://www.hespress.com/baisse/320325.html، التاريخ الزيارة، (29-04-2018)

[3]- احمد الأمين سويقات، الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017)

السياسية التي تضرّرت والتي استفادت منه، كما استعانت بدراسة حالة لإثبات لتفسيرات النظرية لهذه الظاهرة.

- مقال **محمد سنوسي** بعنوان: "رؤية لظاهرة التجوال السياسي في الجزائر"[1]،تطرق فيها إلى ظاهرة الانشقاقات الحزبية وما أتنتجه من تضخم حزبي بإنشاء المنشقين لأحزاب جديدة تضر بمصداقية وشرعية الحزب، واعتبرها ظاهرة غير صحية تشكل بوادر مرض الحياة السياسية، وربط هذا السلوك بمتغير الفعالية الحزبية في النظام السياسي الجزائري. ولكن بدراسته هذه تعامل مع الحزب كمؤسسة و لم يتطرق إلى الفرد كفاعل في عملية التجوال. فزيادة على ذلك تطرّقت هذه الدراسة إلى الفرد ونزعاته الشخصية كأحد محددات التجوال السياسي.

-مقال لـ **علجية عيش** بعنوان: "الهجرة السياسية، أسبابها ودوافعها وطرق علاجها"[2]. أشارت من خلاله إلى أنواع المناضلين، مفهوم الهجرة السياسية الإيجابية التي يهاجر فيها المناضل من أجل زرع أفكاره، والسلبية التي تعبِّر عن المناضل الانتهازي، وهي في كلا الحالتين علامات الزلزال السياسي الذي يصيب الأحزاب السياسية بالانهيار.

فرغم أنها تقول بأضرار هذا السلوك على الأحزاب إلا أنها تدرس انتقال المناضلين ليس المنتخبين.

بالنسبة للدراسة التي نحن بصدد إعدادها، فإنها تختلف على هذه الدراسات. فزيادة إلى الجانب المفاهيمي لسلوك التجوال السياسي و تفسيراته النظرية، تطرقت إلى الجانب المفاهيمي لسلوك التجوال السياسي، و أهم التفسيرات النظرية المفسرة لها، و بعض التجارب العالمية التي تطرقت إلى إحصاء المتجولين السياسيين في البرلمان وبعض النماذج من المجالس

---

[1]-محمد السنوسي، رؤية ظاهرة التجوال السياسي:22يوليو 2015http://elhiwardz.com/contributions/22356/تاريخ الزيارة 2018-04-12

[2]- علجية عيش،" في الهجرة السياسية أسبابها و دوافعها و طرق علاجها"، **منتدى الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية**،http://unja.forumn.org/t1003-topic(2009/05/09) تاريخ الزيارة: 10-04-2018

المحلية في الفترة الممتدة بين 2007 و 2017.كما أجرينا دراسة تحليلية لهذه الظاهرة في بلدية أقني قغران ولاية تيزي وزو، من خلال مقابلة أجريت مع سبعة نماذج للمتجولين سياسيا في هذه البلدية، للوصول إلى تحديد العوامل التفسيرية لهذه الظاهرة واقتراح بعض الحلول للحد من تفاقمها.

5-إشكالية الدراسة:

مرت تجربة التعددية الحزبية في الجزائر بمراحل عديدة، فبعد الانفتاح السياسي شهدت الساحة السياسية الجزائرية تأسيس عدد كبير من الأحزاب. وبعد الأزمة السياسية والأمنية في بداية التسعينيات، شهدت الساحة بروز أزمة انشقاقات داخل الأحزاب السياسية تلاها ظهور سلوك جديد استفحل في العديد من الأحزاب التي شهدت حالة لتنقل مناضليها بين مختلف الأحزاب السياسية في فترة الانتخابات أو خلال العهدة الانتخابية وهو ما سمي بظاهرة الهروب بالعهدة الانتخابية أو ظاهرة التجوال السياسي. لذلك صار مهما التعرف على هذه الظاهرة وتحديد واقعها في المشهد السياسي الجزائري. وعليه فإننا نطرح هذه الإشكالية التالية:

ما هو واقع سلوك التجوال السياسي في الجزائر؟ وماهي محدداته ودوافعه (دراسة حالة لمنتخبي بلدية أقني قغران بولاية تيزي وزو(2007-2017)؟

ولتوضيح الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السلوك السياسي؟
- ما هو مفهوم سلوك التجوال السياسي؟
- ما هي أهم العوامل المساهِمة في تكريسه كظاهرة؟
- كيف عالج القانون الجزائري هذه الظاهرة؟
- ماهو وضع سلوك التجوال في المجالس المنتخبة؟

حدود الإشكالية

تتركز الدراسة على فترة تنامي ظاهرة التجوال السياسي بعد 2007، وبروز سلوك انتقال المنتخبين من أحزابهم الأصلية والتي انتخبوا تحت مضلتهم إلى أحزاب أخرى.

تخضع هذه الدراسة الميدانية إلى حدود مكانية فيما يخص نموذج الدراسة، وهي بلدية أقني قغران بولاية تيزي وزو لإمكانية الوصول بأقل صعوبة إلى المنتخبين ومسؤولي الأحزاب على المستوى المحلي.

6-الفرضيات

- توجد علاقة بين سلوك التجوال السياسي والحاجات الإنسانية للمتجول.
- يجد سلوك التجوال السياسي محفزاته في خصوصيات البيئة السياسية الجزائرية.
- تساهم العوامل الموقفية المحيطة بالفرد في استفحال ظاهرة التجوال السياسي.

7-صعوبات الدراسة:

- أن موضوع الدراسة ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري، فالنماذج الأولى لهذا السلوك كانت بعد انتخابات 2007 على مستوى المجلس الشعبي الوطني وهذا ما يفسر قلة الدراسات في هذا الموضوع.
- حساسية الموضوع بالنسبة للمنتخبين الذين غيروا أحزابهم، لارتباط هذا السلوك في أذهانهم بالانتهازية السياسية.

8- منهجية الدراسة:

يتطلب موضوع الدراسة استخدام جملة من المناهج والاقترابات نوردها فيما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يقوم على وصف ظاهرة معينة للوصول إلى محدداتها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج[1]. والذي وظفناه في الوصف العام لظاهرة التجوال السياسي في الجزائر.

- **منهج دراسة الحالة:** هو منهج يعمل على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا من أجل دراستها، تحليل الخطوات التي مرت بها الحالة، قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالحالة المدروسة[2]. وقد وظف هذا المنهج في دراسة لسبعة وحدات لأفراد متجولين سياسيا من بلدية اقني اقغران بولاية تيزي وزو، وتم الاستعانة بأداة المقابلة كأسلوب مباشر للحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالعوامل التفسيرية لسلوك التجوال السياسي عند هؤلاء.

- **المقاربة السلوكية:** هدفها وصف وتحليل وتفسير السلوك الملاحظ ودور البيئة كمحدد له[3]. والتي وظفت لمحاولة فهم ظاهرة التجوال السياسي كسلوك سياسي له محدداته ودوافعه تسعى الدراسة إلى تحديدها.

- **الاقتراب النسقي:** يعرفه "**د.إستون**" على أنه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي في المجتمع[4].وقد استعملنا هذا الاقتراب لتحليل تأثير بيئة الفرد السياسية والاجتماعية على سلوكه التجوالي.

- **الاقتراب القانوني:** هو اقتراب يعنى بتحليل النصوص القانونية، تم توظيفه في هذه الدراسة من خلال التعرض إلى طرق المعالجة القانونية لهذه الظاهرة في بعض النماذج الدولية، وكذا في الجزائر.

---

[1]– حمزة فيلالي، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي،2015–2016 (جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة) ص 49

[2]–عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2000)، ص132

[3] - ناجية حمدي "دور المواقف السياسية في تحديد التوجهات السياسية للجزائريين 1990–2014 "، **أطروحة دكتوراه، جامعةالجزائر3**كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، نوفمبر 2015ص 177

[4]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر 97** ص 131

9- خطة الدراسة:

طبقا لطبيعة الموضوع، اقتضى الأمر تقسيم البحث إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي لسلوك التجوال السياسي، فالمبحث الأول تطرق إلى مفهوم السلوك السياسي والعوامل المؤثرة فيه. وتطرق المبحث الثاني إلى مفهوم التجوال السياسي والعوامل التفسيرية له، ليختم بمبحث ثالث عن واقع هذا السلوك في بعض التجارب العالمية.

أما الفصل الثاني، فعالج واقع التجوال السياسي في الجزائر من خلال دراسة حالة لمنتخبي أقني قغران بولاية تزي وزو، حيث تطرقنا إلى التجوال السياسي داخل المجالس المنتخبة في المبحث الأول، ثم التطرق إلى التأطير القانوني لظاهرة التجوال السياسي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتناول العوامل التفسيرية لظاهرة التجوال السياسي من خلال دراسة حالة متجولين سياسيين من بلدية أقني قغران.

وتضمنت الخاتمة أهم نتائج الدراسة، والتوصيات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

والمفاهيمي لسلوك

التجوال السياسي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسلوك التجوال السياسي

إذا كان الاهتمام بالسلوك السياسي يعود إلى ثلاثينات القرن الماضي، فإن سلوك التجوال السياسي ظاهرة لم يهتم بها إلا حديثا، وهي كسائر السلوكات السياسية لها دوافع وعوامل تؤثر فيها، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب النظري المفاهيمي للسلوك السياسي من خلال المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنتناول مفهوم التجوال السياسي والعوامل التفسيرية لهذا السلوك وفي المبحث الثالث سنحاول أن نتطرق إلى واقع ظاهرة التجوال السياسي في بعض التجارب العالمية.

المبحث الأول: مفهوم السلوك السياسي والعوامل المؤثرة فيه

نتيجة للصعوبة التي وجدها باحثوا العلوم السياسية في تفسير بعض السلوكات السياسية عند الأفراد، كتفسير ميولاتهم في عملية التصويت وكذلك الأسباب التي تجعل من الفرد مواطنا فعالا يشارك في العملية السياسية، إما عن طريق إبداء الرأي وتدعيم توجه سياسي ما عن طريق التصويت، وإما عن طريق المشاركة المباشرة كالترشح في الانتخابات، أو القيام بحملة انتخابية لصالح الحزب السياسي الذي ينتمي إليه أو لصالح المرشح المفضل لديه. أصبح لزاما عليهم الاستعانة ببعض التخصصات الأخرى من اجل الفهم السليم والتفسير الدقيق لهذه السلوكيات، وأهم هذه العلوم التي استطاعت أن تساهم على فهم وتفسير هذه الظواهر هي علم النفس السياسي.

وفي هذا السياق يرى "**ديرانزوG,Direnzo**" إلى أن الصعوبة في تحليل السلوك السياسي وفهمه فهما شاملا هو الذي دفع بالباحثين إلى الاعتماد على المعطيات السيكولوجية لتفسيرها ونفس الشيء ذهب إليه علي الدين هلال حين ذكر بأن حالة العجز التي وصل إليها علماء السياسة في تفسير بعض الظواهر السلوكية بالأدوات التقليدية، هي التي دفعتهم إلى

الاستعانة بعلوم أخرى و على رأسها علم النفس للتمكن من تفسير شامل لهذه الظواهر[1]، فكما يتميز الإنسان بخصائص ذاتية موروثة فإنه محيط ببيئة يتفاعل معها فتؤثر فيه ويؤثر فيها، يبلور من خلال هذه البيئة الاتجاهات والقيم والادراكات والصور الذهنية، التي يعبر عنها من خلال سلوكه. ويسعى هذا المبحث إلى تعريف السلوك السياسي، وكذا التطرق إلى أنواعه، ثم الحديث عن دوافع ومحددات السلوك السياسي.

أولا: تعريف السلوك السياسي وأنواعه

1. تعريفه:

عرّفت عزيزة مجمد السيد السلوك على أنه:" جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق امكانياته وخفض توتراته، التي تدفعه إلى الحركة"[2].

ويعرّف "**كمال محمد الأسطل** "السلوك السياسي بأنه: " هو شكل من أشكال السلوك الإنساني، ينطبق عليه كل صفات السلوك عدا أنه ينصرف إلى ظواهر معينة، وهي الظواهر السياسية، مما يدعونا إلى ضرورة التعريف بمعنى السياسة التي يشكلها السلوك السياسي"[3].

كما يعرّف السلوك السياسي أيضا بأنه: "أي فعل أو اختيار أو تفاعل بين الأشخاص أو الجماعات له مضمون سياسي"[4].

أما "**دايفيد هوتون** " فيعرّف السلوك السياسي بأنه " نشاط يومي يرمي إلى تحقيق غاية سياسية، ويشمل نطاقا واسعا من النشاط السياسي الذي يزاوله البشر، من السلوك المتطرف (أي الإرهاب والعنف)، إلى السلوك العادي المألوف، كالتصويت في الانتخابات، والانتماء

1-عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي بين النظرية و الواقع**، (القاهرة: دار المعارف، ط1،1999)، ص12

2-السيد عبد الحميد عطية، **طريقة العمل مع الجماعات: أسباب ومفاهيم للممارسة**، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص.65

3- كمال محمد الاسطل، "السلوك السياسي والمفاهيم السلوكية"،**موقع د. كمال الاسطل**،(21 نوفمبر 2013)على موقع K-astal.com/index.php ?action=detail&id=254، اطلع عليه بتاريخ 20 مارس2018،على الساعة 20 سا.

4- عزيزة محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 13

الحزبي، فيتضمن صنع القرار على مستوى الأفراد المصوتين وعلى مستوى النخبة في الحكومة وما يتعدى ذلك"[1].

فالسلوك السياسي إذا هو كل النشاطات الفكرية والقولية والعملية التي يقوم بها الفرد كل يوم شريطة أن تكون موجهة إلى الجانب السياسي.

2. أنواع السلوك السياسي:

تختلف وتتنوع أشكال السلوك السياسي حسب صاحب السلوك وحسب الموقع الذي يسلك فيه السلوك، هل هو مؤسسة تنفيذية أم مؤسسة تشريعية أم على مستوى الأفراد...إلخ، فالسلوك السياسي لا يمثل وحدة متجانسة من السلوكيات، وإنما يتكون من أشكال متعددة يصعب حصرها، إلا أنه يمكن تحديد أهم هذه الأشكال فيما يلي[2]:

- السلوك التشريعي: ويتمثل في سلوك أعضاء الهيئات التشريعية فيما يخص كيفية وأسباب التصويت على مشاريع القوانين المقترحة، وكيفية التوفيق بين مختلف أراء أعضاء هذه الهيئات.
- السلوك الحكومي: ويشمل سلوك القائمين على تنفيذ المشاريع الحكومية السياسية والإدارية على حدٍ سواء، وتطبيق القواعد القانونية.
- السلوك القضائي: زيادة على دور المحاكم في إصدار الأحكام القانونية في حالات التنازع، للمحاكم أيضا دور في تفسير القوانين والاجتهاد في أسلوب تطبيقها، وذلك بشكل خاص على مستوى المحاكم العليا والمحاكم الدستورية، حيث تتأثر هذه التفسيرات والاجتهادات بالخلفية الإيديولوجية والعقائدية للقضاة.

---

[1]– دايفيدباتريك هوتون، *علم النفس السياسي*، تر. ياسمين حداد، مر.عزام أمين(**الدوحة : مركز حرمون للدراسات المعاصرة،2017**)، ص4

[2]- كمال محمد الاسطل، **مرجع سابق.**

- السلوك الحزبي: ويقصد به سلوك الأحزاب تجاه السلطة في كيفية الوصول إليها أو البقاء فيها، وسلوكها تجاه المواطنين والسعي لاجتذاب ولائهم لها، زيادة إلى سلوكها فيما بينها كالتحالفات والائتلافات.
- سلوك التنظيمات المدنية في القضايا العامة: ويعني سلوك هذه التنظيمات التي غالبا ما تنشأ للدفاع عن المصالح العامة كجمعيات حماية المستهلكين، أو للدفاع عن المصالح الخاصة بأعضائها كالنقابات العمالية، إلا انه لا تعد كل سلوكياتها سلوكيات سياسية.
- السلوك الانتخابي: ويشمل سلوك المشاركة في الانتخابات من عدمها، وكيف يختار ويصوت عل مرشح دون آخر أو على حزب دون غيره.
- السلوك السياسي الدولي: ونعني به السلوك الذي تقوم به الوحدات الدولية كالدول والتنظيمات الدولية كإعلان السلم والحرب وكالإمضاء على المعاهدات الدولية.

ثانيا: دوافع ومحددات السلوك السياسي:

1. الدوافع:

الدوافع هو مصطلح يعبِّر عن كل ما يحرك السلوك الإنساني ويدفعه لتحقيق هدف ما سواء أكان هذا الهدف حركيا أم ذهنيا أم وجدانيا، والدوافع متعددة ومتنوعة بشكل غير محدود، ونجد من الدوافع ما هو فطري وما هو مكتسب، ومنها ما له علاقة بالحاجات البيولوجية كالأكل والشرب، ومنها ما له علاقة بالحاجات النفسية والاجتماعية كالأمن والتقدير والانتماء وتحقيق الذات[1].وانقسم توجه الباحثين في تحديد الدوافع التي تدفع بالفرد إلى سلك سلوك سياسي معينا إلى اتجاهين وهما[2]:

[1]– ياسر محمد علي عودة، المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، **رسالة ماجستير**(الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، قسم علم النفس، 2014) ص 25

[2]–عزيزة محمد السيد، **مرجع سابق** ص 15

- اتجاه البعد الواحد: والذي يعني محاولة تفسير السلوك السياسي من منظور محدد للغاية، ويمكن أن يكون إما حاجة نفسية غير مشبعة، أو سمة شخصية سائدة لممارسي السلوك السياسي، فعند أصحاب هذا الاتجاه العلاقة تكون بين هذه الحاجة أو السمة وبين السلوك السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تدخل عوامل مؤثرة أخرى. ولعلّ أكثر الآراء تعبيرا عن هذا الاتجاه هي أراء "**هارولد لاسويل**". إذ اعتبر الحاجة في نظريته نقطة انطلاق لحدوث أي سلوك سياسي حيث ربط بين تقدير الذات المنخفض وبين البحث عن القوة، بمعنى أن الفرد وكتعويض لهذا التقدير المنخفض لذاته يطور حاجة قوية للبحث عن مصادر القوة لإثبات ذاته والمتمثلة في السلطة[1]
- اتجاه متعدد الأبعاد: والذي يربط بين فاعلية العوامل الشخصية في تشكيل السلوك السياسي للفرد بتفاعلها مع الموقف والبيئة المحيطة به. بمعنى وجود علاقة شبكية بين السلوك السياسي وبين العوامل المحيطة به. وتمثل آراء "**كنستون**" أكثر تعبيرا عن هذا الاتجاه في تفسير السلوك السياسي، إذ قدّم نموذجه التصوري الذي يوضح رؤيته للسلوك السياسي في علاقاته المتفاعلة مع الأبعاد الأخرى من خلال التفاعل بين مستويات ثلاث:

يمثل المستوى الأول والثاني في النموذج، البعد الشخصي، ويمثل المستوى الثالث البعد الاجتماعي. ويشير في النموذج إلى وجود اتساق بين المستويات الثلاثة المذكورة، وأما المستوى الرابع يمثل نتاج التفاعل:

[1]– **نفسه**، ص 17

الشكل رقم (1): النموذج التصوري للسلوك السياسي عند لكنستون

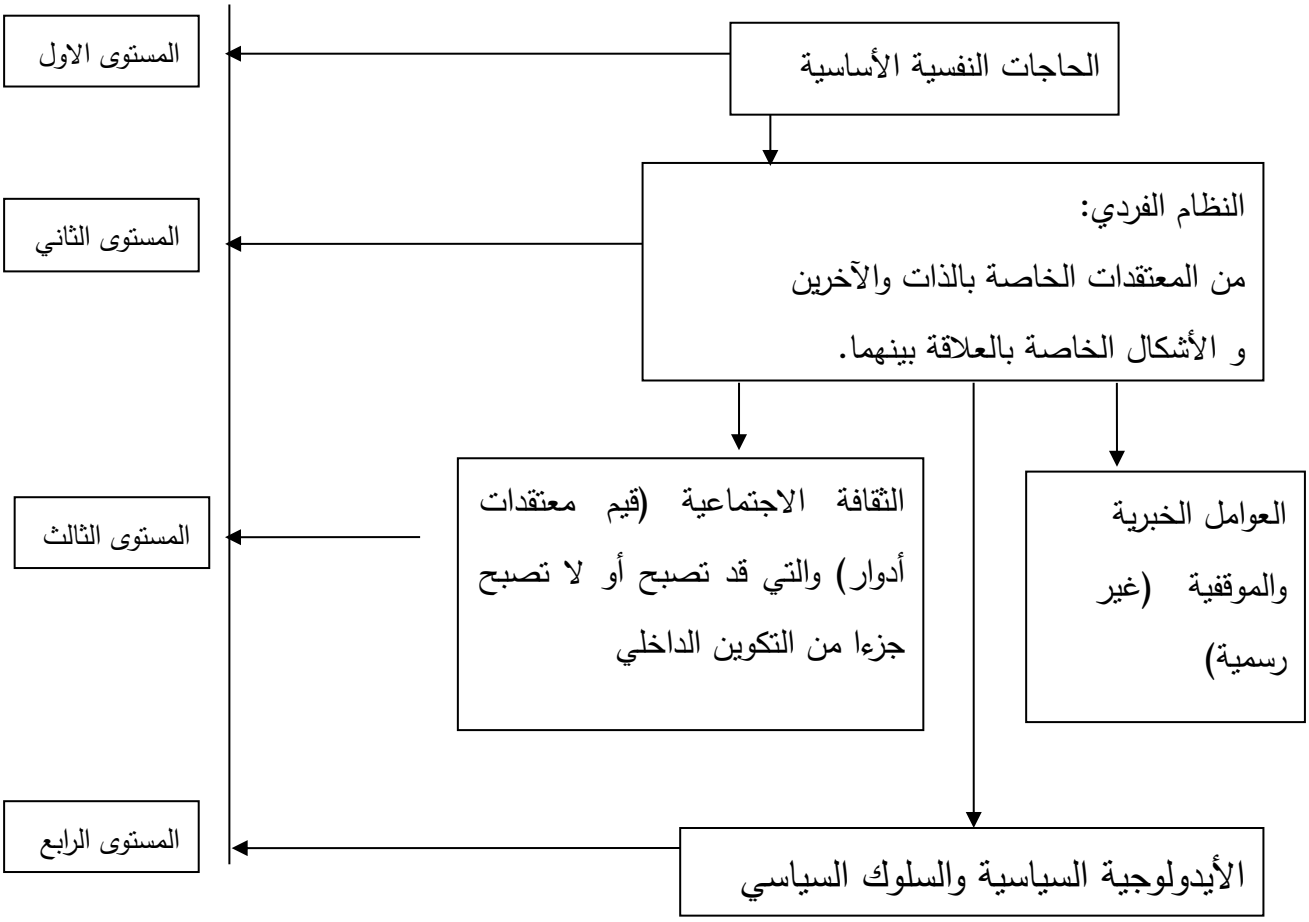

المصدر: عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي بين النظرية والواقع**، (القاهرة: دار المعارف، ط1،1999)، ص51

يبين المخطط أعلاه، أن السلوك السياسي تدفعه الحاجات النفسية في المستوى الأول، والمعتقدات الخاصة بالذات والآخرين كدافع ثاني، كما تؤثر فيه العوامل الخبرية والموقفية، وكذا الثقافة الاجتماعية ومن خلال تفاعل هذه العوامل يتبنى الفرد ايديولوجيته السياسية التي توجه سلوكياته السياسية فيما بعد.

أما "**دايفدباتريك هوتون**" فكان أكثر تحديدا لهذه المستويات حيث قسّم اتجاهات تفسير السلوك السياسي إلى اتجاهين[1]:

- الاتجاه الأول سماه **بالاتجاه النزوعي** بمعنى أن الفرد ينطلق في تحديد سلوكه من أفكاره وقيّمه ومعتقداته الشخصية أي من دوافع داخلية، فهو بذلك فرد حر ومسؤول عن تصرفاته وهو ما يقابله المستوى الأول والثاني عند "**كنستون**".
- أما الاتجاه الثاني فهو **اتجاه موقفي** أي أن العوامل والمواقف المحيطة بالفرد والظروف السياسية والاقتصادية وغيرها، هي التي تمكن من تفسير سلوك الفرد. وعلى الرغم من أن معظم الباحثين يميلون إلى النزوعية في تفسير سلوك الأفراد ومن ثَمَّ تحمل مسؤولية أفعالهم، فإن وجهة النظر الغالبة في علم النفس السياسي تؤكد أهمية العوامل الموقفية ودورها الحاسم في إنتاج سلوك الأفراد.

ورغم أن الفرد ذو اتجاه نزوعي إلا أن الظروف البيئية المحيطة به لا تقل أهمية من حيث التأثير على تحديد سلوكه.

2. محددات السلوك السياسي:

إن الاهتمام بمعرفة محددات السلوك السياسي يسهِّل على الباحث فهم السلوك السياسي للفرد ما يجعلنا نتطرق الى الشخصية السياسية ونهتم بوسائل تكوين الذات السياسية لدورها البارز في تحديد هذا السلوك للفرد وكذلك الاهتمام باتجاهاتها السياسية التي لا تقل دورا في تحديد هذا السلوك.

[1]– دافيد باتريك هوتون، **مرجع سابق**، ص 2

1.2. الشخصية السياسية:

رغم أن السلوك السياسي للفرد تتحكم فيه العديد من العوامل، مثل العوامل الاجتماعية والثقافية، الا أن الشخصية السياسية تلعب دورا أساسيا في تحديد سلوك الأفراد. وتطرق الى ذلك "**لـ.مولانL. Moulin**" الذي اعتبر أن مراقبة السلوك السياسي للأفراد، كالانخراط في الأحزاب السياسية أو التصويت في الانتخابات أو الترشح فيها أو المشاركة في النشاطات السياسية الأخرى، سيساعدنا على إدراك حقيقة أن لاختلاف شخصيات الأفراد أثر كبير على اختلاف وتباين أراءهم. وتوصل إلى أن عامل الشخصية مهم، بل هو حاسم في ميدان الخيارات السياسية الأساسية، وذلك على ضوء رؤيتها للأشياء وتقييمها للأحداث وكذلك بناها الخاصة بها.

فالشخصية السياسية للفرد هي التي تصوغ وتعين اتجاهاته السياسية، وهي التي تحدد مواقفه من العمل السياسي وتفاعلاته معه، سواء إيجابيا كالانتماء إلى حزب سياسي، أو سلبيا كعدم الاكتراث به من الأساس. وهي التي تجعله يندمج في العمل السياسي بدرجات متفاوتة من فرد إلى أخر، وفضلا عن ذلك يعتبر "**لـ.مولانL. Moulin**"أن الشخصية لها الدور الأساسي في ظهور الانحرافات السياسية عند الأفراد[1].

التنشئة السياسية كمحدد لتكوين الشخصية السياسية: تلعب التنشئة السياسية دورا هاما في تكوين الشخصية السياسية أو الذات السياسية، وتتمثل أهمية هذه العملية فيما ينتج عنها من اتجاهات وقيم سياسية تحدد مواقف الأفراد تجاه النظام السياسي واتجاه مؤسساته، واتجاه شاغلي هذه المؤسسات وما يصدر منهم من قرارات وما ينتجونه من سياسات [2].

---

[1]– صادق الأسود،" تأثير تكوين الشخصية السياسية على السلوك السياسي"، **مجلة العلوم السياسية**، ع 37،2008،ص57

[2]–عزيزة محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 55

ويعرِّفها "**ألموند**": " التنشئة السياسية هي عملية توصيل للثقافة السياسية وبالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم والأحاسيس تجاه النظام السياسي وأدواره المختلفة وشاغلي هذه الادوار، كما انها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة والمشاعر تجاه مدخلات المطالب إلى النظام ومخرجاته السلطوية"[1].

أما كل من "**ريشارد واتسن، كارن داوسن، كينيث برويت**"، يعتبرون: التنشئة السياسية تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي"[2]وحسب الباحثين، فإن عملية التنشئة تتم عبر قنوات وتؤثر حسب المراحل العمرية:

- **<u>الأسرة:</u>**

تعتبر الأسرة أول قناة تحتوي الفرد من ميلاده إلى السنوات الأولى من عمره قبل أن يبدأ الاحتكاك بالمحيط الخارجي، سواء البيئة المحيطة به أو المؤسسات المجتمعية كالمدرسة. وذلك يجعل الأسرة قناة التنشئة الأولى للفرد ويعبر عنها "**فريدريك ألكين**":" تمثل الأسرة إحدى القنوات الأساسية في عملية التنشئة في مختلف دول العالم"[3]،فالأسرة هي العنصر المبكر في التنشئة الاجتماعية وبالتالي فهي إحدى أهم وسائل التنشئة السياسية إن لم تكن أهم العوامل على الإطلاق.[4] ويرجع: "**ريشارد واتسن، كارن داوسن، كينيث برويت**" هذا الدور الأساسي والأول للأسرة في التنشئة السياسية للأفراد إلى عاملين أساسيين هما:

✓ سهولة وصول الاسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم.

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص 56

[2]ريشارد داوسن وكينيث برويت وكارن داوسن،" **التنشئة السياسية**"، تر. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد بشير المغيرة، "منشورات جامعة قار يونس"(بنغازيط 2 ،1998)، ص55

[3]–**نفسه** ص153

[4]–ختام العناتي ومحمد عصام طربية، **التربية الوطنية و التنشئة السياسية**، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ط1 2007)، ص 316

✓ قوة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة.

حيث يرى أن السنوات المبكرة من عمر الفرد تكون فيها الأسرة المحتكر لعملية الوصول إليه، فالأسرة هي التي تقوم بتحديد الهوية الشخصية والاجتماعية للأفراد، فالوالدين هما اللذان ينقلان إلى الأبناء الأفكار والمعلومات عن العالم، كما يلقّنون لهم السلوكيات المقبولة وغير المقبولة، فيمثلان إلى جانب الإخوة الكبار نماذج للأدوار المستقبلية بالنسبة للطفل النامي، وذلك لقوة العلاقات الشخصية والعاطفية التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث قليلا ما نجد علاقات إنسانية توازي علاقة الآباء بالأبناء."[1]وذهبت أبحاث "**هيس وتورني**" 1957، و"**تيمي جيننج**" 1968"إلى نفس الرؤية.[2]

فالأسرة إذا يمكن لها لعب الدور الريادي في عملية توجيه الأبناء وبناء شخصيتهم السياسية، ويكون ذلك إما بشكل إرادي بالتوجيه وحث الأبناء على تبني أفكار سياسية معينة أو يكون بشكل غير إرادي وذلك عن طريق تقليد الأبناء لأباءهم[3]. ويقول «**ريشارد واتسن، كارن داوسن، كينيث برويت**":" ركزت بعض البحوث والدراسات على عملية النقل المباشر للتوجهات والآراء السياسية من الوالدين إلى الأجيال وتفترض هذه البحوث أنه في حالة ما يكون الوالدين والأبناء يحملون توجهات سياسية مشتركة فإن هذا يعني أن التوجهات قد تم نقلها من الوالدين إلى الأبناء."[4]

هذا ما يجعلنا نقول أن للأسرة دور مميز في عملية التنشئة السياسية، إلا أنها ليست القناة الوحيدة التي يمكن لها المساهمة في التنشئة السياسية للأفراد. تقول "**عزيزة محمد. السيد**":" ومع ذلك يظل معامل الارتباط ليس بالقدر الكافي الذي يدعوا إلى القطع بهذه العلاقة."[5]

---

[1]– ريتشارد داوسين و كينيت برويت و كارن داوسن ، **مرجع سابق** ص 154

[2]–عزيزة. محمد. السيد،" **مرجع سابق**"، ص63

[3]–ختام العناتي و محمد عصام طربية"، **مرجع سابق**"، ص 318

[4]–ريتشارد داوسين وكينيت برويت وكارن داوسن، **مرجع سابق**، ص162

[5]– عزيزة. محمد. السيد **مرجع سابق** ص63

- **المـــدرســـــة:**

زيادة على تركيز المدرسة على تعليم فنون القراءة والكتابة وتدريس الأخلاق والفضائل وجميع المعارف والتقنيات فإن للمدرسة دور في التنشئة الاجتماعية العامة ولها دور كذلك لا يستهان به في التنشئة السياسية. فهي من بين المؤسسات الاجتماعية التي يركز عليها أي نظام سياسي لتنشئة الأجيال القادمة، حيث يسعى النظام دائما للبقاء وإطالة عمره السياسي من خلال غرس قيم الولاء بهذه الأجيال. ويمكننا أن نميز هنا ثلاثة مؤثرات سياسية يمكن لها المساهمة في التنشئة السياسية:

- ✓ نظام التعليم ومحتويات المقررات.
- ✓ الأساتذة وتوجيهاتهم.
- ✓ النشاطات الممارسة

فالمناهج والبرامج الدراسية تسعى الأنظمة السياسية من خلالها إلى تنشئة الأفراد اجتماعيا وسياسيا. فحسب "**تسرين البغدادي**" فإن النظام السياسي المصري مثلا يعتمد في تنشئة الطلبة سياسيا على "المقرر الدراسي"[1] ففي مادة التربية المدنية أو الوطنية، يدرس التلميذ أهم المؤسسات التي تسيّر عن طريقها الدولة وكذا نوع نظام الحكم وكيفية الوصول إلى المناصب السياسية في الدولة. كما يدرس أيضا أهم الأدوار التي يجب على المواطن أداؤها من أجل المساهمة في استمرارية الدولة وبقاء الوطن.

من جهته عبّر عنها "**هشام الأقداحي**" وقال: "يكون للموضوعات والمناهج الدراسية التي يتلقاها الناشئ في المدرسة أثر كبير في تنمية شخصيته وتشكيلها وأثر كبير في اتجاهاته وميوله فضلا عن أثر واضح في السلوك، حيث يحاول هؤلاء التمثل بالأشخاص والقادة العظماء في تاريخ الوطن، وبالتالي تنمو في هؤلاء النزعة الوطنية وحب الوطن..."[2]

---

[1]– نفسه، ص65

[2]– هشام محمود الأقداحي، "**التنظيمات الحزبية في الدول النامية**" (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة،2016) ص78

والأنظمة السياسية تسعى دائما إلى تلقين الطلاب أمجاد وتاريخ البلاد، وكذا سياسات وبرامج الحاضر، إضافة إلى الأهداف المستقبلية بشكل انتقائي يخدم سياستها، وتقوم الكتب المدرسية بتبرير وترسيخ الممارسات السياسية.[1]

كما لا تكاد تخلو مدرسة من نشاطات يتم فيها تمجيد الانتماء للأمة عن طريق إنشاد النشيد الوطني، ورفع العلم، وذلك إما يوميا أو أسبوعيا، وكذلك إبراز بعض الأمور الوطنية سواء التي ساهمت في تحرير أو تشييد الوطن لتعزيز الانتماء، أو التي تكون في سدة الحكم لتعزيز الولاء لنظام الحكم القائم، وحسب "**ريشارد واتسن، كارن داوسن، كينيث برويت**":"فالمدارس في جميع أنحاء العالم تضيف إلى المقرر الدراسي المعتاد عددا كبيرا من التعبيرات الرمزية التي تعكس الإخلاص والتفاني للأمة والوطن. واضعو السياسة التعليمية يفترضون أن تعريض الأطفال لهذه الرموز بشكل منتظم سيؤدي زيادة الارتباط بالدولة ومؤسساتها واحترامها." [2] وأشار إليها "**هـ. بسان**" في الدراسة التي أعدها حول اليابان أثناء العهد الإمبراطوري، أين قدم توضيحا جيدا حول النشاطات المختلفة داخل المدرسة، بحيث يتم نقل معتقدات الدولة عن طريق النشاطات المدرسية"[3].

أما المدرس فهو العنصر الآخر الذي يمكن للمدرسة من خلاله أن تؤثر على التنشئة السياسية للفرد، وهذا لاحتكاكه المباشر به ولمدة ليست بالقصيرة، فيمكن اعتباره الشريك الأساسي للوالدين في تربية الأطفال. فحسب "**ختام العناتي وعصام طربية**": " فإن المعلم يعد من أهم العوامل المؤثرة في العملية التعليمية التعلمية لما للمدرس من تأثير مهم في التنشئة السياسية نتيجة لدوره الخاص في المجتمع واتصاله المباشر بالشباب خلال سنوات تكوينهم، حيث أنه يمتلك تأثيرا مهماً على توجهات الطفل السياسية."[4] ، كما يمكنه أن يؤثر على توجيه التلميذ

---

[1]–سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم** (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ط 1 2004) ص 50.

[2]–ريتشارد داوسن وكينيت برويت وكارن داوسن، **مرجع سابق**، ص 192

[3]– **نفسه**، ص193

[4]-ختام العناتي ومحمد عصام طربية"**مرجع سابق**"، ص 220

لما بعبر عن رأيه حول القيم السياسية، رغم أنه يفترض على المدرس أن لا يستعمل المدرسة كمنبر للتعبير عن آرائه الحزبية والسياسية."[1]

بإمكاننا القول إذا أن المدرسة تعتبر قناة تنشئة لا يستهان بها، ويمكن لها أن تؤدي أدوارا كبيرة في هذا المجال سواء بطريقة مباشرة عن طريق البرامج الدراسية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الأنشطة المصاحبة، وتأثير المدرس على الطلاب.

فاذا كان التأثير في المراحل العمرية الأولى للفرد خاضعة أساسا لقنوات التنشئة السياسية، ففي المراحل المتقدمة في السن يصبح بإمكان الأفراد التمييز بين مختلف الاتجاهات لتوسيع معارفهم وخبراتهم بما يجعله يصنع موقفه ويأخذ توجهاته حسب قناعاته الجديدة وبرر ذلك "**ريتشارد دواتس وكارن داوسن وكينيث برويت**" بقولهم:" ... يلعب الفرد المراد تنشئته دورا أكثر نشاطا ووعيا ذاتيا. الطفل البالغ من العمر خمسة عشر عاما يتصور البيئة السياسية بطريقة مختلفة عن طفل يبلغ من العمر سبعة سنوات، ليس لأن الأول تعرض لرسائل وقنوات تنشئة مختلفة، ولكن لأن قدرته النظرية على استيعاب العلاقات السياسية أكثر نموا وتطورا."[2] فالتنشئة السياسية إذا هي نتاج التفاعل بين الفرد ومجتمعه بمختلف قنواته والتي تتسم بالتطور في النضوج السياسي للفرد، حيث يكتسب من خلال هذه العملية التفاعلية والتطورية معلومات ومشاعر ثم معتقدات يبني بها ثقافته السياسية التي بها يفهم ويقيم البيئة السياسية وتساعده على اتخاذ المواقف وتحديد التوجهات والسلوك السياسي. ويصبح متغير الثقافة السياسية هام في توجيه سلوكيات الأفراد السياسية في فترة البلوغ.

- **الأحزاب السياسية:**

يعتبر الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية للأفراد أمرا طبيعيا تسعى من خلاله إلى كسب المزيد من التأييد واستقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين

---

[1]–ريتشارد داوسين وكينيت برويت وكارن داوسن، **مرجع سابق** ص 196–197

[2]–**المرجع نفسه**، ص199

إلى صفوفه وهذا لتدعيم مكانته في الحياة السياسية. وحسب "**عزيزة محمد السيد**": " فإن الأحزاب السياسية من الأبنية المتخصصة المنظمة والتي يمكن أن تكون مصدرا مؤثرا وفعالا في عملية التنشئة السياسية لأفراد المجتمع ويكون ذلك إما عن طريق دعم الثقافة السياسية القائمة، وإمدادها بمقومات البقاء أو عن طريق انتهاج ثقافة سياسية مغايرة للثقافة السياسية القائمة."[1] وتعمل كذلك الأحزاب " على دعم أعضائها بالمعرفة السياسية والرؤية الواضحة حتى تمكنهم من المشاركة في الحياة السياسية".[2]، ما يتيح لهم المشاركة السياسية المنتظمة وبصورة أكثر دواما، باعتبار الحزب السياسي الإطار الأكثر أهمية و ملائمة لتحقيق هذه المشاركة.[3]

والأحزاب السياسية وبحكم مشاركتها في الحياة السياسية يمكن أن تكون مصدرا للمعلومات فيما يخص التفاعلات والمشكلات المجتمعية والنخب السياسية وتوجهاتها واتجاهات الأنظمة السياسية وكذلك تقديم الحلول التي يمكن أن تحل المشاكل والأزمات المعايشة. ويحدد "**ألموندو باول**" ثلاثة أبعاد تؤثر بها الأحزاب السياسية على التنشئة السياسية:" وهي:

- الأول هو البعد المعرفي: فهو يمثل مصدرا هامّا للمعرفة السياسية،
- الثاني هو بعد الفعالية وهذا بالمشاركة في الأنشطة السياسية للحزب.
- الثالث هو البعد الخاص بالتقييم، فالأحزاب هي البنية التي تقيم ممارسات السلطة في ضوئها لتقديم سياسات بديلة تحاول استقطاب الناخبين حولها لإيصالها للسلطة[4]."

- **المنظمات المجتمعية:**

أما المنظمات المجتمعية أو ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني فهي كذلك لا تقل أهمية في عملية التنشئة السياسية فغالبا ما تتخذ النقابات المهنية ككتلة واحدة موقفا سياسيا

[1]-عزيزة محمد السيد "**مرجع سابق**" ص66

[2]–هشام محمود الاقداحي "**مرجع سابق**" ص24

[3]- ختام العناتي ومحمد عصام طربية"**مرجع سابق**"، ص 325

[4]-عزيزة محمد السيد، **مرجع سابق**، ص67

ويتبناه كل المنخرطين فيها، وكذلك الجمعيات المدنية التي غالبا ما يتوافق أعضاؤها على نفس الموقف وعبر عن ذلك **ريشارد واتسن، كارن داوسن، كينيث برويت:** "أما إذا كان الفرد عضوا في منظمة مهنية مثل اتحاد العمال أو أي منظمة حرفية أو دينية أو مدنية أو رابطة رياضية أو أخوية، فإنه من المحتمل أن يلاحظ أن هذه المنظمات تتخذ موقف معينة من وقت لآخر اتجاه بعض القضايا التي تهمها بصفة خاصة"[1]

وهناك العديد من الدراسات للسلوك والاتجاهات السياسية وجدت أن الأفراد الذين يشتركون في نفس الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي والمهني يصوتون عادة مصورة متشابهة، ولهم نفس المواقف تجاه القضايا السياسية، وأن الأفراد يميلون لاتخاذ نفس الآراء مع الأفراد الذي يقضون معهم أوقات طويلة والذين علاقاتهم بهم وثيقة وقوية، وأن إدراكات الأفراد للأشياء المادية تتأثر بنظرائهم من نفس الجماعة. [2]

- **وسائـــل الإعـــــــلام:**

تلعب وسائل الإعلام في الوقت الحاضر أدوارا كبيرة في عملية الاتصال، حيث استطاعت أن تجذب إليها عن طريق برامجها الكثيرة جمهورا واسعا، سواء بنقل الأخبار والأحداث المختلفة أو بعرض برامج مخصصة لكل شريحة تريد الوصول إليها، ما يؤهلها بأن تكون قناة للتنشئة والتثقيف السياسيين بامتياز وفي كل المراحل العمرية للفرد. وعبرت عن ذلك **عزيزة محمد السيد:** "...وحيث تسيطر أجهزة الإعلام على الأطفال والشباب والناضجين، لا بد أن نتوقع لهذا المصدر أهمية كبيرة في عملية التنشئة السياسية، خاصة وأن بعض أدوات هذا المصدر (الراديو والتلفزيون) تستطيع أن تصل إلى كل الأفراد في المجتمع وعبر المراحل العمرية

[1]–ريتشارد داوسن و كينيت برويت وكارن داوسن، **المرجع سابق**،ص223

[2]–**المرجع نفسه**، ص225

جميعها."[1] ، ما يؤهلها لأن تلعب دور الموجه السياسي بامتياز. ودورها لا يقل أهمية عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى في عملية التنشئة.[2]

كما أشار إلى ذلك "**ريشارد واتسن، كارن داوسن، كينيث برويت**" وقال:" وسائل الإعلام تلعب دورا مهما ومتزايدا في حياتنا، نتيجة للتقدم التقني في وسائل الإعلام والاتصال ولضعف البنى الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة الموسعة والمجتمع المحلي، نتيجة لذلك كله أصبحت وسائل الإعلام مهتمة بصورة متزايدة في تشكيل وتكوين التوجهات السياسية"[3]، ورغم أن الفرد يبدو له الاختيار في التعرض لوسائل الإعلام إلا أنه في الواقع يخضع بصورة منظمة لبرامج مخططة لنشر وإرساء الأفكار وإرسائها.[4]

وحتى وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دور في التنشئة السياسية وتشكل التوجهات السياسية للأفراد، وما الدور الذي لعبته هذه الوسائل في انتفاضة الشعوب العربية فيما سمي بالثورات العربية لدليل على قوتها في التعبئة. إذن فوسائل الإعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا متميزا في التنشئة السياسية وتوجيه الرأي العام.

وسائل التنشئة السياسية منها ما ذكرنا ومنها ما لم نذكر في عرضنا تساهم وبقوة في عملية التنشئة السياسية، فتؤثر على تكوين الشخصية السياسية وصناعة التوجهات السياسية للأفراد بدرجات متفاوتة.

يقول "**ميدلوك**" بأن: " الذات هي شيء يتم اكتسابه وتطويره، فهي لا توجد منذ الولادة ولكنها تبرز خلال عملية الخبرة والنشاط الاجتماعي، بمعنى أنها تنمو وتتطور بالنسبة للفرد كنتيجة لعلاقاته بتلك العملية بصفة عامة وعلاقته بالأفراد الآخرين في إطار هذه العملية[5].

---

[1]- عزيزة محمد السيد، **مرجع سابق**، ص67

[2]- سمير خطاب، **مرجع سابق**، ص 54

[3]– ريتشارد داوسن وكينيت برويت وكارن داوسن، **مرجع سابق**، ص244

[4]- سمير خطاب، **مرجع سابق**، ص 56

[5]– ريتشارد داوسن وكينيت برويت وكارن داوسن، **المرجع نفسه**، ص62

وهذا يعني بأن التنشئة السياسية للفرد هو ما تقدمه له المؤسسات الاجتماعية والأسرة والإعلام والأحزاب إلى غير ذلك من القنوات الأخرى، زيادة إلى التنشئة السياسية الذاتية للفرد التي تلعب دورا هاما في تكوين الشخصية السياسية له من حيث بناء المعتقدات واتخاذ المواقف وكذلك تكوين توجهاته السياسية.

2.2. الاتجاهات السياسية:

يختلف الأفراد بعضهم البعض في الأفكار والاتجاهات السياسية ما يفسر اختلافاتهم في نظرتهم للمشاركة السياسة، وحتى في درجة الولاء لأحزابهم السياسية.

1.2.2. تعريف الاتجاهات السياسية:

يعتبر موضوع الاتجاهات ذات أهمية كبيرة في علم النفس السياسي فالاتجاهات وخاصة السياسية منها هي نتيجة للتنشئة الاجتماعية للفرد كما هي من اهم دوافع السلوك وتوجيهه[1] إن اختلاف أفراد الوطن الواحد في انتماءاتهم السياسية وانخراطهم في أحزاب مختلفة ومتباينة راجع أساسا إلى اختلاف اتجاهاتهم السياسية. ويعتبر "**شمران حمادي**" بأن لكل فرد أو مجموعة من الأفراد أفكارا واتجاهات سياسية خاصة بهم تختلف نسبيا عن أفكار واتجاهات الأفراد الآخرين ما يفسر اختلاف وتعدد الأحزاب في معظم دول العالم[2].

[1]– عطا أحمد علي شقفة، الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الدول العربيــة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية، علم النفس، 2011، ص 13.

[2]– شمران حمادي، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين النّاس **مجلة العلوم السياسية**، 2008، ع 37، ص29

ويعرف "**هيرمان Harrieman**" الاتجاه بأنه حالة عقلية للاستجابة والتفاعل مع موقف بطريقة معدة ومهيأة، على الرغم من أن هذه الحالة قد تكون وقتية، تتصف الاتجاهات بالثبات النسبي، وتعد الآراء الشكل التعبيري اللفظي للاتجاهات السياسية"[1].

وحسب «**عبد الله معتز**" فإن الاتجاه عبارة عن كتلة واحدة أو نسق عام ينقسم إلى ثلاثة ابعاد أو مكونات لها ارتباط وعلاقة قوية بينها وهي الجانب المعرفي، الجانب الوجداني والجانب السلوكي، فالاتجاه يعكس مدى تفكير الأشخاص وشعورهم وسلوكهم[2]

إن الفرد لا يختار بمحض إرادته الأفكار والمبادئ السياسية التي يؤمن بها وحتى اتجاهاته السياسة، حيث دلت الدراسات والأبحاث التي أجراها علماء النفس والاقتصاد والاجتماع والسياسية بأن الإنسان وفي جميع مراحل تطوره وفي جميع الدول لا يملك الحرية التامة في اختياره للمبادئ والأفكار السياسة التي يؤمن بها، فهو لا يكون يساريا أو يمينيا بإرادته وبمعزل عن الظروف التي يعيشها فبرأيهم فزيادة عن العوامل النفسية، والعوامل الاجتماعية التي تلعب دورا هاما في تكوين الشخصية السياسية ، هناك العوامل الاقتصادية التي لها هي أيضا دور في صناعة وتغيير الاتجاهات السياسية[3] .

كما يعتبر بأن الاتجاهات تتكون كمحصلة ختامية لدوافع الفرد النفسية وطبيعة المواقف الاجتماعية والسياسية التي يعيش في كنفها.[4]

---

[1]- عطا أحمد علي شفقة، **مرجع سابق**، ص 14.
[2]- **نفسه**، ص 15
[3]- شمران حمادي، **مرجع سابق**، ص 32
[4]عطا أحمد علي شفقة، **مرجع سابق**، ص 15

2.2.2. الاتجاه نحو المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي:" عملية إرادية واعية، كما أنها هي في الوقت نفسه تأكيد للحق الديمقراطي للأفراد في المجتمع، بل هي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية."[1]، إلا أن هناك بعض الأفراد لا يعيرون أهمية للمشاركة السياسية ويعبرون عن ذلك بطرق مختلفة على غرار المقاطعة.

ويعرف "**كونواي (conway)**" المشاركة السياسية بأنها:" أي نشاط يهدف إلى التأثير في الحكومة، وهي تمر بمراحل مختلفة تبدأ بالاهتمام بالشأن السياسي وبالشأن العام والانخراط في العمل السياسي وتتحول إلى القيام بنشاط سياسي وتنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وبتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي."[2]

وتعرف «**سامية خضر صالح**" المشاركة على أنها:" هي تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة، وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة، وتشتمل تلك الأنشطة بصورة أساسية على التصويت، البحث عن المعلومات، المناقشة، الكتابة، حضور الاجتماعات، والمساهمة المادية، والاتصال بالنواب ...إلخ. أما الصور لأكثر فاعلية للمشاركة فهي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، تسجيل الانتخاب، والمنافسة على وظيفة حزبية[3].

والمشاركة السياسية نشاط وليس مجرد اتجاه أو اعتقاد فقد يشعر المرء شعورا عميقا بأهمية الإدلاء بصوته في الانتخابات دون أن يدلي بالفعل بصوته في الانتخابات ومن ثَم لا يعد ذلك مشاركة[4].

---

[1] عزيزة محمد السيد، **مرجع سابق**، ص29

[2] – سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية** www.kotobarabia.com ص 27 تاريخ الاطلاع 15 مارس 2018

[3] – **نفسه**، ص 18–19

[4] – **المرجع نفسه** ص20

من خلال هذه التعاريف على اختلافها، تتفق على أن المشاركة سلوك إيجابي للفرد، فهي تدل على درجة من الوعي تترك صاحبه يسعى من خلالها إلى محاولة التأثير على الحياة السياسية. وتتضح خصائص المشاركة السياسية بالنشاط والإرادية وكذلك التطوعية.

- **قنوات المشاركة السياسية:**

تتعدد قنوات المشاركة السياسية للأفراد كلٌّ حسب اقتناعه، فمنهم من يشارك عن طريق الانتخابات بالتصويت أو بالترشح عن طريق حزب سياسي ومنهم من يضغط من أجل التأثير على تغيير سياسة عامة ما ومنهم من يشارك بممارسة مهام سياسية ... الخ.

ولقد تطرق إلى هذه القنوات "**إبراهيم إبراش**" في كتابه "علم الاجتماع السياسي" وحددها فيما يلي[1]:

- ✓ المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات.
- ✓ المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي.
- ✓ المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي.
- ✓ المشاركة عن طريق الاقتراع الشعبي.
- ✓ المشاركة عن طريق طلب إعادة الانتخاب.
- ✓ المشاركة عن طريق اللجوء إلى وسائل الضغط.
- ✓ المشاركة عن طريق جماعة الضغط.
- ✓ المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني.
- ✓ المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية.

[1]–سعاد بن ققة "المشاركة السياسية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه** (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011–2012) ص96–98

- **أنواع المشاركون السياسيون:**

اختلف الباحثون بشأن تصنيف المشاركين في الحياة السياسية، "**محمد منيف محمد العجمي**" مثلا قسّم أنواع المشاركون إلى ثلاثة أنواع هم[1]: اللامبالون، المتفرجون، المنازلون، بينما "**أولسن**" فقد صنف المشاركين إلى ستة شرائح:" القادة، النشطون، المتصلون بالحياة السياسية، المواطنون، الهامشيون، المنعزلون. ثم قام "**أولسن**" بشرح هذه الشرائح كل واحدة منها ثم السلوك الاجرائي الذي يرتبط به[2]:

الجدول رقم: (1) يوضح تصنيف أولسن لفئات المشاركين في الحياة السياسية

مسلسل	الشريحة	التعريف	المتغيرات الإجرائية
1	القادة	هؤلاء الأفراد الذين يعملون بشكل مباشر في المؤسسات الحكومية والإدارية.	هؤلاء الأشخاص قد يخدمون كأعضاء في مجلس عام، أو لجنة، أو ما شابه أو قد ينتخبوا لوظيفة سياسية.
2	النشطون	هؤلاء الذين يشتركون في الأعمال السياسية المنظمة في إطار التنظيمات الخاصة.	هؤلاء أحيانا يؤتون أعمال تطوعية أو يكون لهم مكتبهم في حزب سياسي أو يشتركون مباشرة في بعض الأنشطة السياسية التي تدار بواسطة جمعية تطوعية قد تكون اجتماعية أو سياسية

[1]- **المرجع نفسه**، ص 95

[2]- عزيزة محمد السيد، مرجع سابق ص 34

3	المتصلون بالحياة السياسية	هؤلاء الأفراد يستقبلون وعلى اتصال بالمعلومات والاهتمامات والمعتقدات والقيم السياسية.	عن طريق حضور اجتماعات سياسية واتصالهم قد يكون بكتابة المقالات السياسية، أو مخاطبة الكتاب في الجرائد اليومية.
4	المواطنون	هؤلاء الأفراد الذين يقومون بمسؤولياتهم المتوقعة، لكن ليس لديهم أدوار في السياسة.	هؤلاء لديهم المعلومات عن النظام السياسي والأحداث السياسية الجارية، لهم آراؤهم حول الأحداث الجارية، قد يكون لهم اهتماماتهم الحزبية، يهتمون بإعطاء صوتهم في بعض الانتخابات على الأقل في نصف هذه المناسبات.
5	الهامشيون	هؤلاء الأفراد يملكون أقل قدر من الاتصال بالنظام السياسي.	في خلال الشهور السابقة تعرضوا لأقل قدر من الأخبار السياسية.
6	المنعزلون	تتحدد مشاركة هؤلاء الأفراد في السياسة ما بين النادر والانعدام التام.	هذه الفئة تضم كل هؤلاء الأفراد الذين لا يندرجون تحت أي من الشرائح السابقة.

المصدر: عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي بين النظرية والواقع، (القاهرة: دار المعارف، ط1، 1999)، ص.34

والفئة التي نحن بصدد دراستها تنتمي إلى الشريحة الأولى (شريحة القادة)، فلا يمكن لغير المنتخب في المجالس المنتخبة أن يمارس سلوك التجوال السياسي.

3. بناء وتغيير الولاء الحزبي:

1.3. تعريف مصطلح الولاء:

يعرف "**جوزيا رويس**" الولاء على أنه "التفاني الإرادي والعملي والدائم، من قبل فرد ما تجاه قضية معينة"[1].

كما يعرفه "**نبيل يعقوب حمتو**" بأنه: " مشاعر الفرد وأحاسيسه الايجابية لموضوع ما بحيث تتكون للإنسان عاطفة وجدانية تدفعه إلى أن يسلك سلوكا يتميز بالحب والنصرة تجاه موضوع معين كالعقيدة، والوطن والأسرة والوظيفة والجماعة ... إلخ وتختلف عاطفة الأفراد تجاه هذه الموضوعات كمًّا وكيفًّا"[2]. "

أما "**فرج طه**" فيعرفه بأنه " إخلاص وحب شديدان يوجهان الفرد إلى موضوع كالوطن أو مذهب ديني أو سياسي معين أو زعيم أو حزب بذاته، بحيث يضحي لصالح موضوع ولائه، بمصالحه الخاصة، وقد تصل عاطفة الولاء إلى أن يضحي الفرد بحياته ذاتها، بل وبحياة أسرته أيضا لصالح موضوع ولائه أو دفاعه عنه أو الدعوة له "[3]

الولاء مهما كان نوعه اجتماعيا، إداريا، أو سياسيا يعبر عن درجة كبيرة لتماسك الجماعة، التي يمكن تحديدها من خلال قياس النسبة المئوية للأفراد الذين خرجوا من المنظمة والنسبة المئوية للأفراد الجدد الذين انظموا إلى المنظمة خلال مدّة زمنية معينة، فالأعضاء الخارجين من عضوية الجماعة يمثلون الإشارة إلى الانقسام الحاصل داخلها، ومن جانب أخر فإن الأعضاء الباقين يمكن أن يشيروا إلى قوة تماسك هذه الجماعة. ويظهر هذا الولاء في استجابة

---

[1]– جوزايا لويس، **فلسفة الولاء**، تر أحمد الأنصاري، مر. حسن الحنفي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2002) ص39.

[2]– نبيل يعقوب سمارة حمتو، قيم الانتماء والولاء المتضمنة في منهاج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا **أطروحة الماجيستير** (الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية،2009)، ص 23

[3]–**المكان نفسه**.

العضو لمطالب الجماعة، والسعي من أجل تحقيق أهدافها، وكذلك في التواد والتعاطف بين أفرادها خاصة أثناء تعرض الجماعة للأزمات التي تعتبر فترة هامة لاختبار قوة وتماسك الجماعة[1].

كما يبنى الولاء يمكن له أن يتغير ويتبدل حسب ظهور عوامل مؤثرة جديدة وأشارت إلى ذلك "**جليلة حياصات العليمات**" حيث يمكن للولاء أن يتغير، حسب الحالة وحسب قوة الجذب العاطفي والفكري وحسب مرتكزات العلاقة المبنية على الإقناع، الفهم، التوازن، العقلانية، الأمن الاجتماعي، الاتصال، ومستوى الثقة بين أعضاء الجماعة[2]

فغياب الراحة النفسية والعاطفية وفقدان الثقة في قيادة المنظمة أو أفرادها وعدم إشباع حاجاته الشخصية يمكن أن تدفع بالفرد إلى تغيير ولائه.

2.3. الولاء الحزبي:

تلعب ظاهرة الولاء السياسي دورا مهما في حياة الأحزاب، فهي تعتبر بمثابة مؤشر في عملية التماسك الحزبي، ويرى "**كيدي**" أن الولاء الحزبي يعتبر مظهر من المظاهر التي تنبؤنا بمدى تماسك البناء الحزبي من عدمه ،فاستمرار الأعضاء في العضوية داخل تنظيمهم خاصة في فترة الأزمة يدل على قوة تماسكه نتيجة لقوة الولاء الذي يجمع أعضاءه، حيث تكون العلاقة الارتباطية بينهم قائمة على الإخلاص و الخضوع و الذي يكون خضوعا معنويا و عقليا ،لأن هذا الموقف يملي على الفرد ما يجب فعله ويثق ثقة عمياء في الطرف الأخر على حد تعبير

[1]– عز الدين جميل عطية، **تفسير للسلوك والمواقف** (القاهرة: علم الكتب، ط1،1999)، ص152

[2]- ناجية حمدي، **مرجع سابق** ص 177

الباحث "**جوزايا رايس**" في تعريفه للولاء[1]، أما انشقاقهم أو استقالتهم فيدلنا على هشاشة التماسك داخل هذا التنظيم[2].

تعتبر نظرية التماهي أو التوحد الحزبي(partisaneIdentification)، "**لأنجسكامبل** Angus Campbell"من أهم النظريات المفسرة لدور الولاء الحزبي في توجيه السلوك الانتخابي للأفراد، ويعرف **التوحد الحزبي** على أنه: " الشعور بالارتباط باسم حزب أو برمز حزب سياسي ما، وهذا الشعور ليس عابرا بل هو استعداد نفسي مرتبط بالدعم والمعارضة في نفس الوقت أي تفضيل الفرد لحزب ما يعني معارضته لكل الأحزاب الأخرى وهذا ما يعبر عن درجة كبيرة للالتزام وللارتباط الحزبي"[3]

تشير هذه النظرية إلى أن الأفراد يطورون مع الوقت رابطة عاطفية طويلة الأمد، أو نزعة نحو حزب سياسي معين، ومن ثم شعورا بالانتماء إلى هذا الحزب، وهذا الشعور هو الذي يحدّد السلوك الانتخابي لهؤلاء الأفراد، ويرى "**كامبل**" أن التماهي الحزبي يميل إلى الثبات ويقاوم التغيير، فقد يؤدي الحزب أداءا سيِّئا عند وصوله إلى الحكم، ولكن المنتمين إلى الحزب أو المتماهين معه يبقون على مواقفهم الداعمة للحزب، ويصوتون له[4].

انتقدت هذه النظرية من قبل الباحثين في علم الاجتماع الانتخابي في نهاية الثمانينات، بعد ظهور ثم تصاعد ظاهرة الكتلة الانتخابية المتنقلة أو المتأرجحة، حيث تبين في الانتخابات الأمريكية سنة 1992، أن 29 بالمائة فقط كانوا ينتمون إلى أحد الحزبين، بينما الكتلة الباقية متجولة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي[5]. وفي فرنسا توصل "**انيك برشرون Annick Percheron**"، سنة 1989 إلى أن 45% فقط من الفرنسيين عبّروا عن شعورهم بالتوحد

---

[1]– المكان نفسه، ص 175

[2]عزّ الدّين جميل عطيّة، **مرجع سابق**، ص 152

[3]ناجية حمدي، **مرجع سابق**، ص110.

[4]– دافيد باتريك هوتون، **مرجع سابق**، ص 13

[5]- **نفسه**، ص 14

الحزبي في انتخابات 1985، وأرجع هذا التراجع إلى ضعف الأحزاب السياسية وتعددها وتغير مواقفها، ثم إلى فشل دور الأسرة في وظيفة التنشئة السياسية[1]

إن الاتجاهات السياسية، وبناء الولاءات السياسية والحزبية، قد تستمر لفترات طويلة، وربما يعيش بها الإنسان العمر كله، إلا أنها معرضة للتغيير والتعديل، نتيجة متغيِّرات عديدة منها[2]:

- تغير مستوى المعلومات عن الحوادث المحيطة بالفرد.
- تغير الجماعة التي ينتمي إليها الفرد وانتقاله إلى جماعة جديدة، وبانتمائه إليها يميل إلى تغيير مواقفه القديمة.
- القدوة: حيث دلت الدراسات أن القيادة والمثل الجيد تزيد من احتمالات قدرتها على اقناع الافراد على تغيير اتجاهاتهم وتدعيم الموقف الجديد.
- تغير حاجات الفرد ومصالحه تجعله يغير اتجاهاته ومواقفه لتصبح أكثر اتساقا مع الأوضاع الجديدة.

من خلال ما قدم سابقا، نستخلص أن السلوك السياسي للفرد تحركه العديد من المحددات والدوافع والتي تعطيه سمة الثبات أو التغير والتعديل، وهنا تبرز ظاهرة التجوال السياسي للأفراد كظاهرة سلوكية يتميز بها العضو الحزبي، والتي تعطي صورة واضحة عن تغيير الاتجاهات السياسية والولاءات الحزبية، وهي ما ستكون محور المبحث الثاني من هذا الفصل.

[1]- ناجية حمدي، **مرجع سابق**، ص111.

[2]-**المرجع نفسه**، ص73.

المبحث الثاني: مفهوم التجوال السياسي والعوامل التفسيرية له

تعد ظاهرة التجوال السياسي أحد المظاهر السلوكية للمنتخبين في المجالس التمثيلية الوطنية منها أو المحلية، وهي ظاهرة تعرفها أغلبية الأنظمة السياسية بمختلف تصنيفاتها.

أولا: مفهوم التجوال:

1. تعريف التجوال لغة:

يعرف معجم المعاني الجامع كلمة تجوال على أنه: تَجْوَال (اسم): مصدر جَوَّالَ، يقال: عائد من تجواله في أرجاء البلاد بمعنى التَّطْوَاف بين المدن والقرى من غير استقرار.

جوَّلَ (فعل)/جوَّلَ في يجوِّل، تجويلاً وتَجْوالاً، فهو مُجوِّل، والمفعول مُجوَّل.

جوَّلَ في البلاد تَجْوالاً: طَافَ غَيْر مُسْتَقِرٍّ فِيهَا وأَكْثَرَ الانتقال.[1]

كما يعرفه **معجم اللغة العربية المعاصرة** بـ:" تجوَّلَ في، يتجول، تجوُّلاً، فهو مُتجوِّل، تجوَّل الشَّخْص في البلاد: طوَّف، تنقل من مكان إلى آخر، يقال: تجوَّل السياح في منطقة الآثار، بائع متجوِّل . حظر التَّجوّال /منع التَّجوّل: منع خروج النّاس وتجَّوّلهم بموجب أمر تصدره السّلطة الحاكمة.[2]

2. اصطلاحا:

رغم حداثة هذا المفهوم إلا أن هناك تعاريف عديدة تختلف في المصطلحات المستعملة للتعبير عن هذه الظاهرة فتوظف بمصطلح التجوال السياسي، الترحال أو الارتحال السياسي، الانتجاع، الهجرة السياسية، لكن أكثرها تداولا في معظم الكتابات هو المصطلح الاول والذي سنتبناه في هذه الدراسة.

---

[1]- معجم المعاني الجامع: تجوالhttp://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar، تاريخ الزيارة 28 جانفي 2018

[2]- معجم اللغة العربية المعاصرة: التجوال/http://www.maajim.com/dictionary ، تاريخ الزيارة 28 جانفي 2018

التجوال في علم النفس يشير إلى ما يعانه الفرد الذي تحمّل وتعرض لضغوط داخلية أو خارجية غير محتملة، فيفقد ذاكرته ويترك منزله وعمله وبيئته التي يعيش فيها، أما التجوال بالمفهوم السياسي فكان يشير في أولى توصيف لهذه الظاهرةفي بريطانيا ليشير إلى ظاهرة "انتقال النائب من جانب إلى آخر" للتعبير عن حالة انتقال أعضاء مجلس العموم البريطاني من أحد جانبي المجلس إلى الجانب الآخر للانضمام إلى المجموعة المقابلة للجالسين في الجهة المقابلة لهم.[1] ففي بريطانيا كان يطلق هذا الوصف على النائب بمجرد تغيير مكان جلوسه داخل البرلمان إلى جهة الحزب الأخر. أما التعاريف الحديثة فعرفته على النحو التالي:

عرّف مصطفى بن شريف التجوال السياسي (La transhumance ou le nomadisme politique): "مغادرة طوعية وإرادية لحزب سياسي، من طرف شخص عضوا فيه، سبق أن ترشح باسمه في استحقاقات انتخابية، وأعلن لاحقا الانتقال إلى حزب آخر، أو من فريق إلى آخر، أو من مجموعة إلى أخرى، مما تتحقق معه واقعة **التخلي الإرادي** عن الانتماء السياسي للحزب الذي ترشح باسمه[2]

وعرّفه الأمين سويقات أيضا على أنه: "تعني انتقال النائب من كتلة برلمانية إلى أخرى داخل مؤسسة البرلمان" [3]

وعرِّفت هذه الظاهرة كذلك بمسمى الانتجاع السياسي فحسب **"بنجمان بوماكانيBenjamin BOUMAKANI**" فإن كلمة الانتجاع استعيرت من مصطلحات الرعي حيث تعبر عن الهجرة الموسمية للقطيع من اجل البحث عن فضاء فيه وفرة في الكلأ والراحة، أما في الجانب السياسي فقد استخدم هذا المصطلح ليعبر عن موقف الرجل السياسي الذي يهجر حزبه الأصلي بعد انتخابه إلى حزب جديد لتحقيق مآربه الشخصية.[4]

---

[1]- مايا تجيرنستروم تبديل الانتماءات الحزبية داخل البرلمان" شبكة المعرفة الانتخابية (2005-2006) http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcd/pcd03 تاريخ الزيارة (2018/04/25)

[2]– مصطفى بن شريف، **مرجع سابق**

[3]– احمد الأمين سويقات، مرجع سابق، ص 288

[4]- Benjamin BOKAMANI, Op. Cit., p. 499

كما عرِّف التجوال السياسي تحت مسمى الهجرة السياسية عند البعض على النحو التالي:" هو انتقال المناضل من حزب إلى آخر بغية زرع قيّم سياسية يؤمن بها ولم يتمكن من غرسها في الحزب الذي كان ينتمي إليه فيبحث لنفسه عن إطار يكفل له ذلك، أو يكون هذا المناضل انتهازي ويبحث فقط عن مكان في حزب سياسي ما يضمن له الوصول إلى تحقيق مآربه السياسية، وتمثل المصلحة الشخصية عند هذا النوع من المتجولين أهم وأولى من المصلحة العامة"[1].

3. التعريف الإجرائي:

من التعاريف السابقة يمكننا أن نعرِّف إجرائيا التجوال السياسي على أنه السلوك الذي يسلكه المنتخب إراديا وينتقل طواعية من الحزب الذي أنتخِب باسمه من طرف الشعب الى حزب أخر يحمل نفس الأفكار أو ربما يكون يتناقض مع إيديولوجية الحزب الذي انسحب منه، مع إمكانية العودة إلى حزبه الأصلي.

4. التجوال السياسي والانشقاق الحزبي:

يعتبر الانشقاق الحزبي آخر مرحلة يمكن أن تنتهي به مراحل الأزمة الداخلية للحزب السياسي. وحسب "**ميشال ديشام Michel Dechamps**":"الانشقاق الحزبي هو حدوث انقسام عميق داخل الحزب، ويحدث هذا الانقسام نتيجة وجود ضغط أو ضغوط دائمة وينتهي هذا الانقسام وهذه الضغوطات عادة بإنشاء حزب أخر أو أحزاب أخرى متعارضة ومتصارعة فيما بينها حول الموضوع الذي كان في الأصل سببا في انقسامها وانشقاقها [2]، ويعرفه "**سعيد نكاوي**" بأنه " أحد أوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب يحدث من خلال

---

[1]– علجية عيش،" في الهجرة السياسية أسبابها ودوافعها وطرق علاجها"، **منتدى الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية** (2009/05/09) على موقع http://unja.forumn.org/t1003-topic تاريخ الزيارة (2018/04/28)

[2]– فازية فلوس، "الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية" **رسالة الماجيستير** (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص38

إحداث شرخ داخل الحزب الأم يؤدي إلى ظهور حزب أو عدّة أحزاب"[1].ويرى "**موريس ديفرجيه**" بأن هذه الظاهرة لا تعتبر مؤشرا عن حرية المنخرطين وضعف سلطة القيادة فحسب، بل يعبر عن وجود اختلافات في الآراء بين قياديي الحزب[2].

للانشقاقات الحزبية أسبابا عديدة منها داخلية وأخرى خارجية، وربط "**أحمد الأمين سويقات**" الأسباب الخارجية، بطبيعة النظام السياسي ومدى تدخله الرامي إلى التحكم في المشهد الحزبي ، وأما الأسباب الداخلية فتعود إلى غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية والتي لا تقبل الاختلاف الفكري ولا تسمح بحرية التعبير عن الرأي ولا حتى المساهمة في صناعة القرار، الأمر يجعل المناخ الداخلي للحزب يحول بين تكافئ الفرص في الوصول إلى المسؤوليات الانتخابية والتنفيذية،ويربط الباحث "**أحمد الأمين سويقات**" بين مفهوم التجوال السياسي والانشقاق الحزبي، حيث اعتبر التجوال كأقوى وأخطر صورة للانشقاقات الحزبية.[3]

أما مفهوم الانشقاق الحزبي حسب "**حازم عمر**" فهو خروج فرد أو مجموعة أو فصيل من الحزب ليؤسس حزباً جديداً أو لينضم إلى حزب آخر. وبالتالي عندما يقدم العضو استقالته وينضم إلى حزب آخر فنحن هنا بصدد انشقاق[4].

كما اعتبر "**بنجمان بوكاماني Benjamin BOUKAMANI**"أن المنشق يسعى أولا إلى فرض وجهة نظره داخل الحزب أو ينسحب من الحزب وينشئ حزبا آخر وإما ينسحب من الحزب ويبتعد عن الحياة السياسية.[5]

مما تقدم يظهر ارتباط التجوال السياسي بتنقلات المنتخب الذي ترشح وانتخب تحت مظلة حزب سياسي ما ثم غير انتماؤه السياسي بعدها وهو في سريان العهدة الانتخابية وبالتالي فهو انشقاق حزبي للمنتخب الوطني أو المحلي، بينما يرتبط الانشقاق الحزبي بالمناضل

---

[1]– أحمد الأمين سويقات، **مرجع سابق**، ص 273

[2]– **المكان نفسه**.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 288

[4]- مونيكا ويليام، **مرجع سابق**

[5]- Benjamin BOKAMANI, Op. Cit., p. 499.

الحزبي، فيخرج عن حزبه ليؤسس حزبا آخر أو ينظم إلى حزب سياسي قائم، وبالتالي للتجوال ميزتان:

- المتجوِّل هو عضوا منتخبا،
- التجوال يكون داخل هيئة منتخبة محلية أو وطنية.

ثانيا: العوامل التفسيرية لظاهرة التجوال السياسي:

إن التجوال السياسي أو تغيير الانتماء السياسي غالبا ما تنتجه عوامل عديدة، منها ما يتعلق بشخصية المتجول ومنها ما يتعلق بخصوصية البنية الحزبية، وكذا تأثير العوامل البيئية المحيطة بالفرد المتجول.

1. العوامل المرتبطة بالشخص المتجول (نظرية الحاجة):

سبق وأن أشرنا في المبحث الأول من هذه الدراسة إلى أهمية شخصية الفرد في تحديد سلوكه السياسي. وتحدث عن ذلك "**لاسويل وكابلان**" من خلال تطرقهما الى الاستعدادات الشخصية والحاجات الأساسية في تفسير السلوك السياسي، وقسّماها الى فئتين: القيم الشخصية لتفسير السلوك السياسي وهي حاجات الرفاهية كالصحة والثروة، وحاجات الاختلاف كالقوة، والاحترام، والانتماء[1].

تشكل الأحزاب السياسية البنية المعبرة عن مجموع حاجات منتسبيها، فالقيادة تعمل على البقاء والسيطرة على رأس قيادة الحزب والحفاظ على مصادر القوة داخله. أما المناضل فيسعى من خلال شرعية نضاله المستمر إلى تبوء مواقع متقدمة في سلم القيادة داخل الحزب في رحلة البحث عن تلبية رغباته وحاجاته. فعامل البحث عن المناصب والنفوذ والسلطة سلوك مرتبط بالفرد، فقد اعتبر **هارولد لاسويل** بأن هناك دائما حاجة عند الفرد تكون دائما نقطة انطلاق

[1]- عزيزة محمد السيد، **"مرجع سابق"** ص10

لحدوث سلوك سياسي، إذ يولِّد الإحساس بالحرمان حاجة للقوة وحافز للبحث عنها، كما يمثل الاشتغال بالسياسة بحثا عن السلطة. ويمكن اعتبار الحاجات الأساسية عند الإنسان بمثابة طاقة كامنة تحرك سلوكه السياسي[1].

يعتبر "**أحمد الأمين سويقات**" من جهته، بأن أحد أهم أهداف المناضلين عند انخراطهم في أحزاب سياسية هو شغل مناصب قيادية، والسعي من خلاله الى الترشح في قوائمه الانتخابية، والتعيين بواسطته في مناصب تنفيذية[2]. والاصطدام بعوائق موضوعية أو غير موضوعية قد يؤدي بالمناضل إلى تغيير وجهته السياسية. وهذا ما يفسر ارتباط التجوال الحزبي بالمواعيد الانتخابية ،حيث يلجأ بعض المناضلين إلى الالتحاق بأحزاب أخرى، أو يختارون الترشح في قوائم حرة وهناك من ينتقم من حزبهم الأصلي بمساندته لحزب منافس تعبيرا عن رفضهم لما يسمونه بالديمقراطية الوصائية والتي تعتمد في رأيهم على معيار الولاء والطاعة والمحسوبية وحتى الرشوة، مما يضطرهم إلى البحث عن أحزاب جديدة تمكنهم من تحقيق طموحاتهم الشخصية في الترقية الاجتماعية والسياسية، وهذا السلوك يعبر على تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وإخلال بالمبادئ وبالأطروحة السياسية للحزب وبضوابطه التنظيمية، الذي كان ينتمي إليه الشخص المتجول[3]، حيث أن الإيديولوجية والمثالية لم تعد تأخذ بعين الاعتبار بل إشباع الحاجات المادية هي التي تكون وراء هذه التغييرات في الانتماءات السياسية.[4]

---

[1]- "**المكان نفسه** " ص18

[2]- أحمد الأمين سويقات، **مرجع سابق**، ص 274

[3]–مصطفى بن شريف، **مرجع سابق**

[4] - **Les Echos du Faso,** Op., Cti.

فالباحث السياسي "**إريك مونتيني**" والصحفي "**ألكسندر تايلور** "وكذا السياسية "**إلسي لفبفر**" يرون بأن المترشحين السياسيين يختارون تقديم انشغال أو انشغالين ذات أولوية، ثم يستعملون الأحزاب السياسية كأداة لتحقيقها.[1]

2. العوامل المتعلقة بالبنية الداخلية للأحزاب السياسية:

يعبر التجوال السياسي عن ضيق الأفق السياسي داخل الحزب السياسي، وسيطرة أقلية على القرارات السياسية، وعدم تعميم المنافع السياسية، وغياب الشفافية والديمقراطية والالتزام في إدارة شؤون بعض الأحزاب، وبالتالي إحساس المناضل بعدم القدرة على التطور السياسي وفرض الذات.[2]، ومن أهم ما تعانيه الأحزاب السياسية نجد:

.1.2. شخصنة السلطة وعدم دوران النخب:

تعتبر شخصنة السلطة من أكبر المظاهر التي أصبحت تميز الاجهزة القيادية للأحزاب السياسية، حيث أصبح القائد أو الزعيم يجسد الشخصية المحورية التي يدور حولها الحزب. وهو القائد الملهم الذي لا ترد كلمته ولا تناقش قراراته بحيث تكسبه مناعة تخلده في منصب القيادة الى أن توافيه المنية [3].

كما أن ظاهرة شخصنة السلطة يمكن أن تظهر في شكل آخر فعوض أن تتركز السلطة في يد شخص واحد تنتقل الى فئة قليلة داخل الحزب وعبّر عن ذلك" **موريس دوفدرجيه**" بأن البنية الداخلية لهذه الأحزاب أوتوقراطية واوليغارشية، وعادة ما تكون قياداتها غير منتخبة من القاعدة، وإن انتخبت منها فستتسع الاوليغارشية الحزبية ولكنها لن تصبح ديمقراطية، لان غالبا

[1]- Catherine PERRIN, Le nomadisme politique, un raccourci vers le pouvoir, https://ici.radio-canada.ca/premiere/emissions/medium-large/segments/panel/72425/est-il-vraiment-possible-etre-queer-politique-montigny-lefebvre-journet,Publié le jeudi 17 mai 2018

[2]– أحمد مفيد، **مرجع سابق**

[3]–أحمد الامين سويقات، "**مرجع سابق**"، ص. 275

ما تؤدي سيطرة قادة الأحزاب على الناخبين والمنخرطين والبرلمانيين الى الانتقال من ديمقراطية حكم الشعب الى حكم الأحزاب[1].

ومن أبرز مخرجات الممارسة الديمقراطية داخل أي منظمة هي مدى تجديد النخب ودورانها. وإن التعرف على أساليب وطرق التداول على المناصب القيادية إبتداءا من منصب الرئاسة إلى الأمانة العامة ثم جميع المستويات القيادية التي تتضمن أعضاء نخبة الحزب مثل المجلس الوطني وكذا الهيئات التنفيذية، يساهم في إعطاء صورة حول طبيعة الممارسة الداخلية لهذه الأحزاب من زاوية دوران النخب[2]. واعتبر «**حازم عمر**" بأن معدل دوران النخبة الحزبية من معايير التعرف على مدى ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، مستندا في ذلك على ما طرحه "**صامويل هينتنجتون**" الذي يرى أن قدرة الحزب على استقطاب إطارات جديدة يعكس قوة مستواه التنظيمي والمؤسسي، أما عدم قدرته على ذلك يدل على إصابة ذلك الحزب بالشيخوخة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بوادر الصدامات بين مختلف أجياله[3]، وهذا سيشجع بالضرورة ظاهرة التجوال السياسي للمناضل الحزبي بحثا عن مكانة وترقية سياسية داخل المستويات التنظيمية الحزبية الأخرى.

2.2. غياب الديمقراطية الحزبية:

تلعب الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات الأحزاب السياسية دورا هاما في استقرار الهياكل وتماسك الأفراد وتجاوز الأزمات والصدامات الداخلية. وأشار إلى ذلك **حازم عمر** في دراسته إلى أهمية الديمقراطية الداخلية في دعم وتقوية الاستقرار الحزبي باعتبار أن الديمقراطية هي القدرة على تحقيق أعلى درجات التشاركية والتنافسية والتمثيل لأعضاء الحزب، فضلاً عن أنها تعد أمرًا حيويًا وصحيًا لمواجهة الصراعات والانشقاقات.[4]

---

[1]– **المرجع نفسه** ص. 199

[2]– بن عمير جمال الدين، "إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية" خلال تجربة التعددية المعاصرة "رسالة الماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005)

[3]– مونيكا وليام، **مرجع سابق**

[4]– **المكان نفسه**

وحسب " **أحمد الأمين سويقات**" فإن قوانين المسيرة للأحزاب السياسية على غرار ما هو موجود في الجزائر والمغرب والعديد من دول العالم المتخلف، تفرض نمطا من التسيير الديمقراطي في انتخاب قيادات الحزب. فزيادة على مبادئ الحزب وأهدافه ينص القانون الأساسي للأحزاب على تشكيلة هيئة المداولة، وتشكيل الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها ونظامها الداخلي. إلا أن واقع هذه الأحزاب لا يتماشى مع النصوص المكتوبة وأن الممارسة الفعلية في كثير من الأحيان تأخذ منحى أخر وتتحايل على النصوص وتعتمد أساليب تخدم القيادة ولا تخدم بالضرورة الحزب، وتؤدي لا محالة الى صدامات بين القيادة ومعارضيها، والذي قد يدفع بأحدهما إلى المغادرة والبحث عن أطر جديدة مما يشجع ظاهرة التجوال السياسي[1].ورغم أهمية النصوص القانونية في صيانة قواعد الديمقراطية يعتبر "**إسماعيل صبري عبد الله**" بأن العبرة في الديمقراطية الحزبية تقاس بمدى ممارستها عمليا وليس بمدى النصوص عليها دستوريا[2].

ترتكز عملية اتخاذ القرار على العملية التفاعلية بين الأعضاء المعنيين برسم الأهداف وتحديد السياسات الملائمة من أجل الوصول إليها[3]، ويرتكز المفهوم الديمقراطي لعملية اتخاذ القرار حسب "**محمد السويدي**" على عنصرين مترابطين[4] أولهما هو الاتفاق الجماعي في الرأي (الإجماع) الذي هو أساس اتخاذ القرار في فريق عمل، والتوصل إليه يتم عن طريق امتلاك الفريق القدرة على صناعة القرار، ثم السماع الى رأي الحاضرين ومختلف وجهات النظر، ومن ثم دعم الفريق للقرار المتخذ. أما العنصر الثاني يتمثل في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، بحيث لا يكون ذات طابع أفقي يتم بين أعضاء من مستوى واحد أو مركز واحد، بل يجب أن يأخذ الطابع العمودي أي من المستويات التنظيمية العليا إلى المستويات التنظيمية الدنيا.

---

[1]– أحمد الامين سويقات، **مرجع سابق**، ص. 280

[2]– بن عمير جمال الدين، **مرجع سابق**، ص. 25

[3]–**المرجع نفسه**، ص. 130

[4]– **المكان نفسه**.

هذه الثقافة هي التي من المفترض أن تسود داخل الكيانات الحزبية، إلا أن الواقع نجد فيه ما يخالف ذلك تماما، وأشارت "**علجية عيش**" في بحثها عن التجوال السياسي إلى أن:" بعض الذين في يدهم زمام الأمور في القواعد النضالية يحتكرون المعلومة على المناضلين ويغلقون أبواب التواصل بينهم ولا يعرفونهم سوى عندما يكونون مترشحين للانتخابات ويبحثون عن "الأصوات"[1].

كما عبّر ناجي عبد النور حول مشاركة الهيئات المحلية للأحزاب السياسية الجزائرية في اتخاذ القرار بقوله " إلا أن أغلب المكاتب الحزبية على المستوى المحلي لا تفتح ولا تنشط إلا في مواسم الانتخابات مما أدى إلى ضعف مشاركة المستويات القاعدية والوسطى في صناعة القرار "[2].

الأمر الذي يعمل على توسيع الهوة بين مسؤولي الأحزاب ومناضليها، وقد يؤدي ذلك إلى عدم القدرة على فرض الانضباط الحزبي على هؤلاء المناضلين والناتجة أساسا من فقدانهم للثقة في قيادات الأحزاب.

3.2. ضعف الولاء الحزبي:

تطرقنا في المبحث الأول إلى الولاء الحزبي وأهميته في التماسك التنظيمي للحزب والدور الذي يلعبه في تمسك المناضلين بأفكار وقيادات الأحزاب التي ينتمون إليها، خاصة وأن الأحزاب السياسية غالبا ما كانت تتشكل وتنمو حول فكرة أساسية تستقطب المناضلين على أساسها، وتنشئهم على ذلك[3]، فتنشئة المناضلين في إطار عقائدي وإيديولوجي، تعرف من خلاله أفكار وبرامج الحزب التي يقوم المنتخبين بالدفاع عنها.[4]

---

[1]- علجية عيش، **مرجع سابق**

[2]- احمد أمين سويقات، **مرجع سابق** ص. 280

[3]- Benjamin BOUMAKANI,Op. Cit., p 508

[4] - Rokia DIABATE, Op. Cit.

فغياب تنشئة المناضلين على ذلك يسهل لهم الانسحاب منه والاتجاه لحزب آخر، حيث أن هناك من يعتبر أن أهم أسباب التجوال السياسي نابع من عدم قدرة الأحزاب السياسية وعدم معرفتها لكيفية تنشئة وتوعية المناضلين.[1]فالتجوال السياسي يفسر قبل كل شيء بنقص في القناعة السياسية لدى المناضلين[2]، إضافة إلى أن مشروع الالتحاق بالتشكيلات السياسية هو الوصول إلى السلطة، إذا لم يكن لأسباب إثنية أو شخصية[3]. فنقص الولاء عند المناضلين، وبحثهم عن المناصب والامتيازات أصبح هدفهم الأساسي على حساب التمكين للأفكار والبرامج ما يفسر تركهم لأفكارهم وانسلاخهم من معتقداتهم والبحث عن المنافع الشخصية.

3. العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمتجول:

1.3.النظام الحزبي:

يلعب النظام الحزبي دورا في بروز ظاهرة التجوال السياسي، فبيئة النظام الحزبي والمرتكزة أساسا على شكل النظام الانتخابي وقواعد تكوين الأحزاب تساهم في تشجيع عملية التجوال السياسي. فقد أشار الباحث "**حازم عمر**" في دراسته إلى أن هناك نظم انتخابية قد تشجع على الصراع بين الأعضاء داخل الحزب الواحد، في حين أن هناك نظم انتخابية أخرى تعصم الأحزاب من الصراع الداخلي، بل تجعل الأحزاب كتلة واحدة. ويضيف الباحث بأن نظام التمثيل النسبي هو أكثر النظم الانتخابية المستعملة في الديمقراطيات الناشئة، لما يوفره من حظوظ التمثيل للأحزاب الصغيرة رغم قلة عدد الأصوات المتحصل عليها في الانتخابات، رغم ذلك فإن تطبيقه ساهم في انشقاق بعض الأعضاء من أحزابهم مستدلا بما حدث في البرازيل[4]. كما أن نظام الدوائر الفردية والتمثيل النسبي ساهم هو الآخر في بروز ظاهرة التجوال السياسي حيث يتحول طابع الانتخابات الى انتخابات ذات طابع فردي وليست ذات طابع

[1] Les échos du faso,Op. Cit.

[2]- Loc. Cit.

[3]- Benjamin BOUMAKANI,Op. Cit., p 508.

[4]– مونيكا وليام، **مرجع سابق**

حزبي فيبرز الأفراد على حساب الأحزاب، مما يؤثر على مكانة الأحزاب، ومن ثم تظهر الانشقاقات والتجوالات لأعضائها.

كما تؤثر قواعد تأسيس الأحزاب أيضا على الظاهرة، بحيث كلما سهل تأسيس الأحزاب كلما زادت الانشقاقات وظهرت أحزاب جديدة لعدم وجود قواعد تصعب ذلك. وهذا ما يشجع على الانتقال من حزب إلى أخر خاصة في المواعيد الانتخابية أين تبحث الأحزاب على المترشحين ويبحث المنتخبين الرافضين لوضعياتهم داخل أحزابهم على أطر أخرى تمنح لهم أماكن متقدمة في صفوفها[1].

2.3.الممارسات السلطوية للسلطة السياسية:

من أهم العوامل التي تسبب في انشقاق الأحزاب وتجوال مناضليها هي الممارسات السلطوية، فالسلطة السياسية عندما تشعر بتنامي قوة أي حزب سياسي خاصة المعارضة منها، وله القدرة في أن يتحول إلى مراقب لأعمالها ونشاطاتها، فإنها تسعى إلى تشتيته عن طريق تشجيع ودعم أعضائها الفاعلين، وبدرجة أكبر المنتخبين منهم على ترك أحزابهم، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأحزاب لها تأثير هام في الحياة السياسية[2]، فالسلطة عادة ما تكافئ من ينشق من حزبه[3].

3.3. الزبونية:

للزبونية أيضا دور في التشجيع على سلوك التجوال السياسي، فهناك من الأحزاب السياسية من يعتمد عليها في اختيار الرجال والنساء لتولي مناصب قيادية، كما ان هناك أنظمة سياسية قائمة على ذلك، فالتجوال السياسي جاء مع تفشي قيم الارتباط المصلحي والانتهازي المتأثر بطبيعة الظرفية السياسية وتقلباتها في ظل نظام سياسي لا يزال يشتغل

---

[1]–**المكان نفسه**

[2]– احمد الأمين سويقات، **مرجع سابق**، ص. 285

[3]– **المكان نفسه**

بآليات الزبونية والريع السياسي[1]. كما أن الحزب السياسي الحاكم يمكن له استغلال هذه الآفة للإبقاء على أغلبية البرلمان كما حدث في كندا في 17 ماي 2005 عشية انتخابات تجديد الثقة في الحكومة التي كانت ستفقد أغلبيتها، فاستطاعت الحكومة الليبرالية آنذاك من استقطاب برلمانية محافظة، حيث أن انضمامها للحزب الليبرالي استطاعت ان تبقي به على الأغلبية البرلمانية للحزب وتحصلت مقابل ذلك الدعم على منصب في الحكومة وعينت وزيرة في ذلك الوقت.[2]

والملاحظ في الآونة الأخيرة ان الأنشطة السياسية أصبحت بمثابة مشروعات تجارية نتيجة لتزايد استخدام رجال الأعمال لأموالهم لإنشاء أحزاب جديدة في العديد من الدول بدافع كسب ولاءات واستقطاب منتخبين من اجل المحافظة على امتيازات والانتفاع بإبرام صفقات اقتصادية مع الدولة[3]، فأصبحت الزبونية سمة من سمات الفعل السياسي في العديد من برلمانات الدول.

4.3.العروشية والقبلية:

تلعب العلاقات الاجتماعية دورا في تكوين التوجهات، وتأثر على السلوكات السياسية للأفراد. ورغم ان الدول الحديثة تخلت عن مفهوم العرش والقبلية، واعتمدت على الهياكل والمؤسسات والتنظيمات الجديدة المسيرة بالقوانين المنبثقة من هذه المؤسسات، إلا أنها لاتزال مرجعية هامة في اتخاذ القرارات وعقد التحالفات وإمالة الكفة وقلب الموازن في الميادين المختلفة في تركيب مزدوج للظواهر المختلفة خاصة في دول العالم الثالث (تقليد/عصرنة)[4] كما عبرت عنه نظرية التحديث بمفهوم التركيب حيث تتعايش فيه مناهج حضارية مستقاة من الوسط

---

[1]- عبد العلي حامي الدين، **مرجع سابق**

[2]–Carole POIRIER, Op. Cit. p16.

[3]– مونيكا وليام، **مرجع سابق**

[4]– منصور مرقومة، القبيلة في الجزائر: جدلية التغيير بين الفكر التقليدي وتحديات العصرنة، (27 افريل 2010) www.arantropos.com/ لقبيلة في الجزائر...وتحديات العصرنة تاريخ الزيارة (2018/04/28)

القروي فغياب القبيلة كمؤسسة اجتماعية اقتصادية ليس معناه غيابها كإطار للانتماء و للهوية المحلية[1]، فعادات وتقاليد الأوائل التي لعبت على الأقل ذلك الدور الحمائي عند مواجهة الغزاة والمستعمرين سابقا و تلعب نفس الدور من العصرنة على الشاكلة الغربية ويؤكده الباحث وقال "عند تعرضنا للأسرة وعلاقات القرابة ظهر لنا ان الولاءات القبلية العشائرية العائلية الجهوية هي أكثر الولاءات رسوخا وتأثيرا في حياة الكثير من الأفراد وفي تعليق لـ "**حدة حزام**"[2] حول ظاهرة التجوال السياسي قالت:" ما كان هذا ليحصل لو كانت الترشيحات تحدد على أولوية الانضباط في صفوف النضال وعلى الكفاءات وليس على الولاءات وعلى من يدفع أكثر أو على أساس الأهل والعشيرة الذي ما زال يسير الكثير من الأحزاب"[3].

[1]- **المكان نفسه.**

[2]

[3] حدة حزام، "وماذا عن قانون منع التجوال السياسي"، **المرصد الجزائري** (2 أوت 2017)https://marsadz.com تاريخ الزيارة (2018/05/01)

المبحث الثالث: واقع ظاهرة التجوال السياسي في بعض التجارب العالمية:

أولا: توصيف عام للظاهرة:

1. في المغرب:

تطرق الامين سويقات في بحثه عن الانشقاقات الحزبية في كل من الجزائر و المغرب إلى بعض المعطيات عن أهم حالات التجوال السياسي في البرلمان المغربي في العهدات التشريعية المتعاقبة من 1997 ، فخلال العهدة النيابية 1997 – 2002 شهدت انتقال 102 نائب بين مختلف كتل الاحزاب السياسية ما أدى بتغيير ميزان القوى داخل المؤسسة التشريعية، حيث تقدم التجمع الوطني للأحرار من المرتبة الثالثة الى المرتبة الثانية في حين تراجع حزب الاتحاد الدستوري إلى المرتبة الثالثة بعد أن كان في الرتبة الثانية عند ظهور النتائج الانتخابية، كما استطاعت بعض الكتل بأن تشكل مجموعات برلمانية بعد أن كان نصابها لا يسمح بذلك، و كان من البرلمانيين من غيروا انتماءاتهم عدّة مرات. أما في العهدة البرلمانية 2002-2007 فعرفت السنة الأولى بعد الانتخابات رصد مائة نائب تجولوا سياسيا بين مختلف التشكيلات السياسية ففي جلسة 8-11-2002 وبعد أن رفعِ الرئيس الجلسة لتتقدم الكتل البرلمانية لتكوين مجموعاتها البرلمانية تقدمت سبعة كتل بالطلب في البداية ولكن قبل الاستئناف بدقائق تقدمت كتلة ثامنة متكونة من عشرين نائب انسحبوا من كتلهم الاصلية بطلب تأسيس مجموعة برلمانية لتصبح ثمانية مجموعات بدل السبعة [1].

2. في الدول الفرانكفونية:

قام كل من "**كارول بواريي**"(Carole POIRIER) من كيبيك الكندية و "**بليز لامبير كيليم**" (Blaise Lambert KYELEM) من بوركينا فاسو سنة 2012 بإعداد تقريرا حول ظاهرة التجوال السياسي في البلدان الفرانكفونية شملت واحد وعشرين دولة وهي: بوركينافاسو، بوراندي،

[1]- أحمد أمين سويقات، **مرجع سابق، ص. 294-296**..

فرنسا، كندا، اللوكسمبورغ، سويسرا، رومانيا، الغابون، السنغال، رواندا، اليونان، مولدافيا، مقدونيا، غينيا الاستوائية، بلغاريا، فالي داوست، كانتون ديفو، كيبيك، إيل دوبرانس إيدوارد، فدرالية فالون بروكسل، البيرتا. وخلص التقرير إلى أن هذه الظاهرة أصبحت عامة، بغض النظر عن موقع البلد فهي عامة في الشمال والجنوب، وهيفي البلدان ذات النظام الرئاسي وذات النظام البرلماني. فباستثناء رواندا وغينيا الاستوائية وكذلك إيل دوبرانس إيدوارد، فإن كل برلمانات العينة مستها ظاهرة التجوال السياسي، وكانت النتائج على الشكل التالي:

في **بلغاريا** مثلا من فترة انهيار نظام الحزب الواحد 1990 والى غاية 2009 سنة تعديل النظام الداخلي للبرلمان كانت ظاهرة التجوال السياسي سمة البرلمان البلغاري فتارة يكون تجوال فردي وتارة يكون تجوال جماعي، إلا أن بعد تعديل 2009 أصبح لا يحق على البرلماني المنفصل من حزبه الانتقال الى حزب آخر، بل يصبح برلماني دون انتماء.[1]

- في **بوركينا فاسو** فبعد انتخابات سنة 1992 المرادفة لبداية الجمهورية الرابعة في البلاد، تحصل حزب CNPP/PSD على 12 مقعد من أصل 109 الذين يشكلون البرلمان البوركينابي، تسعة نواب من هذه الكتلة انسحبوا من حزبهم الأصلي وشكلوا حزب جديد تحت تسمية PDP. وآخر حالة تجوال شهدها البرلمان البوركينابي كانت سنة 2010 بعد انسحاب برلماني من حزب RDB ليتبوأ منصب قيادي في حزب النشأة UPC[1].

- في **البوراندي** ومع نهاية الحرب الأهلية سنة (2003-2004) كان حزبا FRODEBUوUPRONA'L هما المسيطران على البرلمان، ولكن بعد أن اندمج حزب CNDD-FDD الذي قاد التمرد في البلاد في مؤسسات الدولة شهد انتقال العديد من النواب إليه. وفاز ذات الحزب في انتخابات 2005، وبعد سنة قام هذا الحزب بإقالة رئيسه من

[1]- Carole POIRIER et Blaise Lambert KYELEM. Op.Cit., p.7

[2]- Ibid., p.8

منصبه، ما دفع ببعض النواب إلى مساندته والانسحاب من الحزب وشكلوا حزبا جديدا UPD الذي لم يتمكن من الفوز ولو بمقعد في الانتخابات البرلمانية لسنة 2009[1].

– في**كندا**، فمنذ قيام الكنفدرالية سنة 1867، وصل عدد نواب البرلمان الملتحقين بأحزاب أخرى إلى 248 نائب، بما في ذلك الذين انسحبوا من أحزابهم وبقوا دون انتماء حزبي، وفي 2006 نائب من الحزب الليبرالي الكندي ترك حزبه غداة الإعلان عن نتائج الانتخابات والتحق بصفوف حزب المحافظين ليتقلد منصب وزير التجارة الخارجية، وفي جانفي 2012، انسحب نائب من الحزب الديمقراطي الذي يشكل المعارضة الرسمية والتحق بالحزب الليبرالي الكندي ثاني حزب معارض في البلاد، والملاحظ في كندا بان تحول نائب واحد يعتبر حدث سياسي هام[2].

– **في اليونان**، بعد عشرية كان فيها التجوال السياسي شبه معدوم، تم إحصاء منذ 2010 اثنا وعشرين حالة تجوال، غير أن واحد منهم فقط تجول داخل البرلمان، حيث غير انتماؤه الحزبي داخله، أما النواب الآخرين انشقوا عن أحزابهم حيث أسسوا أحزابا جديدة أو التحقوا بأحزاب أخرى غير ممثلة في البرلمان.[3]

– في **الكسمبورغ** ورغم أن ظاهرة التجوال السياسي ليست معتادة الا أنه تم رصد منذ الحرب العالمية الثانية 11 حالة تجوال سياسي لنواب انسحبوا من أحزابهم خلال العهدة النيابية، من بينهم 6 نواب في سنة 1971 بمناسبة الانشقاق الذي حدث للحزب الاشتراكي وأغلب هؤلاء النواب التحقوا بأحزاب أخرى إلا اثنان منهم بقوا دون انتماء بعد خروجهم من أحزابهم.[4]

---

[3]–Loc.Cit.

[2]– Ibid., *p.39*

[3]–Loc.Cit.,

[4]-Loc.Cit.

- **في رومانيا**، سجّلت العهدة البرلمانية (2008-2012)، 471 برلماني بين سيناتور ونواب ما يعادل18.9%من البرلمانيين خلال هذه العهدة، من بينهم23% ينتمون لحزب السلطة كانوا خلال مسيرتهم السياسية أعضاء في أحزاب أخرى. و39% من البرلمانيين الحاليين المنتمين إلى اليمين كانوا في مسيرتهم الحزبية ينتمون الى أحزاب ذات توجه يساري، ففي رومانيا حالات التجوال السياسي ظاهرة معتادة بعد كل انتخابات حيث يقوم اعضاء البرلمان المحسوبين على المعارضة بتقديم استقالاتهم من أحزابهم ويختارون البقاء بدون انتماء حزبي أو يلتحقون بالحزب الحاكم[1].

- في **جنوب افريقيا:** يعتبر التجوال السياسي فعل مجرم و معاقب عليه قانونيا بموجب فقرة مكافحة الانشقاق، فالنواب المنشقين الذين يتجولون للانضمام لحزب آخر سوف يخسرون مقاعدهم في المجلس النيابي إذا تركوا الحزب السياسي الذي انتخبوا على أساسه، واعتبر "**مايبورج Myburgh**" ان اصدار هذا المرسوم الجزائي على تحول الولاء الحزبي فيه مزايا بالنسبة للديمقراطية الناشئة في جنوب افريقيا، إلا أنه تم إصدار لائحة تكميلية في دستور عام 1996 تسمح بتعديل تلك المادة في حالة الضرورة من خلال تشريع بسيط دون الحاجة إلى توفر غالبية ثلثي أعضاء البرلمان[2].

وفي عام 2001 أدت المشاكل التي مر بها التحالف المعارض (DA)المتكون من ثلاث أحزاب وهم: الحزب الديموقراطي (DP) و الحزب الوطني الجديد (NNP) والتحالف الفيديرالي (FA) وفي أكتوبر 2001 انسحب أعضاء الحزب الوطني الجديد NNP من هذا التحالف، وبما أنهم فازوا بعهدة نيابية تحت لواء الائتلاف الديمقراطي، طرح الإشكال هل يحتفظ هؤلاء النواب بمقاعدهم بصفتهم ينتمون إلى حزب NNP أو يفصلون من البرلمان بحكم

[1]–Ibid.,p.13

[2]– مايا تجيرنستروم، **مرجع سابق**

القانون لأنهم انتخبوا باسم التحالف الديمقراطي الذي انسحبوا منه، ما دفع إلى إجراء مناقشات حول ضرورة إدخال تعديل على قانون تنظيم الانشقاقات و تحول الولاءات الحزبية في جنوب إفريقيا.

وقد تم تمرير التشريع الجديد، بعد تقديم مشروع قانون في شهر نوفمبر 2001 وأصبح الآن يتيح الفرصة لأعضاء البرلمان بتحول النواب إلى صفوف الجهة المقابلة وتبنى مواقفهم، وقد اظهرت نتائج الفترة الاولى من السماح بتغير المواقف الحزبية ان نحو سبعة في المئة من الممثلين المنتخبين في الحكومات المحلية الإقليمية والمركزية قد عمدوا لاستخدام تلك الإمكانية التي أصبحت متوفرة ومتاحة لهم بصورة قانونية.

ثانيا- المعالجة القانونية لظاهرة التجوال السياسي:

هناك من ينظر إلى التجوال السياسي على أنه لا يتناقض مع الممارسة الديمقراطية من حيث تأسيس الأحزاب أو الانخراط فيها أو مغادرتها[1]، خاصة في الديمقراطيات العريقة أين تعتبر هذه السلوكات حالات نادرة وسهلة القبول باسم حرية اتخاذ القرار للنائب البرلماني[2]رغم تفاوت مستوى استفحال ظاهرة التجوال السياسي من نظام سياسي إلى آخر، إلا أن البعض الأخر يعتبر هذه الظاهرة غير صحية بل مضرة للديمقراطيات الناشئة[3]، مما اضطر بعض الانظمة السياسية إلى اتخاذ إجراءات قانونية للحد منها ومن انعكاساتها السلبية على الأداء المؤسساتي. وحسب بنجمان بوماكاني فإن مع بعض الاختلافات هناك العديد من الدول الإفريقية اعتمدت تجريد العضوية لكل برلماني يغيِّر حزبه أثناء العهدة[4]،

[1] - Benjamin BOUMAKINI, Op. Cit., p. 500

[2]- Assemble des parlementaires francophones nomadismes politique : quand les parlementaires changent de parti en cours de mandat, http://apf.francophonie.org/Nomadisme-politique-quand-les.html, juillet 2012 vu le 13 aout 2018 à 15h:

[3] - Rokia DIABATE, Op. Cit..
[4] Benjamin BOUMAKINI, Op. Cit.p 503

ففي **بوركينا فاسو** وأمام التوسع الذي أخذته هذه الظاهرة، نصت المادة (85) من التعديل الدستوري لـ 30 ابريل 2009على أن "كل برلماني مستقيل من حزبه خلال العهدة الانتخابية تسحب منه صفة البرلماني ويعوض من طرف مستخلف". أما في **بوراندي**، فقد نصت المادة 169 من الدستور على أنه: "لا يتم اعتماد أي برلماني انسحب من حزبه والتحق بحزب لم يحصل على 2 بالمئة من مجموع الاصوات المعبر عنها، ويتم تعويضهم من طرف المستخلفين في القائمة "، ثم قام المشرع بتغيير قانون الانتخابات حيث نص على توقيف كل برلماني انسحب طواعية من حزبه أو قام الحزب بطرده[1].

في الغابون تنص المادة 39 من دستور الجمهورية " أن المنتخب البرلماني الذي يستقيل من الحزب أو يقوم الحزب بفصله يصبح مقعده في البرلمان شاغرا ابتداءا من يوم استقالته او فصله من الحزب الذي ينتمي إليه وتقام في غضون شهرين انتخابات جزئية لتعويض النائب المفصول" [2].

وفي **السنغال** نصت المادة 60 من الدستور وكذا المادة 7 من النظام الداخلي للبرلمان "على أن كل نائب برلماني يستقيل من حزب خلال العهدة النيابية يعتبر تلقائيا مقصى من منصبه في البرلمان، ويعوض بمستخلف"[3].

أما في **الكونغو الديمقراطية** فتنص المادة 110 من دستور 18 فيفري 2006 على أن البرلماني الذي يترك حزبه أثناء العهدة الانتخابية تسلب له العضوية في البرلمان[4].

[1] -Carole POIRIER et Blaise Lambert KYELEM, Op.Cit., p.29

[2]-Ibid., p.32

[3]-Ibid., p.37

[4] - Benjamin BOUMAKINI, Op. Cit.p 504

في المغرب و مع تفشي هذه الظاهرة و استمرارها ، حيث امتدّت إلى سائر الاستحقاقات الانتخابية ,نددت بعض الأحزاب السياسية بهذا السلوك لما لها من انعكاسات سلبية على الحياة السياسية وعلى المستقبل الديمقراطي في المغرب ,الأمر الذي دفع بالسلطة السياسية إلى محاولة محاصرتها، وذلك عبر تدابير وإجراءات قانونية ثم تقريرها في قانون الأحزاب لأول مرة ، قبل أن تتم دسترة المبدأ في دستور 2011 و النص عليه في القانون التنظيمي للأحزاب السياسية11- 29 وكذا في النظامين الداخليين والقانونين التنظيميين للمجلس البرلماني والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية[1].

انتقادا قال "**أحمد مفيد**" بأن الناظر إلى المواد 5 و26 و27 و 55 من قانون الأحزاب نظرة سطحية أن يعتقد بأن الترحال ممنوع و خصوصا أثناء فترة العهدة الانتخابية اعتمادا على المادة 5، إلا أن المادة 27 من نفس القانون تقر بحق كل فرد أن ينسحب من أي حزب سياسي وفي أي وقت شريطة احترام القانون الأساسي لهذا الحزب ولم تحدد هذه المادة فترة معينة للانسحاب، ما يدل على تناقض المادة 5 للمادة 27. كما أن المادة 55 تنص فقط على عقوبات مالية في حالة مخالفة مواد 5 و6 و26 من قانون الأحزاب وهذه الغرامة تتراوح ما بين 20000 و100000 درهم. وأن هذا القانون يسري فقط على نواب البرلمان ولا تعني منتخبي الجماعات المحلية[2].

وأسقطت المحكمة الإدارية قرارات السلطات المحلية التي رفضت ترشيح برلمانيين في الانتخابات بدعوى أنهم منتخبون في البرلمان تحت اسم احزاب اخرى.

أما **في جنوب افريقيا** فتم اقتراح ثلاثة معالجات قانونية للظاهرة وهي[3]:

[1]– مصطفى بن شريف، **مرجع سابق**

[2]– أحمد مفيد ،**مرجع سابق**

[3]–ليندا إيدربيرغ، **مرجع سابق**

- –اعتبار المقعد هو ملك للحزب السياسي، بالتالي له الحق في أن يعوض النائب المتجوِّل.
- اعتبار المقعد هو ملك للعضو يمكنه الاحتفاظ به بِغض النظر عن تغيير انتمائه الحزبي.
- –المقعد لا هو ملك للحزب ولا للفرد، فيجب ان تقام انتخابات جزئية يتم من خلالها تعويض المنتخب المتجوِّل في الدائرة الانتخابية التي كان يمثلها.

ثالثا: تأثير الظاهرة على الحياة السياسية:

شكلت ظاهرة التجوال السياسي آفة سياسية وأخلاقية حقيقية، مرتبطة بهشاشة قيمة الالتزام الحزبي والسياسي التي تطبع العلاقة القائمة بين بعض الأحزاب والمنخرطين[1]،فالتجوال السياسي يعدّ حالة غير صحيّة وتشكّل بوادر مرض الحياة السياسية، التي أقرّت على ضعف البديل غير القادر على بلوغ تطلّعات المجتمع[2]، وشكلت هذه الظاهرة أحد العوامل المعززة لفقدان الثقة في المؤسسات الحزبية والمنتخبة، مما صعّد من مستوى النفور من العمل السياسي وعزز عوامل استفحال ظاهرة العزوف الانتخابي[3]، فالتجوال يؤثر على الكتلة الناخبة حيث ان المنتخب يحس بان صوته حول الى غير مقصده وان المتجول استخدم ثقتهم لأغراض شخصية، ما يجعلهم يفقدون الثقة في رجال السياسة وفي العمل السياسي عامة[4].

إن هذه الظاهرة السلوكية مهما كانت أسبابها، أصبحت تنخر جسد الحزب السياسي بداية من فقدان ناخبيه و المناضلين الموالين له كما أن هذا السلوك من شأنه أن يؤثر على أداء المجالس المنتخبة سواء كانت الحكومة أو البرلمان و حتى المجالس المحلية ، فانتقال

---

[1]- عبد العلي حامي الدين، **مرجع سابق**

[2]- محمد سنوسي، **مرجع سابق**

[3]- محمد إنفي، **مرجع سابق**

[4]Carole POIRIER et Blaise Lambert KYELEM, Op.Cit., p.40

منتخب أو منتخبين من ضفة الى أخرى قد يغير من موازين القوى داخل المجالس والذي بإمكانه حتى تعطيل عملها.فقد ساهم تجوال النواب البرلمانيين من كتلة الحزب الحاكم الى المعارضة سنة 2007 ببوراندي في انقلاب موازين القوى، حيث فقد الحزب الحكم أغلبيته ودخلت المؤسسة التشريعية في أزمة وشلّ عملها لما لا يقل عن سنة وتعطل معه عمل الحكومة وأسفر هذا الانسداد عن إقالة رئيس البرلمان ثم نائبيه في وقت لاحق[1]

خلاصة الفصل:

مما سبق دراسته نخلص إلى أن ظاهرة التجوال سلوك سياسي له محددات نزوعية شخصية وموقفية، يتأثر بالذات السلوكية وبعوامل البيئة الخارجية. ونتائج التجارب العالمية التي تطرقنا إليها تطابقت إلى حد كبير مع التفسيرات النظرية التي سبق وأن ذكرناها في الإطار المفاهيمي لهذا الفصل. وسنسعى من خلال الفصل الثاني إلى دراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر من خلال دراسة حالة لمنتخبي بلدية أقني قغران بولاية تيزي وزو.

[1]–Ibid., p.42

الفصل الثاني:

واقع التجوال السياسي في الجزائر والعوامل التفسيرية له من خلال دراسة حالة لمنتخبي بلدية اقني قغران بولاية تيزي وزو

الفصل الثاني: واقع التجوال السياسي في الجزائر والعوامل التفسيرية له من خلال دراسة حالة لمنتخبي بلدية اقني قغران بولاية تيزي وزو

عرفت الأحزاب السياسية الجزائرية ظاهرة الانشقاقات الحزبية قبل حتى اعتماد التعددية الحزبية، إلا أن بعد التعددية تفاقمت هذه الظاهرة ابتداءا من ظهور التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس بمجموعة منشقين من الأحزاب الأخرى. وبدأت مع هذه الانشقاقات تظهر بوادر سلوك جديد على الحياة السياسية الجزائرية وهي ظاهرة التجوال السياسي فحسب "**عبد الكريم. دحمان**" فإن الفترة الممتدة بين 1997 و2007 عرفت بمرحلة الانشقاقات الحزبية، فزيادة على انشقاق قيادات جبهة القوى الاشتراكية كان هناك انشقاق "**الطاهر بنبعيبش**" الذي أسس حزب الفجر الجديد، وانشقاق في حزب العمال وآخر في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مرورا بانشقاق حركة النهضة، أما التجوال بمفهوم الانتقال من حزب إلى آخر فكانت حالات معدودة، مثل انتقال نائب من حزب العمال إلى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وتبوأ فيه منصب في المجلس الوطني للحزب[1]. وأخذت هذه الظاهرة أبعاد خطيرة ابتداءا من العهدة الانتخابية 2007-2012 أين اتسعت عملية تجوال المنتخبين بين الأحزاب السياسية .الأمر الذي دفع بهذه الأحزاب التي تضررت من هذا السلوك إلى المطالبة بإيجاد حل قانوني يضع حدا له.

المبحث الأول: التجوال السياسي داخل المجالس المنتخبة:

رغم الأهمية التي أولتها الطبقة السياسية وكذا الصحافة المكتوبة لهذا السلوك السياسي إلا أنها لم تنل نفس النصيب من الاهتمام من طرف المختصين والباحثين في مجال العلوم

[1] - مقابلة مع عبد الكريم. دحمان، برلماني سابق ورئيس كتلة برلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، الجزائر في 01- 06 - 2018 على الساعة 15.00 زولا

السياسية، وتوضحه عدم وجود دراسات أكاديمية معمقة تناولت موضوع التجوال السياسي في البرلمان. باستثناء بعض الإشارات وما ورد في الجرائد التي تطرقت إلى وصف هذه الظاهرة.

أولا: التجوال السياسي داخل البرلمان:

1. التجوال السياسي خلال العهدة البرلمانية (2007-2012):

إن الدارس لعملية تجوال منتخبو المؤسسة التشريعية في الجزائر خلال العهدتين (2007- 2012) و(2012-2017) يمكن أن يعي مدى استفحال هذه الظاهرة. وتعتبر دراسة الباحث **الأمين سويقات** أول دراسة أكاديمية تناولت ظاهرة تجوال النواب داخل البرلمان الجزائري في العهدة الانتخابية (2007-2012) وقدمت دراسته الارقام التالية:

تجوال69 نائبا: 32 نائبا منهم إلتحق بجبهة التحرير الوطني و15 نائبا إلتحق بالتجمع الوطني الديمقراطي و9 من النواب التحقوا بالجبهة الوطنية الجزائرية ونائب واحد إلتحق بكتلة الأحرار، أما 12 نائبا انسحبوا من أحزابهم وبقوا دون أي انتماء. أما عن الأحزاب التي استفادت من التجوال السياسي في هذه الفترة فكانت كالتالي:

جدول رقم (2): الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي في البرلمان 2007-2012

الحزب	عدد الانتقالات إلى الحزب(+)	عدد الانتقالات من الحزب(-)	الزيادة في عدد نواب الحزب
جبهة التحرير الوطني	32	02	30
التجمع الوطني الديمقراطي	15	02	13
الجبهة الوطنية الجزائرية	09	02	07

المصدر: الأمين سويقات

أما الأحزاب التي فقدت عدد من برلمانييها فلخصها الباحث في الجدول التالي:

جدول رقم (3): الأحزاب المتضررة من التجوال السياسي 2007-2012

الحزب	عدد الانتقالات إلى الحزب (+)	عدد الانتقالات من الحزب (-)	النقصان في عدد نواب الحزب
كتلة الأحرار	01	17	16
حزب العمال	00	15	15
الحركة الوطنية للطبيعة والنمو	00	05	05
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	04	04
حركة الوفاق الوطني	00	03	03
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	00	03	03
الحركة الوطنية للأمل	00	02	02

المصدر: أحمد الأمين سويقات

إضافة إلى ما قدّمه الباحث أحمد الأمين سويقات، فقد عرفت العهدة التشريعية السابقة تجوال ستة و عشرين نائبا انسحبوا من **حركة مجتمع السلم** بعد المؤتمر الرابع للحركة سنة 2008،و أطلقوا على كتلتهم اسم كتلة التغيير، تماشيا مع الحزب الجديد الذي أنشأوه باسم جبهة التغيير بقيادة "**عبد المجيد مناصرة**"، ورغم إمضاء النواب الستة عشرون عارضة طلب تأسيس مجموعة برلمانية، ستة منهم قاموا بالعودة إلى الكتلة البرلمانية الأصلية لحركة مجتمع السلم[1] وحسب "**عبد العزيز بلقايد**" رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم في تلك الفترة فإن 20 نائبا منشقا عن كتلة حمس بقوا يقدمون عند تدخلاتهم في البرلمان بعد الاسم و اللقب بـ حمس سابقا إلى أن احتج هذا الأخير لدى أمانة المجلس على استعمال اسم حمس

[1]- مقابلة مع**أمين علوش**، عضو مكتب وطني في جبهة التغيير سابقا، الجزائر في 15-03-2018 على الساعة 10.00 صباحا.

في غير الكتلة البرلمانية للحزب، فتمّ تعويض تسمية حمس سابقا لنواب كتلة التغيير بدون انتماء[1].علما بأن هؤلاء المنشقين طالبوا مرارا و تكرارا ترسيم اسمهم باسم كتلة التغيير إلا أن أمانة المجلس ورغم منحهم كل وسائل الكتلة البرلمانية من مداومة وسيارة وما تستلزمه الكتلة من وسائل، لم تستجب لهذا الطلب وذلك لأسباب لم يتم الفصح عنها[2].

وتبعا للمعطيات الجديدة التي تمكننا من الحصول عليها، فإن حالات التجوال التي عرفها البرلمان في هذه الفترة هي كالآتي:

جدول رقم (4): الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي 2007-2012 بعد تحديث المعلومات.

الحزب	عدد الانتقالات إلى الحزب(+)	عدد الانتقالات من الحزب(-)	الزيادة في عدد نواب الحزب
جبهة التحرير الوطني	32	02	30
جبهة التغيير	26	06	20
التجمع الوطني الديمقراطي	15	02	13
الجبهة الوطنية الجزائرية	09	02	07

المصدر: من تحديث الطالب.

أما الأحزاب التي خسرت نوابها فهي كالتالي:

[1]- مقابلة مع **عبد العزيز بلقايد**، رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم 2007 -2012 الجزائر في 12-03-2018 على الساعة13:00 زوالا

[2] - مقابلة مع أمين علوش، **مرجع سابق**.

جدول رقم (5): الاحزاب المتضررة من التجوال السياسي2007-2012

الحزب	عدد الانتقالات إلى الحزب (+)	عدد الانتقالات من الحزب(-)	النقصانفي عدد نواب الحزب
حركة مجتمع السلم	06	26	20
كتلة الأحرار	01	17	16
حزب العمال	00	15	15
الحركة الوطنية للطبيعة والنمو	00	05	05
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	04	04
حركة الوفاق الوطني	00	03	03
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	00	03	03
الحركة الوطنية للأمل	00	02	02

المصدر: تحديث الطالب

من هذا الجدول المعدل يمكن أن نسجل أن عدد النواب الذين مستهم ظاهرة التجوال السياسي في العهدة النيابية (2007– 2012) هو مائة وواحد (101) حالة تجوال قام بها أربعة وتسعون (94) نائب برلماني ما يمثل قرابة أربعة وعشرون بالمائة من إجمالي النواب البالغ عددهم 389 نائب، بمعنى وجود ما يقارب ربع عدد النواب غير مستقر سياسيا. وهي نسبة مرتفعة تبين حجم ظاهرة عدم الانضباط الحزبي الذي تعانيه الاحزاب السياسية الجزائرية، مع الملاحظة أن ظاهرة التجوال في هذه العهدة ما كانت لتصل إلى هذا الحد لو لا الانشقاق الذي حصل في حركة مجتمع السلم. ولكن ومع طرح هذا العدد، ما تبقى من النواب المتجولين يبقى مرتفع حيث يفوق خمسة عشر بالمئة (15%) من إجمالي النواب (59/101).

وشاهدنا خلال هذه العهدة أن أكثرية النواب المتجولين التحقوا بحزبا السلطة المالكة للأغلبية البرلمانية، على غرار ما شاهدناه في تجارب الدول التي تطرقنا إليها بالدراسة في الفصل الأول.

2. التجوال السياسي في العهدة البرلمانية (2012-2017):

انطلاقا من المعلومات المستقاة من "**أحمد الأمين سويقات**"، واعتمادا على المعلومات المقدمة من خلال مقابلات أجريت مع كل من: **ناصر حمدادوش** رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ونائب باسم تكتل الجزائر الخضراء، **امين علوش** عضو المكتب الوطني لجبهة التغيير، و**كمال ميدة** عضو المكتب الوطني لتجمع أمل الجزائر، تتمثل أرقام التجوال السياسي على النحو التالي:

- العدد الاجمالي للمنسحبين من الكتلة البرلمانية لتكتل الجزائر الخضراء (حمس، حركة النهضة، حركة الإصلاح) في هذه العهدة هم تسعة نواب، فبالإضافة إلى النواب الثمانية الذين انسحبوا مرة واحدة في بداية العهدة، التحقت بهم برلمانية أخرى ليصبح عدد النواب الذين التحقوا بتجمع أمل الجزائر(تاج)هم سبعة نواب عوض ستة، إلا أن من هؤلاء السبعة هناك نائبان انسحبا من مجموعة نواب تاج أحدهما رجع إلى الكتلة الاصلية والثاني بقي بدون انتماء.[1]
- أربعة نواب من جبهة التغيير التحقوا بحركة البناء الوطني التي انشقت عن جبهة التغيير[2]، انشقاق نائب من جبهة القوى الاشتراكية المتمثل في شخص **كريم طابو** الذي أودع

[1]– مقابلة مع **عبد الناصر حمدادوش**، رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم 2012-2017. الجزائر في 17-03-2018

[2]–مقابلة مع أمين علوش، **مرجع سابق**.

طلب تأسيس حزب تحت اسم "الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي".[1]ووصفه الباحث الأمين سويقات بأنه قعد بدون انتماء، فهو رئيس حزب قيد التأسيس.

- حسب **كمال ميدة** عضو المكتب الوطني لتجمع أمل الجزائر فإن عدد النواب الذين التحقوا بحزب تاج في البداية هو 44 نائب ثم انسحب منهم 13 نائب قبل دفع ملفات النواب الملتحقين بهم لأمانة المجلس لطلب تأسيس مجموعة برلمانية جديدة، علما أن عدد ملفات النواب الذين دفعهم الحزب في هذا الطلب هو 31 ملف، إلا أن و رغم وضع تحت تصرفهم مداومة وسيارة لرئيس الكتلة لم يعترف رسميا بهذه المجوعة البرلمانية وكان يكتب لهم عند تدخلاتهم " دون انتماء".[2] ولم نتمكن من الحصول على الأحزاب الأصلية لكل النواب الأربعة وأربعون، ما عدا طبعا التسعة الذين التحقوا به من حمس.

ما يجعلنا نتحصل على 97 حالة تجوال قام بها 82 نائب في البرلمان في العهدة النيابية 2012 – 2017، ونسبة البرلمانيون المتجولون خلال هذه العهدة يقارب (18%)، أما معدل النواب المتجولون خلال العهدتين يفوق 21%. والجدول الاتي يبين الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي خلال هذه العهدة.

[1]– حورية ع، "طابو يعلن عن ميلاد حزبه الجديد تحت اسم الاتحاد الديموقراطي الاجتماعي" ، الجزائر نيوز،(31-08-2013) تاريخ الزيارة 28-03-2018 ، https://www.djazairess.com/djazairnews/60981

[2]– مقابلة مع **كمال ميدة**، عضو مكتب وطني لحزب تجمع أمل الجزائر، الجزائر في 19-03-2018.

الجدول رقم (6): الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي 2012-2007

الحزب	الانتقالات إلى الحزب (+)	الانتقالات من الحزب (-)	الزيادة في عدد نواب الحزب
تاج	44	15	29
جبهة التحرير الوطني	11	00	11
حركة البناء الوطني	04	00	04
التجمع الوطني الديمقراطي	01	00	01
جبهة المستقبل	01	00	01
الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي	01	00	01
النواب الذين تركوا أحزابهم ولم يلتحقوا بحزب آخر	20	00	20

المصدر: تحديث الطالب

رأينا في التجارب العالمية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول وكذلك ما جرى في العهدة الماضية من تجوال سياسي الذي غالبا ما يكون من الأحزاب الصغيرة إلى أحزاب السلطة، وعلى غير العادة شهدنا في هذه العهدة انتقال ما يقارب العشرة بالمئة من نواب البرلمان إلى حزب تأسس في أشهره الأولى، إلا أن دورانه في فلك السلطة وتحصل رئيسه في القائمة التي ترأسها على مستوى الدائرة الانتخابية للجزائر العاصمة على ما يقارب ثلث نواب تكتل الجزائر الخضراء أعطى انطباع للقوة التي سيمثلها مستقبلا، فمثّل أحسن ملجأ للنواب للذين أرادوا الانضواء تحت مظلة حزب يمكن لهم التموقع فيه في بدايات تأسيسه لضمان العودة إلى البرلمان في العهدة القادمة. وما يبين ذلك هو استقطاب الحزب لناشطين بدأوا التحضير لانتخابات نوفمبر 2012 وسرعان ما انفضوا من حوله بمجرد أن أعلن الحزب عن عدم مشاركته في الانتخابات المحلية.

ثانيا-بعض حالات التجوال السياسي على المستوى المحلي:

أولا: بعض حالات تجوال المنتخبين المحليين على المستوى الوطني:

سنستعرض هنا بعض تجارب ظاهرة التجوال السياسي لمنتخبين محليين عن طريق أمثلة لبلدية أكثر في ثلاثة عشرة ولاية على سبيل الذكر لا الحصر.

1 الجزائر العاصمة:

بلدية الجزائر الوسطى: رئيس البلدية "حكيم بطاش" المرشح باسم الحركة الشعبية الجزائرية في 2012 ترشح مستقل في انتخابات 2017، كتعبير عن امتعاضه لعدم ترشيحه في الانتخابات البرلمانية والتحق بجبهة التحرير الوطني مباشرة بعد فوزه بالانتخابات البلدية[1].

2 البويرة:

بلدية أهل القصر: منتخب باسم التحالف الوطني الجمهوري في العهدة الانتخابية 2007 – 2012 ترشح وأصبح رئيسا للبلدية باسم التجمع الوطني الديمقراطي بعد 2012[2].

3 **غرداية:**

بلدية بريان: في العهدة الانتخابية 2007 – 2012 انتقل كل من:

- منتخب من جبهة القوى الاشتراكية إلى جبهة التحرير الوطني.[3]

[1]- مقابلة مع **م. ق**، ناشط سياسي، الجزائر في 02-02-2018 على الساعة 10:00

[2]- مقابلة مع **ع. م. أ س**، ناشط سياسي، البويرة في 03-02-2018 على الساعة 14:00

[3]- مقابلة مع **ن. ر**، ناشط سياسي، الجزائر العاصمة في 04-02-2018 على الساعة 13:00

- منتخب من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى جبهة التحرير الوطني[1].
- منتخب من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى التجمع الوطني الديمقراطي[2].

4 تبسة:

بلدية الحمامات: رئيس البلدية في العهدة الانتخابية 2007 – 2012 باسم حزب العمال ترشح في العهدة الموالية باسم التجمع الوطني الديمقراطي.[3]

5 عنابة:

بلدية الشرفة: رئيس البلدية ومن معه من منتخبين في العهدة الانتخابية 2012–2017 انسحبوا من حزب العمال والتحقوا بحزب جبهة التحرير الوطني[4].

6 تيبازة:

- بلدية القليعة: منتخب باسم حركة مجتمع السلم في العهدة الانتخابية 2012 – 2017، ترشح في انتخابات 2017 باسم جبهة القوى الاشتراكية، و بمجرد فوزه برئاسة البلدية أعلن انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني[5] .

7 تيارت:

- بلدية حمادية: منتخب عن حمس في العهدة الانتخابية 2007–2012، ترشح في انتخابات 2017 وأصبح منتخب باسم التجمع الوطني الديمقراطي[6].

---

[1]– **المرجع نفسه**

[2] –**المرجع نفسه**

[3]– مقابلة مع ر.**ع**، ناشط سياسي، الجزائر العاصمة في 04–02–2018 على الساعة 13:00

[4]–مقابلة مع **عبد الفتاح**. **غ**، ناشط سياسي، الجزائر العاصمة في 04–02–2018 على الساعة 15:00

[5]– مقابلة مع م. ق، **مرجع سابق**.

[6]–مقابلة مع **م.م** ناشط سياسي، الجزائر العاصمة في 15–02–2018.على الساعة 09:00

8 **سطيف:**

- على مستوى المجلس الشعبي الولائي: في العهدة الانتخابية 2012– 2017، منتخبين عن التجمع الوطني الديمقراطي، ومنتخبة عن الفجر الجديد تحولوا إلى جبهة التحرير الوطني[1].
- بلدية بوعنداس: منتخب في 2007 –2012 باسم الجبهة الوطنية الجزائرية، في 2012 أصبح منتخب باسم الحركة الشعبية الجزائرية وفي 2015 انتقل إلى التجمع الوطني الديمقراطي، وفي انتخابات 2017 ترشح باسم جبهة التحرير الوطني، علما أن في انتخابات 2002 انتخب باسم حركة الوفاق الوطني[2].

9 سوق اهراس:

- بلدية بوحوش: رئيس البلدية باسم حركة مجتمع السلم في العهدة الانتخابية 2007 – 2012، انسحب من الحركة والتحق بتجمع أمل الجزائر[3].

10 عين تموشنت:

- المجلس الشعبي الولائي: رئيس لجنة عن التجمع الوطني الديمقراطي في العهدة الانتخابية 2012–2017 انتقل إلى جبهة التحرير الوطني بسبب عدم إدراج اسمه في قائمة التشريعيات[4].
- بلدية الشنتوف: رئيس البلدية عن التجمع الوطني الديمقراطي انتقل إلى جبهة التحرير الوطني قبل نهاية العهدة لعدم ترشيحه باسم الحزب في انتخابات مجلس الأمة[5].

---

[1]– مقابلة مع **ع.غ.م**، ناشط سياسي، سطيف في 09–02–2018 على الساعة 10:00

[2]– مقابلة مع **م.إ**، رئيس مجلس شعبي بلدي، سطيف في 09–02–2018 على الساعة 13:00 زوالا.

[3]– مقابلة مع **ن. د**، ناشط سياسي، الجزائر العاصمة في 08 –02–2018 على الساعة 09:00 صباحا

[4]– مقابلة مع **م. ج** ناشط سياسي، الجزائر العاصمة في 08–02–2018 على الساعة 11:00 صباحا

[5]–مقابلة مع م. ج، **المرجع نفسه.**

11جيجل:

– بلدية الشحنة: منتخب باسم الحركة الوطنية للطبيعة والنمو في انتخابات 2012 ترشح في انتخابات 2017 باسم حركة مجتمع السلم وتحصل على 3 مقاعد[1].

– منتخبين عن اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية في انتخابات 2012، تقدما وفازا في انتخابات 2017 باسم الحركة الشعبية الجزائرية[2].

12 بومرداس:

– بلدية بني عمران: منتخب باسم عهد 54 في 2012 التحق في وسط العهدة بالتحالف الوطني الجمهوري، ثم ترشح على رأس قائمة التجمع الوطني الدمقراطي في 2017، وتحصل على أربعة مقاعد[3].

– بلدية سيدي داود: رئيس بلدية سيدي داود في 2007 باسم الجبهة الوطنية الجزائرية، ترشح في سنة 2012 باسم التجمع الوطني الديمقراطي وحافظ على رئاسة البلدية [4].

– بلدية دلس: مترشح باسم النهضة في 2007، ترشح باسم جبهة القوى الاشتراكية في 2012، وفي 2017 منتخب باسم جبهة التحرير الوطني[5] .

[1]–مقابلة مع **ن. ل**، ناشط سياسي، الجزائر العاصمة في 08–02–2018.على الساعة 14:00 صباحا

[2]–**المرجع نفسه.**

[3]–مقابلة مع ن. خ، ناشط سياسي، بومرداس في 14–20–2018.على الساعة 10:00.

[4]–**المرجع نفسه.**

[5]–مقابلة مع ن. خ، **المرجع نفسه.**

13 ولاية تيزي وزو:

1.13 بلدية تيزي وزو:

- د. ك منتخب عن قائمة حرة في العهدة الانتخابية 2007 – 2012، وفي انتخابات 2012 ترشح باسم الحركة الوطنية للوفاق، وقبل نهاية العهدة انسحب من هذا الحزب ليلتحق بالتجمع الوطني الديمقراطي الذي ترشح باسمه في انتخابات 2017.[1]

2.13. بلدية ذراع بن خدّة:

- أ. ع منتخب في قائمة الحركة الشعبية الجزائرية في انتخابات 2012، وفي انتخابات 2017 ترشح في قائمة حركة مجتمع السلم.[2]
- ح. ر منتخب في قائمة حركة مجتمع السلم في انتخابات 2012، وفي انتخابات 2017 ترشح في قائمة حزب العمال.[3]

3.13.بلدية ايت عيسى ميمون:

- منتخب محلي عن قائمة حرة في انتخابات 2007، ترشح في 2012 و2017 باسم الحركة الوطنية للوفاق.[4]
- منتخبين عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في العهدة الانتخابية 2012 – 2017، ترشح في قائمة الحركة الشعبية الجزائرية في انتخابات 2017.[5]

[1]–مقابلة مع أ. أ **ناشط** سياسي ، تيزي وزوفي 10-03-2018. على الساعة10:00

[2]–مقابلة مع **ك. ج**،نائب رئيس بلدية سابق تيزي وزو في ،09-03-2018. على 13:00

[3]–**المرجع نفسه.**

[4]–مقابلة مع أ.أ، **مرجع سابق.**

[5]–**المرجع نفسه.**

4.13.بلدية أيت محمود:

- منتخب باسم جبهة التحرير الوطني في 2012، ترشح باسم تحالف تاج في انتخابات 2017.[1]

5.13. بلدية بني عيسى:

- منتخب عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 2007 ترشح في قائمة حرة في انتخابات 2012، ثم ترشح باسم تحالف تاج في انتخابات 2017.[2]

6.13.بلدية واقنون:

منتخب عن جبهة التحرير الوطني في العهدة الانتخابية 2012 –2017، انتقل وترشح باسم التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات 2017[3].

7.13.بلدية إعكوران:

منتخب عن جبهة التحرير الوطني في العهدة الانتخابية 2012 –2017، ترشح باسم الحركة الشعبية الجزائرية في انتخابات 2017[4].

8.13. بلدية أزفون:

منتخب عن التجمع الوطني الديمقراطي في العهدة الانتخابية 2012 –2017، انتقل في بداية العهدة إلى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية[5].

---

[1]–**المرجع نفسه.**

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]–**المرجع نفسه.**

[5]– مقابلة مع **ش. ح**، ناشط سياسي، تيزي وزو في 08–03–2018 على الساعة 10:00

9.13. بلدية تيرمتين:

منتخب عن جبهة القوى الاشتراكية في 2007، ترشح وأصبح رئيسا للبلدية في قائمة حرة في انتخابات 2012، وفي انتخابات 2017 ترشح باسم جبهة التحرير الوطني[1].

10.13. بلدية عزازقة:

منتخب عن جبهة القوى الاشتراكية في انتخابات 2007، وفي 2012 ترشح للانتخابات التشريعية عن الجبهة الجزائرية الوطنية ثم ترشح عن نفس الحزب في الانتخابات البلدية لنفس السنة وفاز برئاسة البلدية، وفي وسط العهدة انتقل إلى جبهة التحرير الوطني.[2]

11.13. بلدية واضية:

رئيس البلدية عن جبهة التحرير الوطني في العهدة الانتخابية 2007 – 2012، تحوّل في نهاية العهدة إلى التجمع الوطني الديمقراطي، ثم ترشح باسمه في انتخابات 2017.[3]

في هذا الصدد تشير نماذج التجوال السياسي على المستوى المحلي في الانتخابات المحلية الأخيرة التي أجريت في 29 نوفمبر 2017، استفحال كبير للظاهرة، فقد صرح ولد عباس الامين العام لجبهة التحرير الوطني إلى أن: 40 قائمة مشكلة من منشقين من الحزب بالأغلبية سلكت تجوالا معاكسا وعادت إلى الحزب بعدما فازت بل أغلبية في الانتخابات.

[1]– مقابلة مع ك.ج، **مرجع سابق**

[2]–مقابلة مع أ.أ، **مرجع سابق**.

[3] **مقابلة مع إسماعيل.د**، نائب رئيس مجلس شعبي بلدي، واضية في 07-03-2018 على الساعة 18:30

نحو 70 رئيس بلدية فائز باسم تسميات حزبية مختلفة التحق بجبهة التحرير الوطني مباشرة بعد تنصيبه[1].

ومنهم «حكيم بطاش" الذي فاز بعهدتين متتاليتين لرئاسة بلدية الجزائر الوسطى، الأولى كانت باسم الحركة الشعبية الجزائرية في 2012 والثانية في 2017 ترشح وفاز باسم قائمة حرة لكن أعلن التحاقه بحزب جبهة التحرير الوطني مباسرة بعد إعلان النتائج، وبرر بطاش هذا الانتقال الحزبي بأنه يبحث عن حصانة حزبية واستقرارا لعهدته النيابية فوجودي في الحركة الشعبية حسب قوله: **جعلني أتكلم دون أن أعمل ولكن موقعي اليوم سيجعلني أتكلم وأعمل**[2]. وهذا إشارة إلى النفوذ والريوع والامتيازات التي يحظى بها حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره جهازا من أجهزة السلطة، وهو يفسِّر سبب استقطاب هذا الحزب لأكبر عدد من المتجولين سياسيا.

المبحث الثاني: التأطير القانوني لظاهرة التجوال السياسي:

مع استفحال ظاهرة التجوال السياسي داخل الغرفة التشريعية والتي أثّرت كثيرا على أداء الأحزاب السياسية التي فقدت عددا كبيرا من مقاعدها التي منحها لها الناخبون عبر صناديق التصويت، ما استوجب ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة التي ارتبطت بظاهرة الفساد السياسي، وتمت الاستجابة لهذا المطلب بمنع هذه الظاهرة عبر المادة 117 من الدستور الجزائري 2016.

[1]–خالد بودية "ولد عباس قبل بالتجوال السياسي لصالح حزبه ومنعه على الأفلانين" ، **جريدة الخبر**، يومية جزائرية،العدد8776، صادر في 10 فيفري 2018، ص2

[2]– تصريح حكيم بطاش لقناة الجزائرية، بثت يوم 17 جانفي 2018.على الساعة 21 سا.

أولا: ظروف صدور قانون منع التجوال السياسي:

لم تمر ظاهرة التجوال السياسي التي مست منتخبي المجلس الشعبي الوطني في العهدة البرلمانية 2007-2012 دون انعكاسات هزت أركان الحياة السياسية في تلك الفترة، فحزب العمال وحده فقد أكثر من نصف أعضائه في البرلمان ولم يتبقى له سوى إحدى عشر نائبا[1] من ستة وعشرون نائبا التي أسفرتهم الانتخابات التشريعية لسنة 2007 [2]، الأمر الذي كاد أن يفقده كتلته البرلمانية، إذا علمنا أن الحد الأدنى لتكوين مجموعة برلمانية هو عشر نواب. وباعتبار حزب العمال أكثر الأحزاب السياسية المتضررة من هذه الظاهرة، كان أولى الأحزاب الذين سعوا إلى محاربة هذا السلوك، وأدرجته ضمن مقترحات الإصلاح السياسي سنة 2011 التي تبناها الحزب، حيث قدّمت الكتلة البرلمانية للحزب اقتراح قانون خلال هذه الفترة بهدف منع هذه الظاهرة[3]. هذا الاقتراح أسقط من طرف حزب جبهة التحرير الوطني حتى قبل عرضه على البرلمان، وكان ينص على حضر التجوال السياسي ويمنع النواب من تغيير انتماءاتهم الحزبية خلال ولايتهم النيابية. ودافع حزب جبهة التحرير الوطني على إسقاط هذه المادة التي اعتبر بأنها تستهدفه مباشرة بحكم أن عشرات النواب انظموا إليه بعد انتخابهم في قوائم أحزاب أخرى، وهي الوضعية التي أغضبت تلك الأحزاب باعتبارها الخاسر الأكبر من عملية التجوال السياسي.

وحسب عضو اللجنة القانونية في البرلمان "**سعيد لخضاري**"[4] في تصريح صحفي لإذاعة الجزائر الحكومية:" لقد ناقشنا البند 67 (حضر التجوال السياسي) لمدة ثلاثة أيام داخل

---

[1]-عبد الله بلغيث، "**الانتخابات و الاستقرار السياسي في الجزائر**، "(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1 ،2017)، ص292.

[2]-أحمد الأمين سويقات، **مرجع سابق** ص 205.

[3]-رؤوف جربي، لماذا تعارض الأحزاب الكبيرة منعه وهي أكبر المتضررين منه،/http//ASSALA2829.byethost9.com

[4]- وكالات، حزب بوتفليقة يلغي حضر التجوال السياسي لنواب البرلمان، "جريدة البيان،"2011-10-07
www.albayan.ae/one-world/news reports/2011-10-07-1. 1515409.تاريخ الزيارة(20 -05-2018)

اللجنة، وهناك أحزاب تقف ضد حذف هذه المادة وهو رد فعل منطقي إذا خسروا من عشرة إلى خمسة عشر نائبا" وأضاف:" ولكن في كل الأحوال فإن العهدة البرلمانية هي عهدة شعبية، ولا يجب أن يكون النائب رهينة حزب" ورفض لخضاري اعتبار انتقال نائب من حزب لحزب آخر انتهازية سياسية." وعلقت النائب عن حزب العمال "**نادية شويتم**" على حذف المادة 67 من قانون الانتخابات، قائلة:" إن حزب العمال ضد حذف المادة المرتبطة بمنع التجوال السياسي، وأوضحت أن دولا كثيرة منعت التجوال السياسي والذي بات يسمى دوليا بالانتجاع السياسي، باعتباره يخدم مصالح خاصة"[1] وأضافت النائب:" أن حذف المادة هو تناقض بين مضمون القانون المعدل وما جاء به القانون في مجلس الوزراء وأن التعديلات تعمدت الاحتفاظ بالنظام الانتخابي القديم." رد حزب العمال على نواب حزب الأغلبية الذين ثمنوا حذف المادة بأنها تشجع خيانة المنتخب للمنتخبين، وذكرت النائب "**نادية شويتم**" أن نسبة 90% من نواب المجلس غيروا أحزابهم(هذه النسبة لتبيان هول هذا الظاهرة لأن النسبة الحقيقية تقارب 26%)، مشيرة إلى ضرورة وضع حد للظاهرة. واقترح رئيس الجمهورية في مشروع تعديل الدستور لـ 2016، المادة 100 مكرر تدين هذه الظاهرة وبعد المصادقة على المشروع ثبِّت هذا الاقتراح في المادة 117 من الدستور.

ثانيا: النص القانوني لمنع التجوال:

في الوقت الذي يفترض تقنين ظاهرة التجوال السياسي عبر قانون الأحزاب أو في النظام الداخلي للبرلمان، ولكن تم تنفيذ ذلك عبر مادة دستورية في دستور 2016 المعدل لدستور 1996 من خلال نص المادة 117 التي تقول: يجرد المنتخب في المجلس الشعبي

[1]– رتيبة بوعدمة، **إسقاط المادة 67 من قانون الانتخابات التي تحظر التجوال السياسي**" البلاد . اون لاين"(05-10-2017)https://www.djazairess.com/elbilad/45210 تاريخ الزيارة 21-05-2018

الوطني أو في مجلس الأمة المنتمي إلى حزب سياسي، الذي يغير طوعا الانتماء الذي انتخب على أساسه من عهدته الانتخابية بقوة القانون.

يعلن المجلس الدستوري شغور المقعد بعد إخطاره من رئيس مجلس الغرفة المعنية ويحدد القانون كيفية استحلافه.

يحتفظ النائب الذي استقال من حزبه أو أبعد عنه بعهدته بصفته نائب غير منتم[1].

إن تحليل لنص المادة 117، تبين وجود حالتين للتجوال السياسي:

الحالة الأولى:

وردت في الفقرة الأولى وتخص النائب المغير لانتمائه السياسي بطريقة إرادية وفي هذه الحالة يجرد النائب من عضويته، ويعلن مقعده شاغرا ويحدد طريقة لاستخلاف بقوة القانون. ويفهم من هذه الفقرة أن المشرع الجزائري أخذ بفكرة أن المقعد ملك للحزب وليس ملك للعضو المنتخب، وبالتالي فرض مبدأ احترام العهدة الانتخابية والإرادة الشعبية، فالنائب في الأصل يمثل برنامج حزب سياسي معين، انتخب من أجل الدفاع عنه وعن المواطنين الذين انتخبوه على هذا الأساس.

الحالة الثانية:

أوردتها الفقرة الثانية من هذه المادة، وتخص النائب الذي استقال من حزبه أو طرد منه، فهو يحتفظ بعهدته النيابية بصفته نائبا دون انتماء سياسي وبالتالي يحتفظ بمقعده في البرلمان. وفي هذه الحالة يعتبر المقعد ملك للنائب وليس للحزب.

[1]- ج.ج.د.ش، القانون رقم 16/ 01المؤرخ في 06-03-2016 المتعلق بتعديل الدستور، الجريدة **الرسمية**، ع.14 الصادرة بتاريخ 07-03-2016

هذه الحالة لم تغلق الباب أمام التجوال السياسي نهائيا، ولكن اشترطت على النائب المتجول الاستقالة أو الطرد من الحزب وهاتين الحالتين تضمن له الاحتفاظ بعضويته النيابية كنائب دون انتماء، ولكن لا يستطيع الالتحاق بحزب آخر وبالتالي لا يستطيع تغيير لونه السياسي.

مما سبق تتضح رغبة المشرع الجزائري عبر المادة 117 فرض سلوك الانضباط والالتزام الحزبي والانتخابي على المنتخب الوطني، لكن دون أن يضع حدا نهائيا لظاهرة التجوال السياسي، ولم تغير في الواقع شيئا كبيرا، كما تم توضيحه سابقا عند استعراض واقع السياسي في العهدتين البرلمانيتين: 2007-2012 و2012-2017، حتى قبل صدور هذا القانون كان هؤلاء النواب المنسحبين من أحزابهم والتحقوا بأحزاب أخرى على غرار حزب جبهة التغيير وتجمع أمل الجزائر يقدمون على أنهم نواب دون انتماء.

إلا أن الملاحظ لهذه المادة يري بآنها أغلقت الباب أمام المتجولين السياسيين من حزب إلى آخر، إلا أنها لم تحمي الأحزاب من فقدان نوابها بعد انتخابهم تحت راياتهم.

ما يعني أن هذا القانون لن يستطيع إيقاف هذه الظاهرة السلوكية إن لم تترجم في قانون الانتخابات وقانون الأحزاب وكذا النظام الداخلي للبرلمان وحصر الحالات التي يمكن للمنتخب أن يغادر فيها حزبه الأصلي.

نشير إلى أن الدستور منع التجوال السياسي في البرلمان، ولكن لم يمنعه على المستوى المحلي.

المبحث الثالث: العوامل التفسيرية لظاهرة التجوال السياسي من خلال دراسة حالة متجولين سياسيين من بلدية أقني قغران بولاية تيزي وزو 2007-2017:

فتحت نتائج انتخابات المجالس البلدية والتي لم تضمن الأغلبية المطلقة لتشكيل المجلس الشعبي البلدي ما ترك الأبواب واسعة أمام ظاهرة التجوال السياسي التي حاربها المشرع عبر دستور 2016 من البرلمان، لتدخل اليوم مجددا إلى الحياة السياسة عبر بوابة المجالس المحلية خاصة أن نص المادة 117 من دستور 2016[1] حارب الظاهرة في البرلمان فقط ولم يتعرض لها في المجالس المنتخبة.

تكاد تنعدم المعلومات والإحصائيات حول حجم ظاهرة التجوال السياسي في المجالس المحلية ما دفعنا إلى التركيز على عملية جمعها من خلال نشطاء السياسيين، إضافة إلى نماذج المجالس البلدية التي سايرناها خلال هذه الفترة. وأردنا من خلال هذه الأمثلة، إعطاء البعد الوطني للظاهرة من خلال تناول على الأقل مثال عن كل ولاية من الولايات الممثلة التي تمكّننا من الوصول إليها، ثم ركزنا على ولاية "تيزي وزو" وذكر أمثلة عديدة لنبيِّن مدى استفحال الظاهرة، وفي الأخير أخذنا بلدية "أقني قغران" كنموذج للدراسة عن طريق تحليل المعطيات التي تمكننا من الحصول عليها بعد إجراء مقابلات مع المنتخبين الذين غيّروا انتماءاتهم السياسية.

أولا: وصف للظاهرة:

من أجل استقصاء العوامل الدافعة بالمنتخب إلى تغيير انتماءاته السياسية، تم إجراء مقابلات مع عينة من المنتخبين المحليين في بلدية أقني اقغران التابعة لولاية تيزي وزو والمقدر

[1]-ج.ج.د.ش، القانون رقم 16/ 01المؤرخ في 06-03-2016 المتعلق بتعديل الدستور ،**الجريدة الرسمية**، ع.14 الصادرة بتاريخ 07-03-2016

عددهم بسبعة منتخبين من أصل ثمانية متجولين سياسيا في البلدية خلال الفترة الممتدة من بداية سنة 2007 إلى نهاية سنة 2017*.

1. قائمة المنتخبين من 2005 إلى 2017:

جدول رقم (7): قائمة منتخبي بلدية أقني قغران 2005-2017

العهدة	الحزب	قائمة المنتخبين
2005- 2007:	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	• ب.م.أ. • ب.م. • م.ع.
	التجمعالوطني الديمقراطي	• م.ص. • ب.ل. • أ.س.
	جبهة التحرير الوطني:	• ب.ع. • ر.أ.
	حزب العمال	• م.ك.

*- علما أن بلدية أقني قغران لم تعرف انتقال منتخبين محليين من أول انتخابات تعددية إلى غاية 2006.

2007- 2012	التجمع الجزائري الديمقراطي:	• ب.ع. • ج.أ.
	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	• ب.ف. • ي.أ.
	الاحرار	• ب.م.أ. • ب.م.ع.
	جبهة التحرير الوطني:	• ب.ع.
	جبهة القوى الاشتراكية	• ح.ع.
	حركة مجتمع السلم:	• ن.س.
	التجمع الجزائري الديمقراطي	• ب.ع. • ر.م. • ش.إ. • م.ب.
		• ب.م.أ.

2017-2012	الاحرار	• م.ع وبعد استقالته عوِّض بـ: ب.م. • ر.أ وبعد وفاته عوض بـ: م.م • س.ر.
	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	• ب.ف. • س.أ. • م.س. • ن.ن.
	جبهة التحرير الوطني	• ب.ح.
	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	• ب.ف. • س.أ. • ش.إ. • ن.س. • ع.ر.
		• ف.س. • ر.م.

2017	تحالف التاج	• ر.م.أ.
	جبهة التحرير الوطني	• ب.ح. • م.ع.
	حركة مجتمع السلم	• م.ع • ف.م.
	الحركة الشعبية الجزائرية	• ب.م.أ.

المصدر: أرشيف بلدية أقني قغران.

2. حركة التجوال السياسي في بلدية أقني قغران 2007 -2017:

استطعنا أن نجمع المعلومات الخاصة بظاهرة التجوال السياسي لبلدية أقني قغران ولاية تيزي وزو، والتي سنعرضها على الشكل التالي:

✓ عدد المنتخبين المتجولين خلال هذه الفترة:

❖ من بداية سنة 2007 إلى أكتوبر 2007: منتخبين.

❖ 2007-2012: ولا منتخب.

❖ 2012-2017: 6 منتخبين.

❖ من ظهور نتائج انتخابات 23 نوفمبر إلى نهاية2017: منتخبين

العدد الإجمالي لحالات التجوال هو: 12 حالة.

عدد المنتخبين المتجولين خلال هذه العهد هو ثمانية (8) منتخبين على ثلاثة وثلاثون (33) منتخب أي ما يفوق 24 %.

قائمة المتجولين السياسيين في بلدية أقني قغران في الفترة: من بداية 2007 إلى أكتوبر 2007

جدول رقم (8): قائمة متجولي بلدية أقني قغران بداية 2007 إلى أكتوبر 2007

الاسم	الحزب المنتقل منه	الحزب المنتقل إليه
م.أ.ب	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	مستقل
أ.ر	جبهة التحرير الوطني	مستقل

- **المصدر: من إعداد الطالب**

- **قائمة المتجولين السياسيين في بلدية أقني قغران في الفترة** :2007-2012

لم تكن هناك أي حركة تجوال سياسي تذكر. ولكن بالمقابل عرفت هذه البلدية انسدادا كليا، رغم بعض المحاولات لاستقطاب منتخبين من المعارضة، إلى درجة عجز البلدية لتأدية أدنى الخدمات، وأصبح الوالي هو الذي يأمر بصرف رواتب العمال[1].

- **قائمة المتجولين السياسيين في بلدية أقني قغران في الفترة:** 2012-2017:

- **جدول رقم (9):** قائمة منتخبي بلدية أقني قغران المتجولين 2012-2017

الاسم	الحزب المنتقل منه	الحزب المنتقل إليه في المرة الأولى	الحزب الأول المنتقل إليه في المرة الثانية
م.أ.ب		جبهة التحرير الوطني	الحركة الشعبية الجزائرية

[1]- مقابلة مع س ن، منتخب محلي في بلدية أقني قغران 2007-2012 أقني قغران في 05 جوان 2018 على الساعة العاشرة

	مستقل		
م. ب	مستقل	جبهة التحرير الوطني	الحركة الشعبية الجزائرية
ر.س	مستقل	جبهة التحرير الوطني	
م.م	مستقل	جبهة التحرير الوطني. المعني رفض أن يكون قد انتقل إلى الجبهة[1].	
إ.ش	التجمع الوطني الديمقراطي	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	
م.ر	التجمع الوطني الديمقراطي	تحالف تاج	

المصدر: من إعداد الطالب

[1] - مقابلة مع م.م، منتخب محلي في بلدية أقني قغران 2007-2012 أقني قغران في 01 سبتمبر 2018 على الساعة الثامنة

قائمة المتجولين السياسيين في بلدية أقني قغران في الفترة:نهاية انتخابات 23 نوفمبر إلى نهاية 2017

جدول رقم (10): قائمة متجولي بلدية أقني قغران من نهاية انتخابات 23 نوفمبر إلى نهاية2017

الاسم	الحزب المنتقل منه	الحزب المنتقل إليه
م.ر	تحالف تاج	المستقبل
م.أ.ر	تحالف تاج (تاج)	التحق بالهيئة التنفيذية المجلس الشعبي البلدي التي يسيرها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: العوامل التفسيرية للظاهرة: دوافعها ومحدداتها:

عدد المتجولين الذين تمت مقابلتهم هو سبعة منتخبين من أصل ثمانية منتخبين، الثامن هو "**أ.ر**" توفي قبل انتخابات 2017. ولكن حسب المعلومات المقدمة لنا، فهذا المنتخب انسحب من حزب جبهة التحرير ولكن لم يلتحق بحزب آخر بل ترشح كمترشح في القائمة الحرة لانتخابات 2012 التي ترأسها "**م.أ.ب**" الذي كان رئيس بلدية أقني قغران عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في العهدة الانتخابية (2005-2007). والمنتخبان (**ر.س** و **م.م**)، انتقلا من منتخبان مستقلان في نفس القائمة الحرة التي ترأسها "**م.أ.ب**" في انتخابات 2012 إلى حزب سياسي، ولم ينتقلا من حزب إلى آخر.

وهؤلاء المنتخبين الذين تمّ الالتقاء معهم غيّروا أحزابهم واتجهوا إلى أحزاب أخرى ولو مرة واحدة خلال هذه الفترة، وهناك من بينهم من تجوّل بين ثلاثة أحزاب. وهم يعبِّرون عن

تسعة حالات من بين اثنتا عشرة حالة للتجوال السياسي في بلدية أقني قغران بين 2007-2017.

1. دور المتغيرات المتعلقة بالبنية الحزبية:

بالنسبة لدور المتغيرات الحزبية في إنتاج سلوك التجوال السياسي، فكل الذين أجابوا على الأسئلة الخاصة بهذا الجانب أقرّوا بعدم وجود ممارسات ديمقراطية في الأحزاب خاصة في الهياكل المحلية. ونفس الشيء فيما يخص دوران النخب في هياكل الحزب، فالمسؤول لا يتغير إلا في مرات نادرة وصرّح أحد المتجولين وقال "رغم أن هناك انتخابات داخل هياكل الحزب، إلا أن الديمقراطية غائبة، فالانتخابات في هياكل الحزب شكلية وصورية فقط، وحتى فيما يخص المشاركة في اتخاذ القرار وإبداء الرأي، فلك حق الكلام وإبداء الراي ولكن ليس بالضرورة يؤخذ كلامك بعين الاعتبار"[1].

وذهب أحدهم وهو **م.ر** إلى القول بأن حتى على المستوى الولائي ليس هناك ممارسات ديمقراطية[2]، فالمسؤولون لم يتغيّروا منذ أكثر من عشر سنوات، وأن المسؤول الولائي للحزب الذي ينتمي إليه هو عضو في البرلمان للعهدة الرابعة على التوالي، والعديد من المناضلين انسحبوا من الحزب بسبب شخصنة السلطة داخل الحزب، ولعدم وجود أفاق سياسية بالنسبة لهم داخله. وصرح السيد **ف.ب** كونه رئيس المجلس البلدي للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن رئيس البلدية التابع للحزب في الفترة بين 2005 و2007، كان يتدخل في عمل المجلس البلدي للحزب بغية تسييره وتوجيهه[3]، وردا على ذلك قال **م.أ.ب** رئيس المجلس الشعبي في تلك الفترة بأن المجلس البلدي للحزب ورئيسه بالتحديد هو الذي كان يريد التدخل

[1]- مقابلة مع **إ.ش**، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي أقني قغران، أقني قغرانفي04-06-2018 على الساعة 16:00

[2]-مقابلة مع **م.ر**، "منتخب ببلدية أقني قغران، أقني قغران في 03-06-2018 على الساعة 17:00

[3]-مقابلة مع **ف.ب**، **رئيس** المجلس البلدي من أجل الثقافة و الديمقراطية، أقني قغران، أقني قغران في 30-05-2018 على 17:00

في تسيير اعمال المجلس الشعبي البلدي لأغراض حزبية بغية تصفية الحسابات السياسوية مع الموظفين ذات التوجه السياسي المخالف له، الأمر الذي أدى به إلى الانسحاب من الحزب.[1]

وصرّح **م.ر** الذي امتعض من تصرف القيادة المحلية للحزب التي لم تعطي القاعدة حق اختيار قائمة الترشح لـ 2017، بل رئيس الهيئة البلدية للحزب شخصيا اصطفّ مع احد المترشحين وحضّروا قائمة المرشحين للانتخابات المحلية على غرار ما قام به أحد المناضلين المنافسين لهم بتحضير قائمة أخرى، وكلا القائمتين تدّعي تمثيل القاعدة النضالية، الأمر الذي أدى بالهيئة الولائية إلى دمج القائمتين دون أخذ بعين الاعتبار فرص النجاح في الانتخابات[2]، وهذا ما برهنت عليه نتائج الانتخابات لـ2017، حيث بعد أن كان التجمع الوطني الديمقراطي يسيِّر البلدية لعهدة ثانية، لم يفز هذه المرة ولو بمقعد واحد ولم تتجاوز عدد أصوات الحزب 96صوت. نفس الحالة أكدها **ف.ب** حيث قال بأن المكتب الولائي للحزب هو الذي رتّب قائمة المرشحين لانتخابات 2007 دون استشارة أو اشراك مناضلي الحزب في ذلك، والتي عيِّن هو على رأسها متحججا بالمشاكل التنظيمية التي عاشها الحزب في تلك الفترة بعد انسحاب م.أ.ب مع العدد المعتبر من مناضلي الحزب الذين انسحبوا معه.

وحتى لو احتج هؤلاء أو عارضوا قائمة الترشح المقدمة وعلى ترتيب المرشحين فيها، فإنهم لا يستطيعون فعل شيء أمام القانون العضوي المتعلق بالانتخابات لسنة 2016 وبحسب المادة 84 منه، التي تمنح للحزب سلطة إيداع ملفات الترشح لدى الإدارة المختصة وعدم السماح بإجراء أية إضافة أو إلغاء أو تغيير للترتيب بعد إيداعها لدى المصالح المعينة ما عدا

[1]–مقابلة مع م.أ.ر، منتخب ببلديةأقني قغران ، أقني قغران في 07-06-2018 على الساعة 14:00

[2]– مقابلة مع م.ر، **مرجع سابق**

في حالة الوفاة أو وجود مانع قانوني[1]، هذه المادة أعطت سلطة كبيرة للقيادة الحزبية في قبول، إعداد وترتيب المرشحين داخل القوائم الانتخابية.

2. متغير الولاء والانتماء الحزبي:

لم يعد لهذا البعد في النضال السياسي أهمية كبيرة سواء عند المواطنين أو المناضلون أو الأحزاب السياسية بحد ذاتها، فما بالك عند المنتخبين.[2] فلم يعد هناك التزام المناضلين والمنتخبين بقرارات وأراء قيادات الأحزاب، ولا هناك اهتمام الأحزاب بترقية المناضلين وإعطائهم فرص للتنافس داخل هياكل الحزب ولا خارجها بإشراكهم في الانتخابات خاصة المحلية، حيث يبحث الحزب عن مترشحين من خارج أطرها.

وهؤلاء المناضلون المستقطبون عن طريق الترشيح في الانتخابات ينظرون إلى الحزب كفرصة لتحقيق مصلحة، فإذا فقِدت المصلحة انتفت الحاجة إلى التواجد داخل هياكل الحزب.

وعن دور هذا المتغيِّر بالنسبة لسلوك التجوال أوضح المستجوبون أن: القاسم المشترك بين كل هؤلاء المنتخبين الذين اتصلنا بهم من بين المتجولون سياسيا في بلدية أقني قغران في هذه الفترة أن هناك منهم من لم يكونوا مناضلين أصلا في هذه الأحزاب التي ترشحوا فيها وآخرون مناضلين لكن ليسوا نشيطين في أحزابهم التي ترشحوا فيها قبل هذه المواعد الانتخابية. بالنسبة لـ: **م.أ.ب**، كان من قبل مناضل في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في بدايات التسعينات إلا أنه لم يعد له علاقة تنظيمية للحزب في الفترة التي سبقت ترشيحه في 2005[3].

---

[1]- بلغيث عبد الله، **الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1 ،2017)275ص

[2]- عرِفت منطقة القبائل لاسيما تيزي وزو بعد الانفتاح السياسي بداية التسعينيات من القرن الماضي بسيطرة حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية على الساحة السياسية لمدة لا تقل عن عشرية كاملة. ولكن بدأت بعد ذلك في فقدان هذه السيطرة لصالح أحزاب السلطة، خاصة بعد مقاطعة انتخابات 2002 التي سمحت لحزبي السلطة للفوز بـ 11 مقعد في البرلمان وتسييرها لبعض بلديات الولاية. وفي نضري أن لهذه الانتخابات والأحداث التي مرّت بها المنطقة في تلك الفترة دور بارز في عقلية المناضل السياسي القبائلي وكانت سببا في بروز ظاهرة التجوال السياسي في الولاية.

[3]–مقابلة مع ف.ب،**مرجع سابق**

وكذلك **إ.ش** الذي كان مناضل في جبهة التحرير الوطني قبل التعددية الحزبية في 1989 ولم يناضل في أي حزب بعد ذلك إلى أن ترشح في الانتخابات المحلية لسنة 2012 في حزب التجمع الوطني الديمقراطي[1].

أما **م.ر** فلم يكن يوما مناضلا في التجمع الوطني الديمقراطي إلى أن ترشح في صفوفه لانتخابات 2012 [2] وبرغم ترشحه في صفوف هذا الحزب، بل وحسب **ب.ع رئيس** المكتب البلدي للحزب فإن **م.ر**، وحتى بعد أن أصبح منتخبا في البلدية باسم الحزب لم يكن له بطاقة مناضل إلى أن غادر الحزب في 2017، ما يفسر عدم اتخاذ الحزب لإجراءات تنظيمية ضده، بعد ترشحه باسم تحالف تاج،[3]

وبالنسبة لـ **م.ب** فإنه كذلك وحسب تصريحه كان من قبل، في أيام الجامعة مع التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية الذي حضر مؤتمره الوطني في 2003 ولكن بعد ذلك لم يبقى في هياكل الحزب، وبعد التحاقه بـ جبهة التحرير الوطني لم يسدد اشتراكات الحزب ولو مرة واحدة[4].ونفس الشيء بالنسبة لـ **م.أ.ر** الذي لم يكن مناضلا في أي من الأحزاب التي شكّلت تحالف تجمع أمل الجزائر الذي ترشّح تحت مضلته في انتخابات 2017.[5]

وما دفع بهؤلاء إلى الترشح في الانتخابات المحلية لبلدية أقني قغران هو اتصال الأحزاب بهم من أجل ترشحهم في القوائم الانتخابية التابعة للحزب وهذا لمكانة كل واحد منهم في عائلته أو قريته أو حتى داخل البلدية، لحصد أكبر عدد من الأصوات.

---

[1]–**مقابلة مع إ.ش، مرجع سابق**

[2]–مقابلة مع **ب.ع**، رئيس المكتب البلدي للتجمع الوطني الديمقراطي أقني قغران،أقني قغرانفي 15-05-2018 على 17:00

[3]– **المكان نفسه**.

[4]–مقابلة مع م.**ب**، منتخب بلدي أقني قغران ،أقني قغرانفي 02-06-2018 علي الساعة 15:30

[5]–مقابلة مع م.أ.ر، **مرجع سابق**.

وصرّح رئيس المجلس البلدي للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في أقني قغران بأن من بين العوامل التي حفزتهم على الاتصال بالسيد **م.أ.ب** للترشح على رأس قائمة الحزب في انتخابات 2005 هو كون أصله من قرية أيت أرقان وعاش طويلا في قرية أقني قغران، وفي تلك المرحلة كان يسكن في قرية أيت القايد، الأمر الذي جعله مقبول شعبيا في القرى الثلاثة[1] وهو الامر الذي ساعده في النجاح في تلك الانتخابات.

ونفس الشيء بالنسبة لـ **إ.ش** الذي اتصل به أعضاء التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من أجل ضمه إلى قائمة الترشيحات لسنة 2017 لعدم امتلاكه مناضلين ذوي كفاءات في قرية أيت أرقان بعدما هاجر عديد المناضلين من الحزب بعد انشقاق 2007 ومساندتهم لإبن قريتهم رئيس البلدية أنذك.[2]، إضافة إلى **م.ر** الذي ترشح في التجمع الوطني للديمقراطية لاستقطاب عائلته الكبيرة ، ومن اجل استقطاب أصوات كثيرة في قرية ايت القايد ثم اتصل به تحالف تاج لنفس الأسباب بعد انسحابه من التجمع الوطني الديمقراطي لعدم ترشيحه كرأس قائمة الحزب رغم عدم قناعته بتوجهات السياسة لأحزاب تحالف تاج [3].ونفس الملاحظة التي يمكن أن نلاحظها فيما يخص **م.أ.ر** الذي ترشح في تحالف أمل الجزائر لعدم امتلاك التحالف لمترشح من قرية أقني قغران.[4]

هذا الواقع يفسر ارتباط التجوال السياسي بعدم وجود لا ولاء سياسي ولا قناعة حزبية لدى هؤلاء المنتخبين، وبالتالي فغياب هذا الشعور بالولاء الحزبي لديهم يجعلهم يتنقلون من حزب لأخر تماشيا مع ما يخدم طموحاتهم الشخصية.

---

[1]–مقابلة مع ف.ب، **مرجع سابق**

[2]–**المرجع نفسه.**

[3]–مقابلة مع م.ر، **مرجع سابق**

[4]– مقابلة مع م.أ.ر، **مرجع سابق**

3. دور متغير النظام الانتخابي:

ساهم النظام الانتخابي النسبي المتبنى في الجزائر منذ 1997 إلى غاية اليوم في بروز ظاهرة التجوال السياسي، فإقصاء القوائم التي لم تحصل على نسبة 5% في الانتخابات التشريعية وعلى 7% في الانتخابات المحلية من التمثيل، وكذا اشتراط حصول القائمة المرشحة على عدد كبير من التوقيعات، أرغم المناضلين داخل الأحزاب السياسية خاصة الصغيرة منها، و الطامحين لمراكز القيادة والسلطة على الانتقال من حزب إلى آخر بغية تحقيق حاجاته الانسانية المتمثلة بالخصوص في تحقيق وتقدير الذات خاصة مع ارتباط العمل السياسي في الجزائر بالفساد والمال السياسي والزبونية.

وقد أوضح المستجوبون دور هذا العامل من خلال الحالات التالية: فاستعانة **ف.ب** رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية أقني قغران في الانتخابات الأخيرة بـ م.أ.ر من تحالف تاج، ما كان ليكون لولا الحاجة إلى تكوين أغلبية داخل المجلس الشعبي البلدي، نفس الشيء أكده **م.أ.ب** حول انتقاله إلى حزب جبهة التحرير الوطني بين 2012 و2017، فبالنسبة له هذا التنقل دفعه إليه الرغبة في الحفاظ على المنتخب جبهة التحرير الوطني **ح.ب** ضمن تحالفه للوقوف ضد رئيس المجلس الشعبي البلدي آنذاك، وكذلك من أجل تدعيمه في الترشيحات لسنة2017[1] حيث التحق بهذا الحزب ومعه أكثر من مائة عضو، التحقوا هم أيضا بالحزب لتقوية نفوذ هذا المنتخب ضد طرف آخر في الحزب كي لا يتمكن من الترشح في هذه الانتخابات، وحسبه دائما، فبمجرد أن تم ترشيح هذا المنتخب كرأس قائمة جبهة التحرير الوطني*، تم الانسحاب من الحزب و تنقلوا إلى الحركة الشعبية الجزائرية للترشح باسمها.

[1]–مقابلة مع م.أ.**ب**، منتخب محلي أقني قغران، أقني قغرانفي 01–06– 2018 على الساعة 16:00

*م.أ.ب أراد أن يكون ح.ب رأس قائمة جبهة التحرير الوطني كي يكون حليفا له بعد انتخابات 2017، لأنه لم يضمن التحالف مع الطرف الثاني للجبهة.

4. دور المتغيرات الشخصية والاجتماعية:

للطموحات الشخصية دور في تفسير انتقالاتهم من أجل الترشح والمحافظة على مكانهم في البلدية فكل الذين قابلناهم عبّروا عن رغبتهم في خدمة مصالح المواطنين من خلال تواجدهم في المجلس الشعبي البلدي، ولكن لا يمكن أن تكون هذه الرغبة في خدمة الغير غير مصحوبة بدوافع تحقيق حاجات شخصية. فمسؤولان على حزبين في أقني قغران قالا بأن ما دفع منتخبيهما لترك احزابهما والترشح باسم حزب أخر هو الرغبة في الحصول على منصب عمل وأجرة.

هذا ما يبين بأن للحاجات الشخصية تفسير لظاهرة التجوال السياسي، فالإلحاح على الترشح وبكل الوسائل، وإن تطلب الأمر تغيير الحزب وإطار الترشح لأكثر من مرة لدليل على أن هناك حاجات نفسية ورغبات مادية تدفعهم لذلك.

كما لعبت المتغيرات الاجتماعية في ظاهرة التجوال السياسي عند الفئة التي درسناها دورا أساسي في العملية، حيث عبّر أكثر 50% منهم عن مساهمة هذا العامل في اتخاذ قرار الانتقال من حزب إلى آخر. أما منتخب خامس فرغم أنه لم يعطي لهذا العامل أهمية في تفسيره لسلوكه السياسي، ولكن العارف بنسبهم يعلم بأنه تربطه علاقة مع رأس القائمة التي ترشح فيها.

وم.أ.**ب** اعتمد على هذا العامل في انتخابات 2007 و2012، حيث سانده مناضلي التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية خاصة المنتمين إلى القرية التي انحدر منها، بعد انسحابه

من هذا الأخير[1]، إلى درجة أن في إعداد الحزب لقائمة الانتخابية لـ 2007 لم يجد مناضلين من هذه القرية يرشحهم لهذه الانتخابات[2].

وكذلك بالنسبة لـ **إ.ش**، فبعد أن لم يجد حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية مرشحين لهم وزن لانتخابات 2007 و2012 من القرية السالفة الذكر اتصل به مسؤولي الحزب للترشح باسمه في انتخابات 2017.

ونفس الشيء، بالنسبة لـ **م.ر** الذي كان يشغل منصب نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم التجمع الوطني الديمقراطي، حيث صرح بدور أفراد عائلته وقريته عن دعمهم المطلق له مهما كان الحزب الذي سيترشح باسمه بعد انسحابه من هذا الحزب الأمر الذي شجّعه للالتحاق بتحالف تاج.[3]

وبالنسبة لـ **م.أ.ر** قال بأن قراره بترك تحالف تاج والانضمام للهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي الذي فاز بها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كان تحت ضغط مواطني القرية وخاصة أبنائه الذين ألحوا عليه' وهذا لا لشيء إلا لأنه من نفس قرية رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي لم يكن يملك الأغلبية في المجلس.

الامر الذي يبيِّن بأن لا يزال هناك ولاء للعشيرة والأسرة لدى المناضلين والمنتخبين يفوق في كثير الأحيان عن الولاء للحزب.

[1]-مقابلة مع م.أ.ب، **مرجع سابق**

[2]– مقابلة مع ف.ب ، **مرجع سابق**

[3]– مقابلة مع م.ر، **مرجع سابق**

5. دور الزبونية

حتى هذا العامل يساهم هو كذلك في التشجيع على التجوال السياسي و رغم أن بلدية أقني قغران فقيرة من حيث الموارد فليس هناك ما يدفع السلطات أو الاحزاب الكبيرة على استقطاب المنتخبين فيها، إلا أن" **ح.ب**" منتخب عن جبهة التحرير الوطني صرّح بأن أحد العوامل التي تركت المنتخبين الأربعة الذين كانوا معه في تحالف ضد رئيس البلدية، التحقوا بالحزب بعدما كانوا أحرار دفعهم الخلاف الذي كان بينهم و بين رئيس البلدية الذي كان ينتمي إلى التجمع الوطني الديمقراطي ، فأرادوا أن يحتموا بالحزب العتيد، خاصة و أنهم كانوا معه في خلاف قانوني بعد أن أحالوا قضية فصلهم من مناصبهم في المجلس التنفيذي البلدي إلى المحكمة[1]. كما أكدته بعض التجارب الأخرى كتجربة رئيس بلدية عزازقة الذي التحق بجبهة التحرير الوطني بعد أن أنتخب باسم جبهة الجزائر الجديدة، والذي كان قبل ذلك منتخبا باسم جبهة القوى الاشتراكية[2].

خلاصة الفصل:

مما سبق تبين بأن ظاهرة التجوال السياسي، سلوك جديد على المشهد السياسي الجزائري فلم يبرز على الساحة بشكل لافت إلا بعد الانتخابات البرلمانية والمحلية لسنة 2007، ولكن أخذ أبعادا كبيرة في غضون العشر سنوات التالية.

والملاحظ من خلال الدراسة التي أجريناها أن هذه الظاهرة أصبحت عامة، مست العديد من بلديات الوطن، حيث أن العديد من المجالس البلدية المنتخبة، التي لم يحصل فيها أي

[1]–مقابلة مع **ح.ب**، منتخب محلي، أقني قغران، أقني قغرانفي 16-06-2018 على الساعة 13 زوالا

[2]– مقابلة مع أ.أ، **مرجع سابق**.

حزب على أغلبية مريحة، تحسم عن طريق تفعيل هذه الظاهرة التي أخذت مكان التحالفات الحزبية.

الخاتـــمـــة

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول	الصفحة
قائمة الأشكال	
الشكل رقم (1): النموذج التصوري للسلوك السياسي عند كنستون	18
قائمة الجداول:	
الجدول رقم (1) : يوضح تصنيف أولسن لفئات المشاركين في الحياة السياسية	33
الجدول رقم (2):الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي في البرلمان 2007-2012	64
الجدول رقم(3): الأحزاب المتضررة من التجوال السياسي 2007-2012.	65
الجدول رقم(4):الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي 2007-2012 بعد تحديث المعلومات	67
الجدول رقم (5) :الاحزاب المتضررة من التجوال السياسي2007-2012 بعد تحديث المعلومات	66
الجدول رقم (6):الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي 2007-2012	70
الجدول رقم (7): قائمة منتخبي بلدية اقني قغران 2005-2017	84
الجدول رقم (8): قائمة متجولي بلدية أقني قغران بداية 2007 – أكتوبر 2007	88
الجدول رقم (9): قائمة منتخبي بلدية أقني قغران المتجولين بداية 2012-2017	89
الجدول رقم (10): قائمة متجولي بلدية أقني قغران من نهاية انتخابات 23 نوفمبر2017- نهاية 2017	90

خاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة التجوال السياسي أصبحت سمة من سمات الحياة السياسية في الجزائر، وجدت دوافعها ومحفزاتها في عدة متغيرات، تقسم إلى ثلاث مستويات: متغيرات متعلقة بالشخص المتجول في حد ذاته، التي تفسر بحسب نظرية الحاجات بسعي المتجول إلى تحقيق حاجاته النفسية والاجتماعية والسياسية، قصد تحقيق ترقية اجتماعية وسياسية له، أما المتغير الثاني يتعلق بخصوصية البنية الحزبية الجزائرية المحكومة بممارسات تفتقد إلى معايير فرض الانضباط الحزبي، إشراك القواعد النضالية في اتخاذ القرارات المصيرية، وفشل الاحزاب السياسية في أداء أهم وظيفة له وهي وظيفة التجنيد السياسي لأعضائها حيث أضحت الترشيحات لمناصب السلطة خاضعة لمعيار الزبونية والمال السياسي بدل النضال الحزبي. ويضاف إلى هذين المتغيرين، متغيرات متعلقة بالبيئة المحيطة بالشخص المتجول، ما تعلق بدور العلاقات الاجتماعية والنظام الانتخابي ذو التمثيل النسبي في تحفيز وتنشيط هذا السلوك.

ومن خلال نتائج الدراسة نقدم التوصيات التالية قصد ضبط الظاهرة وانعكاساتها السلبية على الممارسة السياسية في الجزائر:

1- على مستوى الأحزاب:

- على الأحزاب السياسية أن تولي عناية أكبر لأدوارها الأساسية، على غرار التنشئة السياسية، من خلال تعميق الخط السياسي، والتكوين القاعدي للمناضلين. قصد ترسيخ القناعات الحزبية وتدعيم الولاء الحزبي.
- على الأحزاب أن تقر قواعد الممارسة الديمقراطية الداخلية، والتداول على المواقع القيادية المحلية والوطنية بما يستوعب أمال المناضلين، وينمي الولاء فيهم.

- العمل على إيجاد فضاء للالتقاء والحوار بين الحزب ومنتخبيه، من شأنه أن يرقي التشاور وتبادل الآراء فيما يخص أهداف الحزب، وكذا الاستماع لانشغالات المنتخبين. ولا يتوقف هذا عند ترسيخ هذه الممارسات ولكن العمل على تطويرها لتصبح ثقافة وقيمة سياسية تحكم العمل الحزبي.

2- على مستوى السلطة:

- لابد للسلطة أن تلعب دورا هاما في ترقية العمل السياسي وتثمينه اجتماعيا. إن من شأن مثل هذه التدابير أن ترفع من احترام الرأي العام للممارسة السياسية، كأداة من الأدوات المحققة للمصلحة العامة. ولا شك أن ذلك يبعث على مزيد من الاحترام للممارسة السياسية والعهدة الانتخابية ومزيد من الاستهجان للممارسات الانتهازية التي منها التجوال السياسي.

3- على المستوى القانوني:

- لابد من تدابير قانونية جدية تهدف إلى محاربة حقيقية لظاهرة التجوال السياسي. كأن تحجب العهدة الانتخابية من المتجول السياسي بمجرد انسحابه من الحزب.

- من ناحية أخرى، يجدر أن تكون التحالفات في الانتخابات على مستوى الأحزاب بصورة أوسع بحيث يضيق الخناق على التحالفات الفردية قصد وضع حد للانتهازية السياسية التي يتميز بها العضو الحزبي.

- لابد من إعادة النظر في النظام الانتخابي الذي يتبنى النسبية، وتكييفه مع المعطيات المحلية وخصوصية العمل السياسي في الجزائر. فإذا كان النظام النسبي أكثر ملائمة بالديمقراطيات الناشئة، كالجزائر على مستوى البرلمان والمجالس الولائية، فإنه لا يساعد في تسيير المجالس البلدية التي

غالبا ما تفرز الانتخابات فيها على تمثيل واسع للأحزاب تعيق اجراء تحالفات، وتفتح الأبواب امام انسداد المجالس المحلية تتعطل فيه مصالح المواطن، أو استقطاب منتخبين تتكرس به ظاهرة التجوال السياسي.

ما يتطلب اعتماد نظام الأغلبية المطلقة والنسبية لتسهيل تسيير المجالس وإعطاء فرصة للأحزاب من أجل الممارسة والحكم على أدائها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1) المراجع باللغة العربية:

أ) **الكتب:**

1. الأقداحي هشام محمود، **التنظيمات الحزبية في الدول النامية**، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة،2016)، 220 ص
2. العناتي ختام وطربية محمد عصام، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ط12007)، 328 ص
3. السيد عزيزة محمد، **السلوك السياسي بين النظرية والواقع**، (القاهرة: دار المعارف، ط1،1999)،113ص
4. بلغيث عبد الله، **الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1 ،2017)275ص
5. بوحوش عمار، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2000)، ص
6. جوزايا لويس، **فلسفة الولاء**، تر أحمد الأنصاري، مر. حسن الحنفي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2002)، 211 ص
7. خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ط 1 2004) 218 ص
8. خضر صالح سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية**www.kotobarabia.com، 168 ص.
9. ريتشارد داوسن وكينيث برويت وكارن داوسن،" **التنشئة السياسية**"، تر. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد بشير المغيرة، "منشورات جامعة قار يونس"(بنغازي ط 2 ،1998)،278 ص
10. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**. (الجزائر 1997)، 275ص

11. عطية عبد الحميد، طريقة **العمل مع الجماعات: أسباب ومفاهيم للممارسة،** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2008)، 373 ص

12. عطية عز الدين جميل، **تفسير الناس للسلوك والمواقف** (القاهرة: علم الكتب، ط1،1999)، 244

13. دايفيد باتريك هوتون، ***علم النفس السياسي***، تر. ياسمين حداد، مر.عزام أمين(الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة،2017)، 15 ص

ب) **المجلات والجرائد:**

1. الأسود صادق،" تأثير تكوين الشخصية السياسية على السلوك السياسي"، مجلة العلوم السياسية، ع37 ،2008، 43-57 ص

2. بودية خالد "ولد عباس قبل بالتجوال السياسي لصالح حزبه ومنعه على الأفلانيين"، جريدة الخبر، يومية جزائرية، العدد 8776، صادر في 10 فيفري 2018، ص2

3. حمادي شمران، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين النّاس مجلة العلوم السياسية، 2008، ع37، 15-41 ص

ج) **الأطروحات**

1. بن قفة سعاد "المشاركة السياسية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه** (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011-2012)، 491 ص

2. حمدي ناجية "دور المواقف السياسية في تحديد التوجهات السياسية للجزائريين 1990-2014 "، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، نوفمبر 2015)، 491ص

3. سويقات احمد الأمين، الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية، **أطروحة دكتوراه** جامعة، (بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017)، 382 ص
4. شقفة عطا أحمد علي، الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الدول العربيــة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية، علم النفس، 2011)، 217 ص
5. بن عمير جمال الدين، "إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية" خلال تجربة التعددية المعاصرة" **رسالة الماجستير** (جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام،2006/2005)، 264 ص.
6. سمارة حمتو نبيل يعقوب، قيم الانتماء والولاء المتضمنة في منهاج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا **رسالة الماجستير** (الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية،2009)، 134 ص
7. عودة ياسر محمد علي، المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، **رسالة الماجستير** (الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، قسم علم النفس، 2014) ص
8. فلوس فازية، "الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012 دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية" **رسالة الماجيستير** (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، 188 ص

د)**المحاضرات:**

1. حمزة فيلالي، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي،2015-2016 (جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة)

ه) **المواقع الالكترونية**:

1. انفي محمد، الترحال السياسي وسوق القيم، مجلة إكسير، http://ixiir.com/articles/%D9%.html تاريخ الزيارة (01-05-2018)
2. الاسطل كمال محمد، "السلوك السياسي والمفاهيم السلوكية"، **موقع د. كمال الاسطل**، (21 نوفمبر 2013) على موقع K-astal.com/index.php ?action=detail&id=254، اطلع عليه بتاريخ 20 مارس2018، على الساعة 20 سا.
3. السنوسي محمد، رؤية ظاهرة التجوال السياسي:22 يوليو 2015 http://elhiwardz.com/contributions/22356/ تاريخ الزيارة 12-04-2018
4. ليندا إيدربيرغ، " تبديل الانتماءات الحزبية داخل البرلمان" شبكة المعرفة الانتخابية (2005-2006) http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcy/pcy_za تاريخ الزيارة (2018/04/25)
5. **بن شريف** مصطفى، "الترحال السياسي وأثره على الانتداب الانتخابي في التشريع والقضاء"، شبكة بلادي أون لاين http://www.bladionline.com/?p=50041، تاريخ الزيارة (2018/04/27).

6. بوعدمة رتيبة، إسقاط المادة 67 من قانون الانتخابات التي تحظر التجوال السياسي" البلاد . اون لاين"(05-10-2017)
https://www.djazairess.com/elbilad/45210تاريخ الزيارة 21-05-2018

7. تجيرنستروم مايا تبديل الانتماءات الحزبية داخل البرلمان "شبكة المعرفة الانتخابية (2006-2005) http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcd/pcd03 تاريخ الزيارة (2018/04/25)

8. جربي رؤوف، لماذا تعارض الأحزاب الكبيرة منعه وهي أكبر المتضررين منه، http//ASSALA2829.byethost9.com

9. حامي الدين عبدالعلي، "حول ظاهرة الترحال السياسي"، جريدة هسبريس الإليكترونية"، (19 جويلية 2011)
https://www.hespress.com/baisse/320325.html، التاريخ الزيارة، (29-04-2018)

10. حزام حدة، "وماذا عن قانون منع التجوال السياسي"، المرصد الجزائري (2 أوت 2017)https://marsadz.com تاريخ الزيارة (2018/05/01)

11. علجية عيش،" في الهجرة السياسية أسبابها ودوافعها وطرق علاجها"، منتدى الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية http://unja.forumn.org/t1003-topic(2009/05/09) ، تاريخ الزيارة (2018/04/28)

12. ع. حورية الجزائر نيوز_
https://www.djazairess.com/djazairnews/60981، "طابو يعلن

عن ميلاد حزبه الجديد تحت اسم الاتحاد الديموقراطي الاجتماعي"، الجزائر نيوز، (31-08-2013) تاريخ الزيارة 28-03-2018

13. مرقومة منصور، القبيلة في الجزائر: جدلية التغيير بين الفكر التقليدي وتحديات العصرنة، (27افريل 2010) www.arantropos.com/ لقبيلة في الجزائر...وتحديات العصرنة تاريخ الزيارة (2018/04/28)

14.مونيكا ويليام، "ظاهرة الانشقاقات الحزبية: دراسة حالات من الأحزاب المصرية"، شبكة المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2 أوت 2016) http://www.acrseg.org/40321 تاريخ الزيارة (2018/05/01)

15. مفيد أحمد «الترحال السياسي قراءة سوسيوقانونية" شبكة الاتحاد الاشتراكي"، (2010/05/05 https://www.maghress.com/alittihad/108197تاريخ الزيارة، 2018/04/24)

16. وكالات، حزب بوتفليقة يلغي حضر التجوال السياسي لنواب البرلمان، "جريدة البيان،"07-10-11 www.albayan.ae/one-world/news reports/2011-10-07-1.15154تاريخ الزيارة(20 -05-2018)

و) القوانين:

1-ج.ج.د.ش، القانون رقم 16/ 01المؤرخ في 06-03-2016 المتعلق بتعديل الدستور، الجريدة الرسمية، ع.14 الصادرة بتاريخ 07-03-2016

ز) **المعاجم:**

1-معجم اللغة العربية المعاصرة،

التجوال/http://www.maajim.com/dictionary/: تاريخ الزيارة 28 جانفي 2018

2-معجم المعاني الجامع،

تجوال/http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تاريخ الزيارة 28 جانفي 2018

المراجع باللغة الفرنسية:

a) Revues :

1 Benjamin BOUMAKANI، « La prohibition de la « transhumance politique » des parlementaires. Etude de cas africains », **Revue française de droit constitutionnel** 2008/3 (n° 75), 499-512 p

b) Rapports :

2 Carole POIRIER et Blaise Lambert KYELEM، **Nomadisme ou transhumance politique post-électoral et discipline de parti dans l'espace francophone**، (BRUXELLES:2012), 54 p

c) Sites internet :

1- Catherine PERRIN, Le nomadisme politique, un raccourci vers le pouvoir, https://ici.radio-canada.ca/premiere/emissions/mediumlarge/segments/panel/72425/est-il-vraiment-possible-etre-queer-politique-montigny-lefebvre-journet, Publié le jeudi 17 mai 2018

2-Les Echos Du Fasso, «**Nomadisme politique: le cancer de la démocratie**», **http://lesechosdufaso.net/transhumance-politique-une-histoire-rocambolesque-qui-hante-le-**

burkina-faso-et-qui-doit-prendre-fin/ à jour le 26- 05- 2016, visité le 09- 08- 2018 à 19h

3-Nomadisme politique : quand les parlementaires changent de parti en cours de mandat, http://apf.francophonie.org/Nomadismepolitiquequand-,les.htmljuillet 2012 vu le 13 aout 2018 à 15h

4-Rokia DIABATE, « **Transhumance politique : Une pratique honteuse** »,http://www.slateafrique.com/141739/transhumance-politique-une-pratique-honteuse, à jour le 04/04/2013 à 16:56, visité le 09-08 2018 à 18h

قائمة الأشكال
والجداول

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول	الصفحة
قائمة الأشكال	
الشكل رقم (1): النموذج التصوري للسلوك السياسي عند كنستون	18
قائمة الجداول:	
الجدول رقم (1) : يوضح تصنيف أولسن لفئات المشاركين في الحياة السياسية	33
الجدول رقم (2):الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي في البرلمان 2007-2012	64
الجدول رقم(3): الأحزاب المتضررة من التجوال السياسي 2007-2012.	65
الجدول رقم(4):الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي 2007-2012 بعد تحديث المعلومات	67
الجدول رقم (5) :الاحزاب المتضررة من التجوال السياسي2007-2012 بعد تحديث المعلومات	66
الجدول رقم (6):الأحزاب المستفيدة من التجوال السياسي 2007-2012	70
الجدول رقم (7): قائمة منتخبي بلدية اقني قغران 2005-2017	84
الجدول رقم (8): قائمة متجولي بلدية أقني قغران بداية 2007 – أكتوبر 2007	88
الجدول رقم (9): قائمة منتخبي بلدية أقني قغران المتجولين بداية 2012-2017	89
الجدول رقم (10): قائمة متجولي بلدية أقني قغران من نهاية انتخابات 23 نوفمبر2017- نهاية 2017	90

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسلوك التجوال السياسي 13

المبحث الأول: مفهوم السلوك السياسي والعوامل المؤثرة فيه 13

المبحث الثاني: مفهوم التجوال السياسي والعوامل التفسيرية له 39

المبحث الثالث: واقع ظاهرة التجوال السياسي في بعض التجارب العالمية: 53

الفصل الثاني: واقع التجوال السياسي في الجزائر والعوامل التفسيرية له من خلال دراسة حالة لمنتخبي أقني قغران بولاية تيزي وزو 63

المبحث الاول: التجوال السياسي داخل المجالس المنتخبة 63

المبحث الثاني: التأطير القانوني لظاهرة التجوال السياسي 78

المبحث الثالث: العوامل التفسيرية لظاهرة التجوال السياسي من خلال دراسة حالة متجولين سياسيين من بلدية أقني قغران بولاية تيزي وزو 2007-2017 83

الخاتمة 102

قائمة المراجع 106

قائمة الأشكال والجداول 115

فهرس المحتويات 117